

تأثير النظرية الواقعية في السياسة الخارجية الأمريكية
دراسة حالة: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الأزمة السورية (2011-2021)

The Influence of Realist Theory on the Foreign Policy of the U.S.A
Case Study: US Foreign Policy towards the Syrian Crisis (2011-2021)

إعداد:

هبة محمد عباس العكيلي

إشراف:

أ. د. عبدالقادر فهمي الطائي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

كلية الآداب والعلوم

جامعة الشرق الأوسط

أيار، 2021

تفويض

أنا هبة محمد عباس العكيلي، أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخة من رسالتي ورقياً
والكترونياً للمكتبات أو المنظمات أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند
طلبها.

الاسم: هبة محمد عباس العكيلي.

التاريخ: 2021 / 05 / 30.

التوقيع: هبة محمد عباس العكيلي

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة والموسومة ب: تأثير النظرية الواقعية في السياسة الخارجية الأمريكية،

دراسة حالة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الأزمة السورية (2011-2021).

للباحثة: هبة محمد عباس العكيلي.

وأجيزت بتاريخ: 2021 / 05 / 30.

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم	الصفة	جهة العمل	التوقيع
د. ريما لطفي أبو حميدان	عضوًا من داخل الجامعة ورئيسًا	جامعة الشرق الأوسط	
أ. د. عبدالقادر فهمي الطائي	مشرقًا	جامعة الشرق الأوسط	
د. سحر محمد الطراونة	عضوًا من داخل الجامعة	جامعة الشرق الأوسط	
د. خالد جميل محسن	عضوًا من خارج الجامعة	جامعة العلوم التطبيقية	

شكر وتقدير

قال عليه أفضل الصلاة وأتمّ السلام: ((من لا يشكر الناس لا يشكر الله)).

وبمناسبة اتمامي إنجاز هذه الرسالة أودّ توجيه خالص الشكر وجزيل الامتتان بدايةً لمشرفي،

الأستاذ الدكتور عبد القادر محمد فهمي الطائي، والذي كان لتوجيهاته وملاحظاته الفضل الأكبر

في تقويم وإنجاز الرسالة على النحو الذي تمّت عليه.

ومن ثم فإنني أوجه الشكر كذلك لكل أساتذتي في قسم العلوم السياسية بجامعة الشرق

الأوسط، والذين لم يخلوا علينا في تقديم المعرفة والعلم، فلم خالص الشكر والتقدير.

الباحثة

الإهداء

أهدي هذا الانجاز الأكاديمي بدايةً إلى والديّ،
وهما أصحاب الفضل الأكبر دائماً،
ومن ثم أهديه إلى زوجي، وإلى أولادي،
الذين كانوا سنداً وعوناً لي،
وتحملوا معي عناء ومشقة هذه الرحلة..
فلهم جميعاً أهدي هذا العمل،

الباحثة

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
العنوان.....	أ.....
تفويض.....	ب.....
قرار لجنة المناقشة.....	ج.....
شكر وتقدير.....	د.....
الإهداء.....	ه.....
فهرس المحتويات.....	و.....
الملخص باللغة العربية.....	ح.....
الملخص باللغة الإنجليزية.....	ي.....

الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها

المقدمة.....	2.....
مشكلة الدراسة.....	4.....
أهداف الدراسة.....	4.....
أهمية الدراسة.....	4.....
أسئلة الدراسة.....	5.....
فرضية الدراسة.....	5.....
حدود الدراسة.....	5.....
محددات الدراسة.....	6.....
مصطلحات الدراسة.....	6.....
الإطار النظري والدراسات السابقة ذات الصلة.....	8.....
أولاً: الإطار النظري.....	8.....
ثانياً: الدراسات السابقة ذات الصلة.....	11.....
ثالثاً: ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة.....	16.....
منهجية الدراسة.....	16.....

الفصل الثاني: البنية الفكرية للنظرية الواقعية

المبحث الأول: النظرية الواقعية التقليدية.....	21.....
المبحث الثاني: النظرية الواقعية الجديدة.....	28.....

الفصل الثالث: دور النظرية الواقعية في صياغة منهج التفكير السياسي الأمريكي

المبحث الأول: مكانة المدرسة الواقعية في الفكر السياسي الأمريكي 36

المبحث الثاني أثر النظرية الواقعية على السلوك السياسي الخارجي للولايات المتحدة الأمريكية . 46

الفصل الرابع: الطبيعة الواقعية للسياسة الخارجية الأمريكية في التعامل مع الأزمة السورية

المبحث الأول: الإدراك الأمريكي لطبيعة الأزمة السورية في عهد الرئيس أوباما 59

المبحث الثاني الإدراك الأمريكي لطبيعة الأزمة السورية في عهد الرئيس ترامب 74

الفصل الخامس: الخاتمة، الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الخاتمة 90

ثانياً: الاستنتاجات 94

ثالثاً: التوصيات 97

قائمة المصادر والمراجع 98

تأثير النظرية الواقعية في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية دراسة حالة: السياسة الخارجية الأمريكية حيال الأزمة السورية (2011-2021)

إعداد: هبة محمد عباس العكيلي

إشراف: أ. د. عبدالقادر فهمي الطائي

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم الواقعية في السياسة الخارجية الأمريكية، وتمثلاته فيها. والتعرف على مواقف وقرارات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الأزمة السورية. وتحديد أسباب ودوافع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الأزمة السورية.

تمثلت مشكلة الدراسة في أن السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية ارتبطت دائماً بالواقعية السياسية القائمة على تحقيق مصالح الأمن القومي، وهو ما يشمل في حالة الولايات المتحدة الأمريكية تحقيق وإدامة الهيمنة على أقاليم حيوية عدة حول العالم، وفي مقدمتها إقليم الشرق الأوسط، لما يحتوي عليه ويتضمنه من مصالح أمريكية متعددة، وهو الإقليم الذي تقع سوريا في قلبه، وهو ما يستدعي بالتالي تدخلات مباشرة وصريحة وحاسمة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في الأزمة السورية، إلا إن مثل هذه الاستجابة غابت عبر سنوات الأزمة، حيث اتسمت السياسة الأمريكية حيال الأزمة بما يمكن الاطلاق عليه "الانخراط من الخلف" في معظم مراحلها.

السؤال المحوري للدراسة هو: ما هو تأثير الواقعية على سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية تجاه الأزمة السورية؟ واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على دراسة الأحداث والظواهر من خلال الوصف بدايةً، ومن ثم تحليلها من خلال تصنيفها وتقييمها وتفسيرها، ومنهج صنع القرار الذي يركز على القرارات والمواقف الصادرة عن صناع القرار في الوحدات الدولية المختلفة، ويتعامل معها كأساس تحليل العلاقات بين هذه الوحدات.

قامت الدراسة على فرضية مفادها أنه بالرغم مما بدا من تحولات على صعيد شكل وطبيعة قرارات ومواقف السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط وفي الأزمة السورية، إلا إنها استمرت بممارسة سياسة واقعية، باعتماد أدوات مختلفة.

خلصت الدراسة إلى نتائج عدة أهمها أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تجد في التدخل الروسي العسكري في سوريا بالضرورة خسارة حاسمة لها وإنما تعاملت مع ذلك من منظور واقعي باعتباره يأتي بدايةً ضمن مناطق نفوذ تاريخية لروسيا، ومن ثم باعتباره قد يكون سبباً لإغراق روسيا في "المستنقع" السوري. وفيما يتعلق بالتحالف الأمريكي مع المقاتلين الأكراد، فقد خلصت الدراسة إلى

أنه وبسبب ما أدى له من إضرار بالشراكة الاستراتيجية الأمريكية مع تركيا، ووفقاً للمنطق الواقعي الأمريكي، فإنه من غير المستبعد أن تقوم الولايات المتحدة بالتراجع عنه، وذلك بعد الانتهاء من اعتماد الأكراد كورقة تكتيكية تحقق أهدافاً ضمن المرحلة الحالية من الأزمة السورية.

أوصت الدراسة بتعزيز الإدراك لدى صناع القرار بطبيعة المواقف والسياسات الأمريكية، وذلك من حيث اعتبارها تنطلق بالمقام الأول من منظور المصالح الأمريكية، وضرورة الحرص على تفعيل أدوات واعتماد أوراق يكون لها التأثير على المصالح الأمريكية وبحيث يرغم ذلك المفاوض الأمريكي على تقديم التنازلات وعدم التشدد في المواقف.

الكلمات المفتاحية: النظرية الواقعية، السياسة الخارجية الأمريكية، الأزمة السورية.

**The Influence of Realist Theory on the Foreign Policy of the U.S.A
Case Study: US Foreign Policy towards the Syrian Crisis (2011-2021)**

Prepared by: Heba Muhammad Abbas Al-Aqili

Supervised by: Prof. Abdul Qadir Fahmy Al-Taei

Abstract

This study aimed to identify the concept of realism in US foreign policy, and its representations therein. And to define the positions and decisions of the US foreign policy towards the Syrian crisis. And to determine the causes and motives of US foreign policy towards the Syrian crisis.

The problem of the study centered around that the US foreign policy has always been linked to political realism based on achieving national security interests, which in the case of the US includes achieving and maintaining hegemony over several vital regions around the world, especially the Middle East region, due to the multiple American interests it contains. It is the region in which Syria is located, which therefore calls for direct, explicit and decisive interventions by the US in the Syrian crisis, but such a response has been absent throughout the years of the crisis, as the US policy towards the crisis has been characterized by what can be called "engagement from behind." In most of its stages.

The main question of the study is: What is the effect of realism on US foreign policy towards the Syrian crisis? The study used the analytical approach, which is based on studying events and phenomena through description first, and then analyzing them through classification, evaluation and interpretation, and a decision-making approach that focuses on decisions and positions issued by decision-makers in various international units, and deals with them as a basis for analyzing the relationships between these units.

The study was based on the assumption that, despite what appeared to be shifts in the form and nature of US foreign policy decisions and positions towards the Middle East and the Syrian crisis, they continued to practice realistic policy, by adopting various tools.

The study concluded with several conclusions, the most important of which is that the United States did not necessarily find in the Russian military intervention in Syria a decisive loss for it, but rather dealt with that from a realistic perspective, as it first comes within Russia's historical areas of influence, and then as it may be a reason for Russia to plunge into the Syrian "swamp" . As for the American alliance with the Kurdish fighters,

the study concluded that, because of its incompatibility with the US strategic partnership with Turkey, and according to American realistic logic, it is expected that the United States will retreat from it, after the completion of the adoption of the Kurds as a tactical card that achieves goals within The current stage of the Syrian crisis.

The study recommended enhancing awareness among decision-makers of the nature of American positions and policies, in terms of considering them to be based in the first place from the perspective of American interests, and the need to ensure the activation of tools that have an impact on American interests, so that this forces the American negotiator to make concessions and not to be strict in positions.

Keywords: Realistic Theory, US Foreign Policy, Syrian Crisis.

الفصل الأول
خلفية الدراسة وأهميتها

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

المقدمة

ترتكز الواقعية السياسيّة في العلاقات الدوليّة على أساس الاعتماد على القوة، والبحث عن المصالح القوميّة بالدرجة الأولى، وعلى الأخذ بالاعتبار حسابات توازن القوى، والسعي لتحقيق الهيمنة الاستراتيجية كأساس للتحرك في ساحات الصراع والتنافس الدوليّ. مع توظيف مختلف الوسائل في سبيل ضمان ذلك، بما في ذلك الاعتماد على القوة العسكرية وفرض الحقائق والوقائع على الأرض باستخدامها، مع عدم التقيد بالضرورة بالمواثيق والمعاهدات والأعراف الدوليّة، وعدم التعويل على العمل ضمن القنوات الدبلوماسية وأطر المؤسسات الدوليّة.

وتقوم الواقعيّة في السياسة الخارجية الأمريكية على أساس البحث عن تحقيق المصالح القوميّة العليا للولايات المتحدة الأمريكيّة، ويتمثل محور سياستها في ضمان استمرارية الهيمنة الأمريكيّة على النظام السياسي الدولي، وخصوصاً في المناطق التي ترتبط بالمصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة، بما في ذلك المناطق الغنية بالنفط، والمناطق المهمة بالنسبة لحركة التجارة العالمية والتنافس التجاريّ العالمي. وهي تقوم بتوظيف مختلف الوسائل في سبيل المحافظة على مصالحها وهيمنتها ومناطق نفوذها.

في حالة الأزمة السوريّة، فإن الجغرافيا السوريّة، ومن المنظور الاستراتيجي الأمريكي تقع في قلب إقليم "الشرق الأوسط" ذو الأهمية البالغة بالنسبة للمصالح الأمريكية. وتتمثل المصالح الأمريكيّة أساساً فيه بالالتزام بحفظ أمن "إسرائيل"، ومواجهة نفوذ القوى الإقليمية والدولية الطامعة للتمدد فيه،

وفي مقدمتها النفوذين الإيراني والروسي، إضافة إلى احتواء الإقليم على نسب كبرى من احتياطات النفط العالمية المؤكدة.

بالرغم من ذلك، فإن الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، بدا حريصاً مع بداية الأزمة على عدم الانخراط عسكرياً في سوريا، مع توجه نحو تفعيل واعتماد أدوات غير مباشرة لمحاولة التأثير في مجريات الأحداث لصالح الولايات المتحدة، بدءاً من توجيه الإدانات والدعوات لرحيل الرئيس الأسد، إلى فرض العقوبات على العديد من المسؤولين السوريين، إلى سحب السفير الأمريكي من سوريا، ثم توجيه دعم عبر قنوات غير معلنة لفصائل المعارضة المسلحة في سوريا، ومن ثم تشكيل قوات باسم "سوريا الديمقراطية" وتوجيه الدعم لها.

ولم تقرر إدارة الرئيس أوباما التدخل عسكرياً إلا لتحقيق مهمة محددة تمثلت في مواجهة تنظيم "الدولة الإسلامية". في حين ظلت بعيدة عن قيادة عملية عسكرية مباشرة لتغيير نظام الحكم في سوريا، على غرار ما صنعت إدارة الرئيس بوش الابن قبل ذلك بسنوات في العراق. أما إدارة الرئيس ترامب، فاستمرت كذلك في الانصراف عن الانخراط المباشر في الصراع السوري، واتجهت للاعتماد بشكل أساسي على العقوبات الاقتصادية والتوسع فيها، واستخدامها كورقة ضغط.

وهكذا، فإنه وبالرغم من الاتجاه الأمريكي العام لعدم الانخراط المباشر، إلا أنها سعت لتوظيف أدوات مختلفة في الصراع السوري بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من مصالحها في سوريا وإقليم الشرق الأوسط، لتحافظ بذلك على نهجها الواقعي في السياسة الخارجية، وإن لم يكن مقترناً بقرار الدخول في حرب مباشرة.

مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في أن السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية ارتبطت دائماً بالواقعية السياسية القائمة على تحقيق مصالح الدولة، وهو ما يشمل في حالة الولايات المتحدة الأمريكية تحقيق وإدامة الهيمنة على أقاليم حيوية عدة حول العالم، وفي مقدمتها إقليم الشرق الأوسط، لما يحتوي عليه ويتضمنه من مصالح أمريكية متعددة، وهو الإقليم الذي تقع سوريا في قلبه، وهو ما يستدعي بالتالي تدخلات مباشرة وصريحة وحاسمة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في الأزمة السورية، إلا إن مثل هذه الاستجابة غابت عبر سنوات الأزمة، حيث اتسمت السياسة الأمريكية حيال الأزمة بما يمكن الاطلاق عليه "الانخراط من الخلف" في معظم مراحلها، وتسعى هذه الدراسة للكشف عن استمرارية السياسة الواقعية الأمريكية وتحكمها في المواقف الأمريكية تجاه سوريا، وإن اختلفت السبل والأدوات للتعبير عنها.

أهداف الدراسة

تتمثل أهداف هذه الدراسة بـ:

1. التعرف إلى تأثير النظرية الواقعية في السياسة الخارجية الأمريكية.
2. بيان مواقف وقرارات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الأزمة السورية.
3. تحديد أسباب ودوافع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الأزمة السورية.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في جانبين:

الأهمية العلمية: تنبع الأهمية العلمية لهذه الدراسة من كونها تقديم تفسيرات وتحليلات نظرية لتحويلات ومواقف السياسة الخارجية لدولة وقوة عظمى هي الولايات المتحدة الأمريكية. وهي تقوم بتحليل

تحولات مواقفها ومرتكزات ومنطلقات سياستها إزاء الأزمات المتجددة في العالم عموماً، وفي منطقة الشرق الأوسط تحديداً، من خلال معالجة وتحليل سياستها الخارجية تجاه الأزمة السورية منذ العام 2011م.

الأهمية العملية: تكمن الأهمية العملية للدراسة في كونها تقدم فهماً وتحليلاً معمقاً للسياسة الخارجية الأمريكية ومرتكزاتها ومنطلقاتها، وبالتالي هي تسهم في تطوير وبلورة استجابات وسياسات أنسب إزائها من قبل المسؤولين وصناع القرار في مختلف الدول التي يبرز فيها حضور الدور الأمريكي ويكون عاملاً مؤثراً، كما هو الحال في معظم الدول العربيّة.

أسئلة الدراسة

1. ما المقصود بمفهوم الواقعيّة في السياسة الخارجيّة الأمريكيّة، وكيف تمثلت فيها؟
2. ما مواقف وقرارات السياسة الخارجية الأمريكيّة تجاه الأزمة السوريّة؟
3. ما أسباب ودوافع السياسة الخارجية الأمريكيّة تجاه الأزمة السوريّة؟

فرضية الدراسة

تقوم الدراسة على فرضية مفادها أنه بالرغم مما بدا من تحولات على صعيد شكل وطبيعة قرارات ومواقف السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط وفي الأزمة السورية، إلا إنها استمرت بممارسة سياسة واقعيّة، باعتماد أدوات مختلفة. بحيث استمرت بممارسة سياسة تقوم على البحث عن تحقيق المصالح الخاصّة بها، بما في ذلك ما يتعلق بحسابات النفوذ والهيمنة الجيوسياسية.

حدود الدراسة

الحدود المكانية: الجغرافيا الخاصة بدولة سوريا.

الحدود الزمنية: منذ العام 2011م، وهو عام بداية أحداث الأزمة السوريّة، وحتى العام 2021م، تاريخ الانتهاء من إعداد هذه الدراسة.

محددات الدراسة

يتمثل المحدد الأهم لهذه الدراسة في صعوبة الوصول إلى جانب كبير من الوثائق التي تكشف عن طبيعة تدخلات ومواقف الدول والأطراف الفاعلة في الأزمة السورية، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بسبب الطابع السريّ لمثل هذه الوثائق، وعدم مرور الفترة اللازمة للكشف عنها.

مصطلحات الدراسة

1. الواقعية (Realism)

لغة:

مصدر صناعي من الفعل وقع بمعنى حصل، والواقع ما هو حاصل، وهو عكس الخيال، الذي

لم يحصل (ابن منظور، 1996: 15: 118).

اصطلاحاً:

- عرفها هانز مورغنثاو، بأنها: "نزوع وتوجه في السياسة الدوليّة يستند إلى مرتكزات أساسية أهمها الرغبة في السيطرة والهيمنة، واستخدام القوة بكافة أشكالها وأدواتها، والسعي وراء تحقيق المصلحة القوميّة للدولة" (Morgenthau, 1954: 40).

اجرائياً

سوف تقوم الدراسة باستخدام مصطلح الواقعية باعتباره دالاً على مذهب سائد في السياسة

الخارجية الأمريكية يقوم على تقديم تحقيق المصالح القومية على أي اعتبارات أو مبادئ أخرى.

2. السياسة الخارجية (Foreign Policy):

لغة

يتركب مصطلح السياسة الخارجية من مفردتين: "السياسة" و"الخارجية". أما "السياسة" فهي مصدر

على وزن (فعالة)، من الفعل "ساس"، وهي القيام على الشيء بما يصلحه (ابن منظور، 1996: 7: 301). وأما "الخارجية"، فهي اسم مؤنث منسوب إلى خارج، وهو اسم فاعل من خرج، وخارج الشيء هو ظاهره، وعكس داخله (الجوهري، 2017: 315).

اصطلاحاً

- عرفها بأنها: "ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج، أي الذي يعالج بنقيض السياسة الداخلية مشاكل تطرح ما وراء الحدود". (ميرل، 1986: 326).
- وعرفها جورج مودلسكي بأنها: "أنشطة تطورها الدول بهدف تغيير سلوك الدول الأخرى وتكييف نشاطها في إطار البيئة الدوليّة" (6: 1963: Modelski).
- وعرفها محمد سليم بأنها: "السلوكيات الرسمية التي يقوم بها صانعو القرار في الحكومة، أو من يمثلهم، والتي يقصدون بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية، خارج حدود الدولة" (سليم، 1989: 12).

اجرائياً

سوف يتم استخدام المصطلح في هذه الدراسة للدلالة على مجموع القرارات والمواقف التي تبنتها المؤسسات ذات العلاقة في الولايات المتحدة الأمريكية تجاه أحداث الأزمة السورية.

3. الأزمة (Crisis)

لغةً

هي الشدة والضيق (الجوهري، 2017: 42).

اصطلاحاً

- عرفها عبد القادر فهمي بأنها: "تمط سلوكي يعكس قدراً واضحاً من التوتر الحاد أو الانكسار المفاجئ في العلاقة بين وحدتين أو أكثر من وحدات النظام الدولي، وهذا التوتر يتضمن عنصر

المفاجأة والمباغطة، كما ينطوي على ضيق الوقت اللازم للاستجابة، ويطرح احتمالات قويّة لاستخدام العنف المنظمّ" (فهمي، 2014: 224).

- وعرفها أوران يونغ بأنها: "مجموعة أحداث تكشف عن نفسها بسرعة؛ محدثةً بذلك خلافاً في توازن القوى القائمة في ظل النظام الدولي، أو أيّ من نظمه الفرعية، بصورة أساسية، وبدرجة تفوق الدرجات الاعتيادية، مع زيادة احتمال تصعيد الموقف إلى درجة العنف داخله" (Young, 1967: 18).

- وعرفها هيرمان بأنها: "الوضع الذي يُهدد أحد الأهداف الرئيسة للوحدة السياسية، بحيث يحدّ من الوقت للتفكير والتخطيط، والاستجابة، من أجل تغيير النتيجة المحتملة". (Hermann, 1969: 12).

اجرائياً

حالة الصراع واحتدام المصالح وتباين الأهداف، بين الأطراف الفاعلة المتنازعة في سوريا منذ العام 2011م، وحتى تاريخ إعداد هذه الدراسة.

الإطار النظري والدراسات السابقة ذات الصلة

أولاً: الإطار النظري

ترتكز الواقعيّة في السياسة الدوليّة على أساس اعتماد الدولة على القوة بكل أشكالها، كخيار أساس لتلبية وتحقيق احتياجاتها ومساعيها في صراعها مع الدول والقوى الأخرى، وذلك بدلاً من الاعتماد على العمل من خلال المبادئ والمثل والقوانين والمؤسسات والالتزام بالأعراف والمواثيق والمعاهدات. وتقوم الواقعية على أساس بحث الدولة عن تحقيق مصالحها القوميّة وتقديم تحقيقها

على أي اعتبارات، وهي كذلك تقوم على أساس استراتيجية تأخذ بعين الاعتبار حسابات توازن القوى، وتحقيق الهيمنة الاستراتيجية (Morgenthau, 1954: 40).

وتتجسد الواقعية في السياسة الخارجية الأمريكية عبر البحث عن تحقيق المصالح القومية العليا للولايات المتحدة، ويتضمن ذلك التوجه الأمريكي نحو ضمان الهيمنة الأمريكية على العالم، سواء على الصعيد الاقتصادية، أو العسكرية، أو السياسية، وبحيث تقوم بتوظيف مختلف الوسائل في سبيل المحافظة على مصالحها وهيمنتها ومناطق نفوذها. وبالتالي فإن الواقعية هي الأساس الذي يقوم عليه التفكير الاستراتيجي الأمريكي. وتتقاطع الواقعية الأمريكية بما يصطلح عليه أيضاً "البراغماتية" وهو مذهب النفعية، الذي يسعى لتحقيق المنافع والمصالح بغض النظر عن المبادئ والعقائد التي يتم طرحها ورفعها، إذ تتميز السياسة الأمريكية عموماً، والخارجية خصوصاً، بغياب وضعف وجود عقيدة أو منظومة أيديولوجية تستند لها، وإنما يكون للمصالح الكلمة الأولى فيها.

أما مفهوم السياسة الخارجية، فيعرّف بأنه "السلوكيات الرسمية التي يقوم بها صانعو القرار في الحكومة، أو من يمثلهم، والتي يقصدون بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية، خارج حدود الدولة" (سليم، 1989: 12). وتتحكم جملة من المحددات في السياسة الخارجية للدولة، وهي: البيئة النفسية لصناع القرار، والبيئة الداخلية، والبيئة الخارجية. وتتمثل البيئة النفسية بالتوجهات والقناعات التي تتبناها فئة المسؤولين وصناع القرار في الدولة، في حين تتمثل البيئة الداخلية بالمعطيات المتعلقة بالإقليم والسكان، وما يرتبط بهم من صفات وخصائص، أما الخارجية فتكون مرتبطة بمعطيات النظام الإقليمي والدولي، وما يطرأ في البيئة الدولية والإقليمية من حوادث ومتغيرات (أبو دية، 1990: 13).

وتعتبر الأزمة المندلعة في سوريا منذ العام 2011م، من أكثر الأحداث تأثيراً في إعادة تشكيل الشرق الأوسط وخارطة القوى فيه، إذ تحوّلت سوريا خلالها إلى ساحة للصراع الدولي على القوة والنفوذ، وكثرت الأطراف الفاعلة والمنخرطة في الصراع، ما بين محلية، وإقليمية، ودولية، والتي حمل كل منها أهدافاً ورؤى متباينة، ما أدى إلى زيادة كلفة الصراع على جميع الأطراف.

وبالنظر إلى أهمية الموقع الجيوستراتيجي الذي تتميز به سوريا، وما يرتبط بها من مصالح أمريكية، سواء ما يتعلق منها بالوقوع في قلب منطقة الشرق الهامة لسياسات أمن الطاقة الأمريكية، أو ارتباط موقعها بأمن "إسرائيل" الذي تلتزم الولايات المتحدة بحمايته، أو الوقوع في منطقة تقاطع نفوذ دول كبرى وفاعلة على مستوى الإقليم، مثل روسيا، وإيران وتركيا، كلّ ذلك عزز من التحرك والاستجابة الأمريكية تجاه الأزمة. إذ جاء التحرك الأمريكي وفق منطق حسابات القوى وصراع النفوذ الجيوسياسي، واستشعار خطر تزايد نفوذ الدول المنافسة في سوريا والشرق الأوسط على حساب تراجع الدور الأمريكي.

وكانت السياسة الخارجية الأمريكية عموماً، وتجاه الشرق الأوسط على وجه الخصوص، قد شهدت تحولات منذ وصول الرئيس باراك أوباما إلى منصب الرئاسة في العام 2009م، وهو ما تجسّد في قرارات سحب القوات الأمريكية من العراق وأفغانستان، وذلك نتيجة الفشل الذي حققته والكلفة العالية التي نتجت عن حروب الولايات المتحدة في العراق وأفغانستان. بالرغم من ذلك، احتفظت الولايات المتحدة باستراتيجياتها وسياساتها المستندة إلى توجيهها الواقعي الساعي وراء تحقيق المصالح بمختلف الأدوات، وإن لم يتم اللجوء إلى الأسلوب العسكري المباشر. وقد وظّفت في سبيل تحقيق مصالحها وفرض رؤاها في سوريا مختلف الأدوات، بما فيها السياسية والدبلوماسية، أو الدعم

لجماعات مسلحة، أو اللجوء إلى خيار الضغط والعقوبات الاقتصادية على النظام الحاكم في سوريا بغرض إجباره على تقديم التنازلات.

ثانياً: الدراسات السابقة ذات الصلة

الدراسات العربية

- دراسة (أحمد، وماهود، 2019)، بعنوان: **تداخل المواقف الدولية (الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية) تجاه الأزمة السورية.**

انطلقت الدراسة من التأكيد على أهمية الموقع الجيوستراتيجي الذي تتميز به سوريا وأهميته الكبيرة في منطقة الشرق الأوسط، وبالتالي فإن الدراسة قامت على افتراض أن القوى الدولية الكبرى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية، إضافة إلى القوى الإقليمية، وبالأخص تركيا وإيران وبعض الدول الخليجية، استغلّت الأحداث هادفة إلى إحداث التغيير في بنية الحكم في سوريا منذ عام 2011م.

وذهبت الدراسة إلى أن السياسة الأمريكية اتجهت منذ بداية الأزمة إلى إسقاط النظام السوري، مصطدماً بذلك مع السياسة الروسية التي تمسكت بخيار دعم النظام السوري والمحافظة عليه. وبالتالي فإن التعارض كان هو الأساس بين مواقف كلاً من الولايات المتحدة وروسيا تجاه الأزمة في سوريا. ويخلص الباحثان إلى أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الأزمة في سوريا كانت متغيرة ولم تحافظ على وتيرة واحدة، فكانت تارة تتشدد في مسعى إسقاط النظام وأخرى تتراخى في ذلك، بينما كانت السياسة الروسية أكثر ثباتاً وانتظاماً، وداعمةً بشكل تدريجي متصاعد للنظام في سوريا، وهو ما مكّن الأخيرة من تحقيق نتائج تقترب من رؤاها ومصالحها إزاء الأزمة في حين بقيت الولايات المتحدة أبعد عن ذلك.

- دراسة (محمد، 2017)، بعنوان: تأثير الصعود الروسي على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الأزمة السورية.

انطلقت هذه الدراسة من الإشارة إلى عامل الخبرة والتجربة التاريخية القريبة في السياسة الأمريكية، والتي تمثلت وانعكست في عدم رغبة أمريكا في التورط في حروب أخرى في المنطقة بعد الفشل الذي حققته والكلفة العالية التي نتجت عن حروبها في العراق وأفغانستان.

وبالتالي، كانت نتيجة ذلك أن ظلّ الموقف الأمريكي متردداً وغير حاسماً لقضية التدخل العسكري بهدف إنهاء وحسم الأزمة السورية، وذلك بسبب تجربة العشر سنوات الأخيرة السلبية عموماً في التدخل العسكري الخارجي. وترى الدراسة أن نتيجة ذلك كان التوجه نحو الخيارات السياسية، والتي جاءت بدايتها مع تشجيع ودعم تشكيل الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية في تشرين الثاني (نوفمبر) 2012م.

وخلصت الدراسة إلى أن النتيجة النهائية للتردد الأمريكي كانت تزايد نفوذ الدول الكبرى، وعلى رأسها روسيا والصين، والدول الفاعلة وذات التأثير في المنطقة، مثل تركيا وإيران، في سوريا والمنطقة على حساب تراجع الدور الأمريكي.

- دراسة (قريشي، 2015)، بعنوان: دور السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الأزمة السورية (2011-2014م).

تنتقل الدراسة من افتراض أنّ الأزمة في سوريا أدت إلى زعزعة منظومة هيمنة القطب الواحد على الساحة الدوليّة، وظهور وبروز دول جديدة ذات دور فاعل على الساحة الدوليّة. وتشير الدراسة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية في بداية الأزمة وضعت كافة ثقلها من أجل تقوية ودعم المعارضة السورية المسلحة، ووفرت لها كامل الدعم الأمني والمالي والتسليح العسكري. وكانت في حينها تتوقع

انهياراً سريعاً للنظام السوري، وهو ما كان سيحقق لها أهدافاً عديدة في المنطقة، باعتباره خارج دائرة النفوذ الأمريكي، ومرتبطة بعلاقة وثيقة مع منافستها روسيا.

إلا أنه، وبعد استمرار الأزمة ودخولها عامها الرابع، بدا أنها لن تكون مسألة تغيير سهلة وسريعة كما حصل في حالات ليبيا وتونس ومصر عام 2011م. وتخلص الدراسة إلى أنه، ونتيجة ذلك، بدأت الولايات المتحدة بالتراجع عن المواقف المتشددة في سوريا وبدأت تتجه نحو التسوية السياسية، خاصة بعدما أصبحت الأزمة تهدد العديد من دول الجوار المقربة من الولايات المتحدة، مثل الأردن وتركيا ولبنان.

الدراسات الأجنبية

• دراسة (Ratney, 2019)، بعنوان: **Five Conundrums: The United States and the Conflict in Syria**

(خمسة ألغاز: الولايات المتحدة الأمريكية والصراع في سوريا).

تناولت الدراسة السياسية الأمريكية تجاه الأزمة السورية عبر ثماني سنوات من عمرها، مستعرضة مختلف الوسائل التي قامت بتوظيفها لتحقيق تحول في سوريا يلبي مصالحها. ويرى الباحث بأن تفاصيل وظروف الصراع على الأرض كانت تعقد من الأمور، وذلك بسبب من كثرة عدد الدول المتدخلة والمتصارعة من داخل سوريا وخارجها، وتتوّع وتباين أهداف كل منها.

يعتبر الباحث بأن هناك ثلاث أبعاد متداخلة في الصراع السوري، الأول يتعلق بالصراع مع تنظيم الدولة الإسلامية وهزيمته وخسارته للأراضي. والثاني هو الصراع بين النظام والمعارضين، وهو صراع وجود صفري، أدى لخسارات فادحة في الأرواح والبنى التحتية، والثالث يتعلق بالتحدي

الاستراتيجي بالنسبة للولايات المتحدة في مواجهة إيران وسعيها لإنهاء النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط.

تعالج الدراسة أهم التحديات التي سيطرت على السياسة الأمريكية تجاه سوريا، بداية من خيار الضغط الاقتصادي على النظام، وهو خيار وسياسة يرى الباحث بأنها مفضلة لدى الولايات المتحدة وسياسات الدول الغربية، إلا أنه خلف مشاكل بالنسبة للمدنيين السوريين، والمعارضة السورية، ودول جوار سوريا، من دون أن يجبر النظام على تقديم تنازلات تغير من طبيعة وشكل الحكم في سوريا، وبالتالي هو غير مؤثر لإحداث التغيير السياسي في سوريا. ومن ثم برز تحدي الموازنة ما بين العلاقات مع تركيا، العضو في حلف الناتو، ومراهنة الولايات المتحدة على المسلحين الأكراد الذين تنظر لهم تركيا باعتبارهم تهديداً لأمنها القومي. ومن ثم هناك التحدي المتمثل في الانخراط الروسي في سوريا، وامتلاك كل من الدولتين رؤى متعارضة فيما يتعلق بالرئيس الأسد وحكمه.

ويخلص الباحث إلى أن التدخلات الأجنبية في سوريا، أدت لإطالة أمد الصراع وجعله أكثر دموية، وهو ما يتوافق مع تاريخ التدخلات الدولية في أي صراع أهلي. وأن التدخل الأجنبي في مثل هذا الصراع المعقد، له عواقب يصعب التنبؤ بها، وكثيراً ما يكون له تداعيات سلبية، بما يقلل من فوائد التدخل من الأساس.

• دراسة (Barron, and Barends, 2018)، بعنوان: **Trump Policy in the Middle East: Syria**.

(سياسة ترامب تجاه الشرق الأوسط؛ حالة سوريا)

انبنيت الدراسة على افتراض أن الحرب الأهلية في سوريا تحوّلت إلى صراع دولي، بفعل تدخل وانخراط قوى أجنبية عديدة، سواء بشكل مباشر أو عبر الوكلاء المحليين. ويتضمن هؤلاء الفاعلون

روسيا والولايات المتحدة ودول الخليج العربي وحزب الله، وإيران، وتركيا. ويرى الباحث أنه وبالرغم من نهاية خطر تنظيم الدولة، إلا أن تحديات الحرب الأهلية السورية تستمر عند مستوى عالٍ من الخطورة والكلفة.

ويرى الباحث أنه منذ العام 2011م، كانت الحرب في سوريا أكثر من أي حدث آخر، الحدث الأكثر تأثيراً في إعادة تشكيل الشرق الأوسط وخارطة القوى فيه، بطريقة لم تكن متخيلة. ويشير إلى أنه منذ بداية الحرب، جهدت الولايات المتحدة لبلورة استراتيجية متماسكة توازن ما بين المصالح الأمريكية والوسائل الممكنة بما في ذلك السياسية أو العسكرية أو الاقتصادية منها. ويحاجج الباحث بأن الموقف الأمريكي قد تأثر بالتدخل في العراق عام 2003م والتي تركت كلفة باهظة. ويخلص إلى أن المواقف الأمريكية تواجه تحديات لا تتعلق فقط بمستقبل سوريا وإنما مستقبل مجمل منطقة الشرق الأوسط الجيوسياسي.

• دراسة (Ekşi, 2017)، بعنوان: **The Syrian Crisis As A Proxy War And The Return Of The Realist Great Power Politics**

(الأزمة السورية كحرب وكالة وعودة سياسات القوى العظمى الواقعية)

قامت الدراسة بتحليل سياسات كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين تجاه الأزمة في سوريا، باعتبارها صراع بين القوى الدولية الكبرى في النظام الدولي. وسؤال الدراسة الرئيسي هو ما هي مضامين الأزمة السورية وأثارها على النظام الدولي؟

وانطلقت الدراسة من فرضيتين أساسيتين، الأولى أن الصراع الجيوسياسي المتضمن للولايات المتحدة وروسيا والصين بدأ بعدما تحولت الأزمة السورية إلى حالة حرب بالوكالة بين القوى الكبرى. والثانية هي أن الصراع يغير أيضاً من طبيعة النظام الدولي. وهو ما رأى الباحث أنه قد تجسّد في

دفاع روسيا والصين عن مبدأ سيادة الدولة في مواجهة التوجه الغربي نحو الانخراط والتدخل وتغيير النظام الحاكم بمختلف الأدوات. ويخلص الباحث إلى أن الأزمة السورية قد ساهمت في إحداث تغيير في مجمل النظام الدولي وليس فقط على مستوى الشرق الأوسط. وهو ما يتمثل بالدرجة الأولى في تحفيز الصراع السوري لسياسات حرب الوكالة بين القوى الإقليمية والدولية، وذلك بعدما تحولت سوريا إلى ساحة للصراع الدولي على القوة والنفوذ.

ثالثاً: ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

تناولت الدراسات السابقة السياسات الأمريكية تجاه الأزمة في سوريا منذ بدايتها وحتى تواريخ زمنية بلغ أقصاها حتى العام 2018م، وسعت لتحليل أبعاد تلك السياسات ودوافعها، أما هذه الدراسة فسوف تتميز في إنها تتناول تحليلاً للسياسات الأمريكية تجاه سوريا حتى العام 2021م، إضافة إلى سعيها لربط هذه السياسات بالمرتكزات والأسس التي تستند لها السياسة الخارجية الأمريكية، وتحديدًا مذهب "الواقعية".

منهجية الدراسة

للتثبت من صحة الفرضية التي انطلقت منها الدراسة، تم الاعتماد على المناهج التالية:

المنهج الوصفي التحليلي

يقوم هذا المنهج على مبدأ دراسة الأحداث والظواهر من خلال الوصف، ومن ثم تفسيرها عبر الإشارة إلى الأسباب والعوامل التي أدت إلى تشكيلها وحدثها، وبعد ذلك يتم الاستنباط واستخلاص النتائج.

وسوف يتم توظيف هذا المنهج في الدراسة عبر وصف مسار الأحداث في الأزمة السورية منذ اندلاعها، وكذلك وصف مواقف وقرارات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الأزمة السورية، ومن ثم تحليل هذه المواقف وتفسيرها.

منهج صنع القرار

يعتبر ريتشارد سنايدر وغراهام أليسون أبرز من كتبوا في هذا المنهج. ويركز هذا المنهج في دراسة العلاقات الدولية على القرارات والمواقف الصادرة عن صنّاع القرار في الوحدات الدولية المختلفة، ويتعامل معها كأساس تحليل العلاقات بين هذه الوحدات.

وسوف يتم توظيف هذا المنهج في الدراسة عبر البحث في عملية صنع القرار الأمريكي تجاه الأزمة السورية والبحث في أهم المحددات والموجهات التي حكمتها.

منهج تحليل النظم

من أهم رواد هذا المنهج: ديفيد ايستون، ومورتن كابلان. ويقوم هذا المنهج على فكرة مفادها أن هناك عناصر داخل وسط يطلق عليه "نظام"، يؤثر فيه عوامل خارجية تسمى "مدخلات"، وهذه العناصر تتفاعل فيما بينها ومع المدخلات من خلال تفاعلات يطلق عليها "عمليات"، ومن ثم يترتب عليها نتائج تسمى "مخرجات".

وسوف يتم توظيف هذا المنهج في الدراسة عبر دراسة أهم المدخلات التي أثرت في تشكيل وصياغة نظم صناعة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه سوريا، وما يتضمنه من عناصر واعتبارات تتجسد في مؤسسات صناعة القرار المختلفة، والمصالح الأمريكية، ومن ثم رصد وتحليل المخرجات التي تأتت منها ونتجت عنها.

المنهج التاريخي

يقوم هذا المنهج على اعتبار أن الواقع هو نتيجة لسلسلة من الأحداث المترابطة التي حدثت في زمنٍ ماضٍ وأدت إلى صناعته وتشكيله كما هو عليه، وأنه لا بد من تتبع هذه الأحداث من أجل الوصول إلى تفسيرات للواقع.

وسوف يتم توظيف هذا المنهج في الدراسة عبر تتبع تاريخ السياسة الخارجية الأمريكية، وذلك بغرض تبيان كيفية تجسّد المذهب الواقعي فيها، وكذلك عبر استعراض أحداث الأزمة في سوريا منذ اندلاعها، إضافة إلى المواقف الأمريكيّة إزائها، إضافة إلى العودة إلى أحداث من الماضي بقدر ما يلزم لاستخلاص أهم المصالح والاعتبارات الحاكمة للسياسة الأمريكية تجاه سوريا.

الفصل الثاني
البنية الفكرية للنظريّة الواقعيّة

الفصل الثاني

البنية الفكرية للنظرية الواقعية

تعتبر النظرية الواقعية من بين أكثر النظريات حضوراً ورواجاً من بين النظريات التي تحاول تقديم تفسير لطبيعة للعلاقات الدولية. وبالرغم مما أحاط بها من جدل ونقد، ومن اتهامات باعتبارها نظرية غير أخلاقية، أو باعتبارها تقدم تبريراً وتسويغاً للحروب والصراعات، إلا أنها بقيت تحظى بقبول واسع، وذلك لما تمتلكه من قدرة على توصيف الواقع الدولي ومن قدرة على تقديم التفسيرات الأكثر تماسكاً له، والاكتر استيعاباً للكثير من المتغيرات والظواهر.

وقد انبنت النظرية الواقعية على مجموعة من المرتكزات والفرضيات والمقولات، انطلقت منها واستندت عليها في تفسيرها للواقع الدولي، بدايةً من اعتبار الدولة الوحدة الأساسية في قيادة وتوجيه الأحداث على الساحة الدولية، إلى اعتبار أن القوة والهيمنة هي المسعى الأساس للدول، وكذلك اعتبار الفوضى هي الحالة والصفة الطبيعية للنظام الدولي، وغير ذلك من الافتراضات الأساسية التي سيتم التعريف بها في هذه الفصل، والذي يأتي ضمن مبحثين، بحيث يتناول الأول النظرية الواقعية التقليدية، أما الثاني فقد خصص لتناول النظرية الواقعية الجديدة. وقد استخدمت الدراسة في هذا الفصل المنهج الوصفي التحليلي.

المبحث الأول النظرية الواقعية التقليدية

تقوم النظرية الواقعية على رؤية تشاؤمية للعلاقات الدولية، تؤمن بسيادة الطبعة الأنانية لدى البشر وبحتمية الصراع بين الجماعات والدول، وسعي كلّ منها لتحقيق مزيد من السلطة والهيمنة على حساب الآخرين، وهي بذلك تأتي كتأكيد على رؤية مخالفة ومغايرة لما جاءت به الأطروحات المثالية من إيمان بإمكان تأسيس إجماع وتوافق بين الشعوب والدول على العيش بسلام وتعاون وإنهاء أي شكل من أشكال الصراعات والنزاعات بين البشر.

لا بُدّ من الإشارة إلى أنّ جذور الفكر الواقعيّ تعود إلى كتابات المؤرخ الإغريقي، ثوسيديديس، والذي قدم آراء وخلصات وتحليل وفق منهج استقرائي لأحداث تاريخية وقت في فترة الحرب البيلوبونيزية (431-404 ق.م)، متوافقاً في ذلك مع المنهج الواقعي المنطلق من قاعدة الاستقراء، بعيداً عن المثالية التأمليّة، التي تتجه للتفكير في "ما ينبغي أن يكون".

وفي قراءته للحرب، قدم ثوسيديديس تحليلاً لها مبيناً أن سببها كان تنامي قوة أثينا العسكرية لدرجة أصبحت فيها تُمثّل تهديداً مباشراً لاسبرطة. وهو ما يمكن اعتباره - بلغة معاصرة - تأكيداً على أن سباق التسلح هو المتسبب في اندلاع الحرب، وبالتالي كان تحليله بالفعل نواة وسابقة تتوافق مع منطلقات المنهجيات الواقعية المعاصرة في تقييم العلاقات بين الدول (ابراهيم، 2009: 34).

وفي مطلع العصر الحديث، برزت كتابات الفيلسوف السياسي الإيطالي، نيكولا مكيافيلي. والذي أكد في كتاباته - وأشهرها كتاب "الأمير" - على المنطلق الواقعي في رؤية "ما هو كائن" بالفعل، بدلاً من التفكير في "ما ينبغي أن يكون". ومن منظور ميكافيللي، فإن الغاية العليا من السياسة هي المصلحة العامة وتحقيق الأمن للجماعة وليست الغايات الأخلاقية (فرج، 2007: 188).

ويتبنى ميكافيللي المنهج الواقعي من خلال تأكيده على الطبيعة الأنانية للأفراد، وبأنّ البشر تدفعهم مصالحهم الذاتية وشهواتهم، والتي يرى بأن أخطرها شهوة السلطة. وبناءً عليه، رأى ميكافيللي بأنّ الحاكم (الأمير) ينبغي أن يكون واقعياً لا يفكر إلا في ميدان الواقع. وبأنّ المجال السياسي له قواعده وقوانينه الخاصة به، ولا علاقة له بالقيم السائدة في المجالين الديني والأخلاقي، وبالتالي ضرورة عزل العمل السياسي عن أي مضمون أخلاقي.

ويرى ميكافيللي أن المحافظة على بقاء الدولة وحكم الأمير هو الغاية الأسمى من أيّ سياسة، وأنّ "الغاية تبرر الوسيلة"، مع اعتبار أن السياسة والمصلحة والدولة لها الأولوية على الأخلاق والدين. وهو في ذلك يتفق مع جوهر ومنطلقات الواقعية السياسية المعاصرة، التي أعطت الأولوية للقوة على أي اعتبارات تتعلق بالأفكار والمثل والمبادئ (فرج، 2007: 190).

وفي القرن السابع عشر، برزت كتابات وآراء الفيلسوف الإنجليزي، توماس هوبز، الذي اعتبر كذلك من أهم رواد الواقعية في صيغتها ما قبل المعاصرة. وفي كتابه الشهير "اللفياتان" (وهي كلمة لاتينية تعني: التتين، وقصد بها الدولة وسلطتها) ذهب هوبز إلى التأكيد على الطبيعة الأنانية والعدوانية للإنسان، واعتبار بأنّ الإنسان دائماً يميل إلى الصراع مع أقرانه من البشر.

ورأى هوبز بأنّ حالة الطبيعة الأولى، حالة ما قبل قيام الدولة، تتسم بأنها حالة فوضوية، يكون فيها كل إنسان ضد الآخر، وبأنّ الحالة الطبيعية بذلك هي حالة عراك وصراع وحرب، أو ما يعبر عنه بـ "حرب الكل ضد الكل". وبالتالي لا يمكن الخلاص من حالة الفوضى إلا من قبل حكومات لها القدرة على ردع جميع الأفراد. ويعتبر هوبز بذلك أول من أسهم في صياغة التصور الرئيسي لدى الواقعيين، وهو الفوضى، واعتبارها الحالة الطبيعية للاجتماع البشري. كما كان هوبز كذلك متبنياً لمبدأ الفصل بين الأخلاق والسياسة كذلك (ابراهيم، 2009: 15).

أما في الحقبة المعاصرة فإن منهج التفكير الواقعي في تحليل العلاقات الدولية جاء في إطار الردّ على التيار المثالي الذي ساد في أعقاب الحرب العالمية الأولى (1914-1918م) وتوقيع معاهدة فرساي عام 1919م، وخلال فترة ما بين الحربين العالميتين (1918-1939م)، والذي تلخّص في الإيمان بإمكانية تحقيق السلام العالمي، وتعليق أمل كبير على دور مؤسسة "عصبة الأمم" في تحقيق ذلك. وقد روّج المثاليون لدعوات توافق السياسات الخارجية للدول مع الأخلاق والسلوك المثالي المفترض أن تنتهجه، بما يتضمنه من تبني أدوات حل النزاعات، مثل الوساطة والمفاوضات والتحكيم والقضاء الدولي.

إلا إن الإسهامات الفكرية للمدرسة الواقعية، والتي عرفت فيما بعد بـ "الواقعية التقليدية"، جاءت في أعقاب الحرب العالمية الثانية (1939-1945م)، وهي المرحلة التي شهدت تحولاً في دراسة العلاقات الدولية من إطارها القانوني إلى إطارها الواقعي بما يقترن بذلك من تركيز على المصالح المتناقضة موازين القوى بين الدول (بطرس، 2008: 6).

هاجمت المدرسة الواقعية التفكير المثالي ورأت فيه تفكيراً حالمًا يتصف بالسذاجة. وأكدت على الإخفاقات التي لحقت بالمثالية، وأهمها فشل عصبة الأمم وتعثر مساعي تحقيق السلام العالمي خلال فترة ما بين الحربين العالميتين. وقد سيطرت المدرسة الواقعية على الفكر الأمريكي المعاصر، وذلك بالتزامن مع أحداث الحرب العالمية الثانية وترسخ القناعة بضرورة التصدي لألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية، ومن ثم خلال فترة الحرب الباردة ومساعي التصدي الأمريكي للاتحاد السوفيتي واحتوائه، وبالأخصّ مع دخول الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي في حالة من سباق التسلح (بطرس، 2008: 8).

وقد اعتمدت المدرسة الواقعية التقليدية على جملة من المفاهيم والمبادئ الخاصة لفهم تعقيدات السياسة الدولية وتفسير السلوك الخارجي للدول، وأبرزها: الدولة، والقوة، والمصلحة القومية، والفوضى الدولية، مع الاعتقاد بالتقليل من شأن المنظمات الدولية ودورها في صياغة الواقع الدولي، والتأكيد على سيطرة هاجس الأمن والبقاء على تفكير الدول.

جاء التأصيل الأهم للواقعية التقليدية من خلال كتابات عالم السياسة الأمريكي، هانز مورغنثاو، وبالأخص في كتابه "السياسة بين الأمم"، الصادر عام 1948م، والذي أرسى فيه أهم مقولات ومفاهيم الواقعية في السياسة الدولية، واعتبر بذلك المنظر والمؤسس للواقعية التقليدية. ركّز مورغنثاو على مفهوم القوة في العلاقات الدولية، واعتبر بأنّ الهدف من كل السياسة هي القوة، وهو يستخدم مفهوم القوة ضمن ثلاثة مستويات: القوة كسبب ودافع لسلوك الدول، والقوة كهدف، ونتاج سلوكيات الدول، والقوة كوسيلة، وأداة لبلوغ الغايات المنشودة (Morgenthau, 1954: 18).

القوة من منظور مورغنثاو، ليست منحصرة بمفهومها العسكري الضيق، بل هو يعني القوة بمفهومها الشامل، لتشمل بذلك كل عناصرها ومكوناتها المادية وغير المادية. والقوة من المنظور الواقعي التقليدي، هي النتاج النهائي لعدد كبير من المتغيرات، تشمل مستوى التطور التقني والسكان والموارد الطبيعية والعوامل الجغرافية والقيادة السياسية والإيديولوجية. أما عناصر القوة المعنوية عند مورغنثاو، فتشمل الخصائص القومية، والروح المعنوية، والأيديولوجية، وشكل نظام الحكم في الدولة.

كما يرى مورغنثاو أنّ سلوك الدول يتحدد بموجب عامل أساسي هو المصالح القومية، والتي تشمل مصلحة البقاء، وهي المصلحة الأساسية للدولة، ومصحة تعظيم القوة العسكرية، وهي أداة الدولة الأساسية للدفاع عن نفسها ضد الطامعين، ومصحة تعظيم القوة السياسية، وكذلك مصلحة

تعظيم القوة الاقتصادية، وهي الأساس المادي الذي تقوم عليه قوة الدولة السياسية والعسكرية (Morgenthau, 1954: 365).

من منظور مورغنثاو، المصالح القومية هي الأهداف العامة المستمرة التي تعمل الأمة من أجل تحقيقها. وهي توضح جانب الاستمرار في السياسات الخارجية للدول رغم التبدل الذي يصيب الزعامات السياسية، أو التحول الذي قد يحدث في نمط الأيديولوجية المسيطرة في الدولة. حيث أنّ تحقيق المصلحة القومية للدولة هو الهدف النهائي المستمر لسياستها الخارجية. وهذه المصالح هي بمثابة محور الارتكاز والقوة الرئيسية المحركة للسياسة الخارجية للدولة.

أما المفهوم الأساسي الثالث لدى مورغنثاو، فهو توازن القوى. ويقصد به حالة يُعاد فيها توزيع السلطة بشكل متساوٍ إلى حد ما بين مختلف أقطاب المنظومة العالمية. ويتصل به مفهوم "سياسة توازن القوى"، وهي السياسة التي تتبعها الدول من أجل تحقيق هذا التوازن. ويذهب مورغنثاو إلى أنّ الدول حينما تسعى للحفاظ على وجودها وأمنها ومركزها الدولي من خلال عملية الصراع على اكتساب القوة، فإنّ قائدها في ذلك هو تحقيق توازن القوى (Morgenthau, 1954: 157).

وإنّ توازن القوى ليس سياسة في حد ذاتها تسعى الدول إلى تحقيقها، فالدول لا تسعى إلى التوازن، بل تسعى إلى التفوق والهيمنة. مما يقود إلى نشوء توازن القوة. وبالتالي، فإنّ توازن القوى ليس حالة مقصودة بذاتها بل حالة يتم الوصول إليها بشكل عرضي، من خلال السعي للتفوق والهيمنة، والدول الساعية إلى التفوق تجد نفسها في وضع الدول المتوازنة عند لحظة ما. ومن منظور مورغنثاو، فإنّ هذا هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام العالمي (أبو خزام، 2009: 45).

هكذا، فإنّ الواقعية التقليديّة تفترض بأنّ الشؤون الدولية عبارة عن صراع من أجل القوة بين دول تسعى لتعزيز مصالحها بشكل منفرد، وهذا ما يؤكد النظرة التشاؤمية والتأكيد على النزاعات والحروب

والتحالفات العسكريّة، وغيرها من مظاهر الصراع والتنافس الدوليّة. بمعنى آخر، إنّ سعي الدول لتكون قويّة، وإنّ مصلحتها القوميّة لا يمكن ضمانها إلاّ عن طريق القوّة، هذه الثنائيّة المركّبة: القوّة - المصلحة القوميّة هو الذي يدفع الدول إلى الحروب والصراعات فيما بينها.

وبالنسبة للواقعيين التقليديين فإنّ البنية الدوليّة هي بُنية فوضويّة، مع سعي كل دولة فيها لحيازة مصادر القوّة بشقيّها العسكري والاقتصاديّ. وإنّ حالة الدول في ذلك مماثلة لحالة الإنسان في الطبيعة. وذلك انطلاقاً من اعتبار أنّ كلّ دولة في الواقع هي مركز متميّز لاتخاذ القرارات، وإنّ تعدد هذه المراكز هو نتيجة خلو البيئة الدولية من ظاهرة الاحتكار لأدوات القوّة.

وعلى هذا، تنظر الواقعية التقليدية إلى المجتمع الدولي والعلاقات الدولية على أنها صراع مستمر نحو زيادة قوّة الدولة واستغلالها بالكيفية التي تملئها مصالحها بغض النظر عن التأثيرات التي تتركها في مصالح الدول الأخرى، وأنّ السياسة الدوليّة، هي بشكل أساس، بحث عن القوّة. وبالتالي، فإنّه، ومن المنظور الواقعي، لا يمكن أن تطبق الدولة القيم الأخلاقية، لأن ذلك سيحدّ من سعي الدولة في كسب القوّة وبلوغ المصلحة القوميّة، وأنّ القيم الأخلاقية هي بالنهاية المصلحة القوميّة عينها، وأينما تكون المصلحة تكون القيمة الأخلاقيّة (حكيمي، 2008: 9).

من ناحية أخرى، تنطلق الواقعية التقليدية من افتراض، أنّ الدول كوحدات متجانسة مستقلة، هي الفاعل الأساس في العلاقات الدوليّة. وبالرغم من اعترافهم بحدوث تطورات مهمة وظهور فاعلين جدد إلاّ انهم يتمسكون بأنّ الدولة القوميّة هي الفاعل الأساس المؤثر في السياسات الدولية.

ويرفض الواقعيون مقولات وجود تناسق في المصالح بين مختلف الأمم، ويرون أنّ الدول في الغالب تتضارب في مصالحها لدرجة يقود بعضها إلى الحرب. وهم يذهبون إلى الاعتقاد بصعوبة وتعدّد تحقيق السلام عن طريق القانون الدولي والمؤسسات الدوليّة، إذ تقوم الواقعية التقليدية تقوم

على نظرة تشاؤمية، تؤكد على الشكوك والخوف المتبادل بين الدول من الانحراف والإخلاف في المواثيق من قبل الدول الأخرى. ومن ثم فإنه ينبغي البحث عن سبل أخرى من أجل تحقيق السلام، وهو ما يرون أنه يتحقق عن طريق استخدام القوة والوصول إلى حالة توازن القوى. بمعنى أن السلام الدولي لا يتحقق إلا عن طريق توازن القوى الدولي.

تري الدراسة بأن الواقعية التقليدية تنطلق من نظرة تشاؤمية للعلاقات بين الدول، تؤكد على حالة الفوضى والصراع بينها. وبأنه من المتعذر خلق حالة واسعة من التوافق على المصالح والرؤى بين الدول، على نطاق واسع، بما يؤدي بالنهاية إلى إحلال السلام الدولي والتعاون المشترك، وأن الدول بدلاً من ذلك تسعى باستمرار لزيادة قوتها ونفوذها وهيمنتها على حساب الدول الأخرى، ما يؤدي بالضرورة إلى حالة مستمرة من الصراعات. وتؤكد هذه المقاربة على رؤية الدولة باعتبارها الفاعل الأساسي والأكثر تأثيراً في النظام الدولي.

المبحث الثاني النظرية الواقعية الجديدة

تطورت النظرية الواقعية الجديدة، أو ما يعرف بـ "الواقعية البنوية"، خلال عقد السبعينات من القرن الماضي، مع ظهور أعمال أهم روادها مثل كينيث والتز، وجورج مودلسكي. وانطلقت هذا النظرية من توجيه النقد للواقعية التقليدية، وبخاصة بسبب منهجيتها السلوكية، إذ تمحورت في تحليلاتها حول سلوك الدولة، العنصر الأساس، وفقاً لها، في السياسة الدولية.

اعتبرت الواقعية الجديدة بأن النظرية الواقعية في صيغتها التقليدية قد أخفقت في استيعاب الواقع على أنه نظام بنية، وأنها بالغت في تفسيرها للمصلحة ومفهوم القوة، وأغفلت سلوك المؤسسات الدولية، وأطر علاقاتها الاعتمادية في جوانبها الاقتصادية. وكان هدف هذه النظرية هو محاولة إخراج النظرية الواقعية من التحليل البديهي إلى مستوى من التحليل أكثر علمية للوصول بها إلى مستوى النظرية العلمية (برايار، 2009: 19).

والواقعية الجديدة هي رؤية نسقية للسياسات الدولية. وقد حاول كينيث والتز، من خلال عمله الشهير "نظرية السياسات الدولية"، الصادر عام 1979م، تجاوز النقد الموجه إلى مورغنثاو، مقترحاً نظرية لـ "المنظومة الدولية" أن تبقى فيه قوة الدولة هي المفتاح الرئيس في فهم الواقع الدولي. ولكن مع اعتبار العوامل النابعة من البيئة الخارجية كمحدد رئيس للسلوك الخارجي للدول (Waltz, 1979: 79).

يدافع وولتز عما يمكن اعتباره "منظور منظومي"، أي أن مُجمل المنظومة الدولية تفرض طريقة على شكل وحدات المنظومة وتصرفاتها عن طريق المظاهر الضاغطة، وبأن المنظومة الدولية هي بنية تفرض نفسها على وحداتها. وبحسب وولتز فإن بنية النظام الدولي هي التي تشكل كل الخيارات

في السياسة الخارجية للدول، وأن وضع الدولة في بيئة السياسة الدولية ومكانتها في النظام الدولي أهم في تفسير سلوكها من خصائصها الداخلية وتفاعلاتها مع الدول الأخرى، إذ أن بيئة السياسة الدولية وطبيعة النظام الدولي يفسران الفرص المتاحة أمام الدولة والقيود المفروضة على سلوكها الخارجي، أما خصائصها الداخلية وتفاعلاتها مع الدول الأخرى فتحدد تفاصيل السياسة الخارجية لكل دولة. ويرى وولترز بأن الفوضى هي صفة الأساسية للنظام الدولي، وأن الحرب تندلع نتيجة لهذه الصفة، إذ يرجع في كتابه "الإنسان، والدولة، والحرب"، حالة الحرب إلى الهيكل الفوضوي للنظام الدولي أكثر من إرجاعها إلى طبيعة الإنسان أو إلى تصرفات الدول بطريقة منفردة (Waltz, 1979: 88).

حافظت الواقعية الجديدة على الفوضوية كمعطى دولي، متفقتاً في ذلك مع الواقعية التقليدية، لكن تفسيرات هذه الفوضى كانت مبنية على أساس غياب سلطة فوق الدول، والفوضوية من منظورها هي تعبير عن غياب حكومة عالمية وسلطة مركزية على مستوى النظام الدولي.

كذلك اختلفت المدرسة الواقعية الجديدة عن الواقعية التقليدية في تأكيدها على استخدام الأدوات الناعمة في السياسة الخارجية، والتي ترى بأنها حلت محل القنوات القتالية التقليدية، كون هذا العصر هو عصر الاقتصاديات القائمة على المعلومات، والاعتماد المتبادل الذي يتخطى الحدود القومية، ومن هنا جاء إيلاءها دور ومكانة أكبر للمؤسسات والأحلاف الدولية، عمّا رأته الواقعية التقليدية (Waltz, 1979: 90).

ومع مطلع الألفية الحالية، أصبحت الواقعية الجديدة منقسمة إلى قسمين: واقعية هجومية وواقعية دفاعية، وذلك بعد نشر كتاب أستاذ العلوم السياسية في جامعة شيكاغو، جون ميرشايمر، والذي حمل عنوان "مأساة سياسات القوى العظمى" الصادر في عام 2001م.

تؤكد النظرية الواقعية الهجومية أن الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي هي المسؤولة عن سلوك الدولة العدوانية في السياسة الدولية. وتختلف الواقعية الهجومية عن الواقعية الدفاعية، وهو الاسم الذي اقترن بالنظرية الواقعية الجديدة كما طرحها كينيث والتز، من خلال تصور أن الدول تسعى لتعظيم قوتها والسيطرة على الأنظمة الإقليمية والنظام الدولي، في حين تذهب الواقعية الدفاعية إلى أن الدول تبحث عن تحقيق حالة من التوازن في القوى وليس للتوسع وزيادة الهيمنة على حساب القوى الأخرى. وبالتالي فإن كلتا النظريتين تتفقان على أن بنيوية النظام الدولي هي ما يسبب تنافس الدول، لكن الواقعية الدفاعية ترى إن بنية النظام الدولي تشكل دافعاً للحفاظ على التوازن القائم، ولا تشكل دافعاً للحصول على المزيد من القوة، إذ تفترض بأن مكاسب الدفاع تفوق مكاسب الهجوم، ما يقوّض السياسات العدوانية للقوى العظمى ويدفعها نحو تبني سياسات دفاعية. بينما تفترض الواقعية الهجومية أن بنية النظام الدولي تدفع الدول نحو تعظيم قوتها، وبهدف حماية أمنها والحفاظ على بقائها، وبحيث تتحرى أيّ فرصة لزيادة قوتها، انطلاقاً من الافتراض بأن الهدف الأخير للدولة يتمثل بتحقيق الهيمنة العالمية (ميرشايمر، 2012: 28).

وبينما ترى الواقعية الدفاعية أن الدول تسعى فقط للحفاظ على وجودها، فإن الواقعية الهجومية تذهب إلى أن الدول تسعى إلى زيادة قوتها ونفوذها، وبأن تحقيق الأمن يكون من خلال السيطرة والهيمنة. في حين تؤكد الواقعية الجديدة الدفاعية أن التوسع العدواني، كما يروج له مفكرو الواقعية الجديدة الهجومية، يتعارض مع ميل الدول إلى الامتثال لمبدأ توازن القوى، وتتعارض بذلك مع الهدف الأساسي للدولة، وفقاً لهم، وهو ضمان الأمن (دونللي، 2014: 71).

يرى الواقعيون الجدد الدفاعيون أن الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي تشجع الدول على اتباع سياسات دفاعية ومعتدلة. ويجادلون بأن الدول ليست عدوانية في جوهرها وأن الشاغل الأول للدول

ليس زيادة القوة إلى حدّها الأقصى، بل الحفاظ على موقعها في النظام. بينما تجادل الواقعية الهجومية بأن الفوضى تشجّع الدول على زيادة سلطة الدولة بشدّة، لأن العالم محكوم عليه بالمنافسة الدائمة بين القوى (دونللي، 2014: 72).

ويذهب جون ميرشايمر، رائد الواقعية الهجومية، إلى أن القوى المتوسطة والكبرى تحاول الهيمنة في منطقتها، وتحرص في الوقت نفسه ألا تسيطر أي قوة عظمى منافسة على منطقة أخرى، والهدف الأساس لكل قوة هو زيادة حصتها من النفوذ الدولي إلى أقصى حد، وصولاً إلى السيطرة في النهاية على النظام الدولي، أو على الأقل إن تكون من أهم أقطابه (ميرشايمر، 2012: 419).

وبينما يؤكّد الواقعيون الجدد الدفاعيون أن الدول التي تسعى جاهدة لتحقيق الهيمنة في النظام الدولي سوف تتوازن مع الدول الأخرى التي تسعى إلى الحفاظ على الوضع الراهن، يعتقد الواقعيين الهجوميين أن الدول ترغب بطبيعتها إما في الهيمنة العالمية أو الهيمنة المحليّة (ميرشايمر، 2012: 421).

كما ويؤكّد الواقعيون الجدد الدفاعيون أن قدرة الردع المقترنة بالضربة الثانية التي توفرها إما الترسانة النووية للدولة أو قوّة حلفائها، تمنع الدول من الاعتداء والهجوم على دول أخرى. ويستخدم هذا كدليل على أن القدرات الدفاعية تتفوّق في النهاية على القدرات الهجومية، وأنها تشجّع الدول على اعتماد السياسات الدفاعية والالتزام بضبط النفس (دونللي، 2014: 75).

ويشير الواقعيون الجدد الدفاعيين إلى مفهوم "المعضلة الأمنية"، كما بينه روبرت جيرفيس في دراسته المعنونة بـ "التعاون في ظلّ المعضلة الأمنية"، الصادرة عام 1978م، وبين فيها أن التوازن الدفاعيّ الهجومي يميل لصالح القدرة الدفاعية على حساب القدرة الهجومية، مع الإشارة إلى مثال

اندلاع الحرب العالمية الأولى وما تبعها من أعمال عدائية كمثال على الاعتقاد الخاطئ للدول بأن القدرات الهجومية تفوق القدرات الدفاعية (Jervis, 1978: 187).

وعلى النقيض من الواقعية الجديدة الدفاعية التي رأت أن الدول تسعى فقط للحفاظ على مواقعها داخل النظام الدولي من خلال الحفاظ على توازن القوى السائد، ذهب الواقعية الجديدة الهجومية إلى أن النظام الدولي يوفّر للقوى حوافز مغرية للجوء إلى العمل الهجومي من أجل تعزيز أمنها وضمان بقائها.

إنّ النظام الدولي، من منظور الواقعية الجديدة الهجومية، يتّسم بالفوضى، بما تتمثل فيه من غياب سلطة مركزية قادرة على إنفاذ القواعد ومعاقبة المعتدين، وإنّ عدم اليقين فيما يتعلق بنوايا الدول وقدراتها العسكرية الهجومية المتاحة، يدفع الدول إلى الخوف باستمرار من بعضها وإلى اللجوء إلى آليات الهجوم التي تكفل لها البقاء. ومن أجل التخفيف من حدّة الخوف إزاء العدوان الذي يترصّص كل طرف من الآخر، تسعى الدول دائماً إلى تعظيم قوتها. إذ يرى ميرشايمر بأنّ الدول تبحث عن فرص لتغيير ميزان القوى من خلال الحصول على مكاسب إضافية في القوّة على حساب المنافسين المحتملين، لأنه كلما تنامت الأفضلية العسكرية لدولة ما على حساب الدول الأخرى، كلما كانت أكثر أماناً (دونللي، 2014: 78).

وهكذا، فإنّ الواقعيون الجدد الهجوميون يعتقدون أن أفضل استراتيجية تتبناها الدولة بهدف تعزيز قوتها النسبية لبلوغ حدّ تحقيق الهيمنة هي الاعتماد على التكتيكات الهجومية. وبالنظر إلى أنه يكاد أن يكون من المستحيل تحقيق الهيمنة العالمية، بالنظر إلى القيود التي تحدّ من القدرة على التوسع غير المحدود، فإن أفضل حالة يمكن أن تأمل الدول في الوصول إليها هي الهيمنة الإقليمية من

خلال السيطرة على منطقتها الجغرافية. وإن هذا السعي المستمر للهيمنة يوّد إمكانية دائمة لنشوب الحروب (Mearsheimer, 1994: 11).

توصّلت الدراسة إلى أن الواقعية الجديدة اختلفت عن الواقعية التقليدية بالدرجة الأولى في تركيزها على التعامل مع المنظومة الدولية باعتبارها نظام وبنية تضم عناصر بينها تفاعلات، وأن هذه البنية هي التي تحدد سلوك الدول وطبيعة التفاعلات فيما بينها، مقللة في ذلك من شأن سلوك الدول باعتباره محرك أساس، مقابل إعطاء أهمية أكبر لمجمل البنية الدوليّة، مع تقليصها من دور العوامل والاعتبارات الداخلية داخل الدولة لحساب العوامل والمؤثرات من البيئة الخارجية.

كما تجد الدراسة أنه وفي حين اتجه رواد الواقعية الجديدة، وفي مقدمتهم كينيث والتز إلى اعتبار أن الدول تسعى للوصول إلى حالة توازن القوى الحفاظ على الوضع الراهن، فقد برز جيل آخر مع مطلع الألفية الحالية، ذهب إلى إعطاء اعتبار أكبر للسلوك التوسعي الهجومي للدول باعتباره أساس ضمان الهيمنة والنفوذ، وهو ما عرف بالنظرية الواقعية الهجومية التي اعتبرت بأنّ الدول في سعي دائم لتحقيق الهيمنة بدلاً من الحفاظ على الوضع الراهن، خلافاً لما ذهب إليه الجيل الأول من الواقعيين الجدد، والذين بات مذهبهم يعرف بـ "النظرية بالواقعية الجديدة الدفاعية".

الفصل الثالث

دور النظرية الواقعية في صياغة منهج التفكير
السياسي الأمريكي

الفصل الثالث

دور النظرية الواقعية في صياغة منهج التفكير السياسي الأمريكي

باعتبار الولايات المتحدة الأمريكية قوة عظمى، وكونها الدولة الأكثر نفوذاً وهيمنة على مستوى النظام الدولي، وبالتحديد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ومن ثم في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وما يقتضيه ذلك من التزامات تتمحور حول ضرورة الحفاظ على موقع الصدارة فيما يتعلق بموازن القوى وهيمنة النفوذ الدوليّة، فإنّ سياساتها واستراتيجياتها ارتبطت بالتمسك بمبادئ وحسابات تتعلق بفرض الهيمنة والتمدد السياسي والعسكري واحتواء القوى الدولية المنافسة وردعها والبقاء دائماً في مستوى من التفوق فيما يتعلق بسباق التسلح، وكل ما يرفد ويشكل القوة الإجمالية للدولة، من قوة اقتصادية، وسكانية، وتقنية، وعسكرية.

وبالرغم من التركيز على مستوى الخطاب والفكر السياسي الأمريكي على منظومة من المبادئ والقيم ذات المرجعية الليبرالية، والمتمحورة حول قيم الحرية والديمقراطية، فإن الواقعية بقيت هي المهيمنة، ما شكّل نوعاً من المفارقة من ناحية، ومن ناحية أخرى اقتضى ذلك بلورة نوع من التوليف بين الاتجاهين المثاليّ القيمي، والواقعيّ المصلحيّ، سواءً على مستوى الفكر السياسي أو على مستوى السياسات الخارجية الأمريكية. وسوف يتناول هذا الفصل، في المبحث الأول منه، مكانة المدرسة الواقعية في الفكر السياسي الأمريكي، أما المبحث الثاني فإنه سيتعرض لتطبيقات الواقعية في السياسة الخارجية الأمريكية. وقد استخدمت الدراسة في هذا الفصل كلا من: المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج التاريخي، ومنهج تحليل النظم.

المبحث الأول

مكانة المدرسة الواقعية في الفكر السياسي الأمريكي

تأتي الواقعية بالمعنى الفلسفيّ كتعبير عن الانحياز للموجودات الماديّة وتقديم اعتبارها على التصورات والمعتقدات المثاليّة والمتخيّلة. أما في السياسية الواقعية ومنهج التفكير السياسي فتعبر الواقعية السياسيّة عن الانحياز للمصالح الماديّة الملموسة، مع عدم الميل للأخذ بالمبادئ والقناعات، الفكرية والأخلاقية، باعتبارها أولوية محرّكة ودافع لاتخاذ وصناعة القرار السياسي.

وقد ترسّخت الواقعية في الفكر السياسي الأمريكي، على المستويين الداخلي والخارجي، وساهمت في ترسيخها ثلاثة أسس، أولها هو أساس ديني، يتمثّل بالمذهب المسيحي البروتستانتي، والذي يشكّل أتباعه أكثر من نصف سكّان البلاد، ويعتبر الأكثر تأثيراً في الثقافة والفكر في الولايات المتحدة الأمريكية.

وبحسب العقائد البروتستانتية فإنّ التدبّر القويم يكون عبر تحقيق النجاح الدنيوي، وأنّ الحياة الأخرويّة هي امتداد للحاضر، وعلى هذا، ترتبط مسألة الإيمان بالعمل. فالإيمان وحده لا قيمة له، وهو لا يكتمل ما لم يقترن مع النجاح في الأعمال الدنيويّة. وبالتالي فإنّ الفكر والعقيدة البروتستانتية رسخت في الوعي والثقافة الأمريكية كل ما يتعلق بقيم النجاح المادي المقترن بالمنظومة الرأسماليّة، القائمة على تحقيق الربح وتحقيق الزيادة في رأس المال والوصول إلى النجاح والريادة على المستوى الشخصي الفردي. وبذلك رسخت البروتستانتية مفهوم المصلحة الماديّة وساهمت في جعلها الغاية الأسمى، وهو ما يعتبر إحدى ركائز ومحددات الفكر الواقعيّ في المجال السياسي (راسل، 2009:

أما الأساس الثاني من الأسس التي ساهمت في ترسيخ الواقعية كسمة أساسية للفكر السياسي الأمريكي فهي الفلسفة البراغماتية (النفعية)، القائمة على تحقيق المنفعة والمصلحة؛ إذ تستند الواقعية في نزعتها العملية وتعظيمها للمصلحة المادية إلى هذا الاتجاه الفلسفي.

وتعتبر الفلسفة البراغماتية الأمريكية امتداداً للفلسفة الليبرالية الإنجليزية، والتي استقرت منذ أواخر القرن الثامن عشر، وأخذت تنمو في المدن والمراكز التجارية والصناعية الإنجليزية، حيث تطورت لدى عدد من الفلاسفة، مثل جون لوك، وديفيد هيوم، إلى فلسفة واقعية مادية، وذلك خلافاً للفلسفات القارية، الفرنسية والألمانية خاصة، التي وصفت بالمثالية والرومانسية (المرهج، 2008: 171).

وقد استهدفت الفلسفة الليبرالية الإنجليزية، ذات المنحى النفعي الواقعي، وضع أسس لفلسفة اجتماعية وسياسية تتفق ومتطلبات النظام الرأسمالي الصاعد، وأبدت اهتماماً بتبرير الاستغلال وحقوق التجارة أكثر من اهتمامها بمسائل العدالة ومباحث القيم والوجود وحقوق الإنسان، وتمثلت طموحاتها في مبدأ حرية العمل، وحرية انتقال البضائع والمنتجات الصناعية، وحركة رؤوس الأموال (فهمي، 2009: 64).

وقد ذهبت الواقعية الليبرالية الإنجليزية إلى تصوير الإنسان باعتباره كائناً اقتصادياً، لا يعنيه سوى التجارة في الأسواق. وبناءً عليه ذهبت إلى تصوّر وظيفة الدولة بأنها محددة بالمحافظة على الأمن، وحماية النشاط في السوق ودعمه، ولا تتدخل في المصالح الإنسانية والاجتماعية إلا بالقدر الذي يضمن حمايتها. وكانت هذه الفلسفة تعبيراً حقيقياً عن طموحات الطبقة الممثلة لرأس المال بالدرجة الأولى، مع القناعة بأنه إذا تحققت حرية التجارة فسوف تتحقق بالتبعية كل الحريات الأخرى (فهمي، 2009: 64).

ويعتبر الفيلسوف الأمريكي، وليم جيمس، من أهم رواد البراغماتية الأمريكية، وقد برز حضور كتاباته وآراؤه مع مطلع القرن العشرين، وتم الأخذ بها والتطوير عليها لاحقاً من قبل الفلاسفة والمفكرين الأمريكيين. ومن منظور جيمس فإن الفلسفة البراغماتية تقوم على تحويل النظر بعيداً عن المبادئ والنواميس والحتميات المسلم بها، والتحوّل إلى الغايات النهائية، من الثمرات والنتائج والآثار والوقائع والحقائق. وعنده أن الحقيقي ليس سوى النافع (نومان، 2013: 67).

وبذلك فإنه ومن المنظور البراغماتي لا يكون التفاضل بين الآراء والمذاهب الفكرية والفلسفية فيما تذهب إليه بخصوص المبادئ المثالية أو العقلية، وإنما أساس التفاضل بينها هو ما ينتج عنها من منفعة، فهي تستغني عن الوسيلة في سبيل الغاية، لتتحو بذلك باتجاه القبول بمبدأ "الغاية تبرر الوسيلة" (هلال، 2001: 21).

وتعتبر البراغماتية فلسفة أمريكية بامتياز، إذ إن أهم منظريها وروادها كانوا أمريكيين، وفي مقدمتهم الفيلسوف وليم جيمس (1842-1910)، والفيلسوف جون ديوي (1859-1952)، وهي ذات تأثير قوي على علم النفس والعلوم الاجتماعية والسياسية في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد كان لها أثر بارز بشكل خاص على الصعيد السياسي. وبالإمكان وصف منهج التفكير الأمريكي عموماً بأنه منهج براغماتي، سواء أكان ذلك على مستوى الفكر أم على مستوى السلوك والممارسة العملية والبراغماتية (فهمي، 2009: 63).

وقد واكب صعود الفكر البراغماتي في الولايات المتحدة الأمريكية مراحل تطور النزعة التجارية - الصناعية التي أصبحت بدورها تشكل واحدة من أهم السمات المميزة للشخصية الأمريكية. حيث أنه مع نضوج المجتمع وتشكّل الأمة الأمريكية، وظهر وتنامى المصالح والاقتصادية، ظهرت رؤى وأفكار وفلسفات جديدة تمحورت حول معيار النزعة البراغماتية (فهمي، 2009: 68).

مثّلت البراغماتية شعار الفكر السياسي الأمريكي. إذ لم تكن السياسة من المنظور الأمريكي صراعاً بين الخير والشر، بل صراع مصالح بالدرجة الأولى. وبذلك باتت السياسة الخارجية الأمريكية بمثابة انعكاس لما يصنف باعتباره مصالح قومية أمريكية. وهكذا، فإنّ المفهوم الأمريكي للسياسة الخارجية ولللاقات الدولية يقوم على أساس البحث عن تحقيق المصالح القومية بالدرجة الأولى، والتي تتمحور حول الثروة والهيمنة (جلال، 1997: 111).

لقد تبنى الأمريكيون نهجاً براغماتياً في السياسة، حيث الغاية والنجاح هما الحكم والفيصل، والسياسة هي صراع مصالح. وطالما إن المصالح لها طبيعة دينامية متغيرة فإن السياسة هي الأخرى متغيرة، لا تلتزم بمبادئ ثابتة، بل تلتزم المصلحة. ولقد أصبح هذا الفكر البراغماتي الفكر الرسمي للولايات المتحدة الأمريكية، ليس فقط على صعيد سياستها الداخلية، وإنما على صعيد سياستها الخارجية أيضاً (فهيمى، 2009: 69).

أما الأساس الثالث الذي أسهم في ترسيخ وبلورة الفكر السياسي الأمريكي باتجاه تبنى الواقعية، فهو الفلسفة الداروينية الاجتماعية، والتي عملت على ترسيخ مفاهيم الصراع والتنافس والقوة في الثقافة السياسية الأمريكية. وتعدّ نظرية التطور البيولوجي، وما تقرره من مفاهيم النشوء والارتقاء والبقاء للأصلح، من أهم النظريات التي شكلت الأساس الفكري للفلسفة الأمريكية ولاسيما الفلسفة الواقعية البراغماتية، والتي بدأت على يد لامارك ثم بلغت ذروتها على يد تشارلز داروين، وأخذت تطبيقاتها الاجتماعية تتبلور مع كتابات الفيلسوف الإنجليزي هربرت سبنسر (أبو جابر، 1985: 175).

سعت فلسفة سبنسر، المعروفة بالداروينية الاجتماعية، لتطبيق نظرية التطور على المجتمعات البشرية، وركزت على الرؤية المادية للإنسان، واعتبار أن الإنسان جزء من الطبيعة، وأنه خاضع لقوانين الطبيعة الحتمية، وأن الفرق بينه وبين الحيوان هو فرق في الدرجة وليس في النوع. وهي

تسخّر مبادئ الانتخاب الطبيعي والصراع من أجل البقاء لتبرير الصراعات الاجتماعية وحالة عدم المساواة في ظل النظام الرأسمالي، وإضفاء صبغة أخلاقية عليه (أبو جابر، 1985: 177).

تتجذر أفكار الداروينية الاجتماعية في الرؤية السياسية الواقعية الأمريكية، وذلك عبر تبنيها لمفاهيم الصراع والقوة، والمحافظة على الذات كمفاهيم مركزية. وقد وجد مفكرو المدرسة الواقعية في أمريكا في نظرية التطور ما يتوافق مع تطلعاتهم في تفسير طبيعة الواقع الاجتماعي وعلاقات القوة السائدة والمتحكمة فيه، وما يتلاءم والمكانة الحيوية لأمريكا كقوة صاعدة تتطلع وتتهيأ للسيطرة اقتصادياً وفكرياً على العالم من ناحية أخرى (فهمي، 2009: 65).

تجسّد التحالف بين هذه الأسس الثلاثة في التحالف والعلاقة القوية بين السياسيين ورجال الأعمال ورجال الفكر ورجال الدين في الولايات المتحدة الأمريكية، عبر إرسائها خلفية فكرية للمصلحة القومية العليا للولايات المتحدة الأمريكية. وبحيث مثل هذا التحالف أساس المصلحة القومية الأمريكية العليا، التي هي أساس النظرية الواقعية في السياسة الأمريكية (جلال، 1997: 112).

وقد كانت لكتابات منظري السياسة الخارجية الأمريكيين، ممن تبنا المذهب الواقعي، مثل هانز مورغنثاو، وجورج كينان، وهنري كيسنجر، وغيرهم، دور كبير في هيمنة الواقعية السياسية على الفكر الاستراتيجي الأمريكي، وبحيث ساهمت في صياغة وتشكيل قناعات صانع السياسة الخارجية الأمريكية، وبالأخصّ خلال فترة الحرب الباردة (1945-1991م).

واستمرت النظرية الواقعية بالحضور في الفكر السياسي الأمريكي بعد الحرب الباردة، حيث برزت إسهامات مفكرين واقعيين من أمثال كينيث والتز، وجون ميرشايمر، وغيرهما، الذين طرحوا رؤى جديدة مبنية بالأساس على فرضيات النظرية الواقعية. وكذلك استمرّ حضور وتأثير الواقعية في

التفكير الاستراتيجي الأمريكي وسلوكها في السياسة الخارجية في عالم ما بعد الحرب الباردة، كما سيأتي تناوله في المبحث القادم.

وقد برزت توجهات ومدارس أساسية للفكر السياسي الواقعي الأمريكي، أهمها: المدرسة الهاملتونية، والمدرسة الجيفرسونية، والمدرسة الجاكسونية، والمدرسة الويلسونية، ومدرسة الواقعية الجديدة، والمدرسة المحافظة الجديدة، وبحيث أنّ كلّ منها لها أفكارها ورؤيتها لكيفية تسيير شؤون السياسة الخارجية الأمريكية (هلال، 2003: 30).

أما المدرسة الهاملتونية، فقد أرسى فكرها ألكسندر هاملتون (1755-1804م)، وهو أول وزير للخزانة الأمريكية بعد الاستقلال، في عهد الرئيس جورج واشنطن، وهو من الآباء المؤسسين للولايات المتحدة الأمريكية، ومن الذين قاموا بصياغة الدستور الأمريكي. وتؤمن هذه المدرسة بالقوة كسبيل لتنمية مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في الخارج، وترى أن المهمة الأولى للحكومة الأمريكية هي تشجيع ازدهار المشروع الأمريكي في الداخل والخارج، وترى أن التحالف القوي بين الحكومة وأصحاب رؤوس الأموال هو مفتاح الاستقرار الداخلي، والعمل المؤثر في الخارج (نرش، الجزيرة نت، 2020/1/1).

أما المدرسة الجيفرسونية، والتي تعرف أيضاً بالانعزالية، والتي تعود بأفكارها إلى الرئيس الأمريكي الثالث توماس جيفرسون (1801-1809م)، أحد الآباء المؤسسين للولايات المتحدة الأمريكية، فقد كنت النقيض من أفكار المدرسة الهاملتونية، إذ كانت تتنادي بضرورة تبني الولايات المتحدة الأمريكية سياسة خارجية انعزالية، والتقليل من التدخلات الأمريكية في الشؤون الخارجية، لتخفيف الأعباء عليها. وترى أن مهمة السياسة الخارجية الأمريكية حماية الداخل الأمريكي (شلبي، 2008: 195).

أما المدرسة الجاكسونية، فتعرف بالمدرسة المتشددة أو مدرسة الصقور، وتنسب إلى الرئيس الأمريكي السابع، أندرو جاكسون (1829-1837م). وأهم مبادئ هذه المدرسة هو الاعتقاد بترابط السياستين الداخليّة والخارجيّة، وبضرورة الاهتمام بهما على حد سواء من أجل تحقيق رخاء الشعب الأمريكيّ. كما تؤمن باستخدام القوة العسكرية لتحقيق المصالح والأهداف الأمريكية في أيّ مكان من العالم. وهي تنظر إلى العالم من باب المصالح الأمريكيّة حصراً، وهي بمثابة النقيض للمدرسة الجيفرسونية ودعوتها للانعزال عن العالم. وبالرغم من اشتراك كل منهما في الاهتمام بالشأن الخارجي، إلا أن المدرسة الجاكسونية تشكك في توجهات نظيرتها الهاملتونية، وترى بأنها متصلة بدوائر المال والأعمال، ومعبّرة عنها (شلبي، 2008: 198).

والمدرسة الرابعة من مدارس الفكر السياسي الأمريكي الواقعي هي المدرسة الويلسونية، والتي تعرف أيضاً بـ "المثاليّة". وتعود هذه المدرسة بأفكارها إلى الرئيس الأمريكي الثامن والعشرين، وودرو ويلسون (1913-1921م). وتؤمن هذه المدرسة بضرورة وجود سياسة خارجيّة أمريكيّة تسعى إلى نشر وتعميم مبادئ الديمقراطية الأمريكيّة في العالم، والدفاع عن حقوق الإنسان، والتعاون مع المجتمع الدولي عبر تفعيل دور المؤسسات الدوليّة (هلال، 2003: 33).

وترى الويلسونية أن على الولايات المتحدة الأمريكية التزام أخلاقي لنشر القيم الأمريكيّة في أنحاء العالم، وذلك عبر تدعيم أسلوب الإرساليات التي تبشر بعالم ديمقراطي. وتتفق هذه المدرسة مع المدارس التي ترى ضرورة وجود سياسة خارجيّة نشطة، ولكنها تجعلها مقترنة بهدف نشر وترسيخ المبادئ الديمقراطية، عوضاً عن تنمية المصالح الذاتية.

وتعتبر المدارس الأربعة السابقة بمثابة المدارس الكلاسيكيّة في الفكر السياسي الواقعي الأمريكي، وقد تطورت خلال العقود الأخيرة مدارس جديدة، ومن أهمها: الواقعية التقليديّة، والواقعية الجديدة،

وهي أبرز مدرسة سياسية صاغت السياسة الخارجية الأمريكية منذ بداية عقد السبعينات من القرن الماضي. وتركز هذه المدرسة على القوة والسلطة، وتقدم المصلحة السياسية المباشرة على القيم التبشيرية للديمقراطية وحقوق الإنسان، بل هي مسؤولة عن توثيق علاقات الولايات المتحدة مع كثير من الانقلابات العسكرية والأنظمة الديكتاتورية منذ بداية عقد السبعينيات. أما أبرز منظري الواقعية الجديدة فهو وزير الخارجية الأمريكية الأسبق، هنري كيسنجر، وزبيغنيو بريجنسكي، مستشار الأمن القومي في عهد الرئيس جيمي كارتر، وكينيث والتز، عالم السياسة الأمريكي الشهير (البريزتات، 2020: 114).

أما المدرسة الأخيرة التي برزت في ميدان الفكر السياسي الواقعي الأمريكي فهي المدرسة "المحافظة الجديدة"، والتي يعرف أتباعها باسم "المحافظين الجدد"، وقد برز حضورها في إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن (2000-2008م). أبرز مفكري المحافظين الجدد هم: ألان بلوم، وويليام كريستول، إيرفينج كريستول، ونورمان بודהاورتس، وألبرت هوليبستيتز الذي كان أستاذاً لثلاثة من أبرز رموز المحافظين الجدد في إدارة الرئيس بوش، وهم: بول وولفوتز، وريتشارد بيرل، وزلماي خليل زاده (فريدمان، 2016: 64).

وهناك أربعة مبادئ رئيسية تؤمن بها مدرسة المحافظين الجدد، وهي: مبدأ "هيئة النظام"، وهو مبدأ مشابه لما تؤمن به المدرسة الواقعية الجديدة" من أن الهيئة الداخلية لأي نظام سياسي مهمة لرسم سياسة التعامل معه. إلا إن المحافظين الجدد يشددون على ضرورة أن تُدفع تلك الأنظمة لتبني الليبرالية الأمريكية، أي استبعاد أي سياسة تقبل تجاه دول لا تقدم تنازلات مستقبلية في بنية أنظمتها السياسية.

والمبدأ الثاني هو اعتقاد المحافظين الجدد بـ "استثناء القوة الأمريكية"، ومفاده اعتقاد أن القوة الأمريكية عملت في السابق، ويجب أن تعمل في المستقبل، لأجل أهداف ومسؤوليات على المسرح الدولي. ويعنون بها تحديداً اضطلاعها بالمسؤولية الأمنية، والريادة في تحديد خيارات السلم والحرب، وكذلك انفرادها بالقيادة، مما يقود إلى تحدي قوى الممانعة، وهي القوى التي تريد تقليص الدور الأمريكي عالمياً، وتأتي في مقدمتها قوى دولية مثل روسيا والصين (فريدمان، 2016: 66).

والمبدأ الثالث عدم الثقة بما يعرف ببرامج "الهندسة الاجتماعية"، إذ يسود الاعتقاد لديهم بأن خطط التنمية الاقتصادية والإصلاح الاجتماعي في دول العالم الثالث غير مقدر لها النجاح بدون تغيير في بيئة الأنظمة السياسية، وعليه فإن الحلول الأمريكية لا بد وأن تعتنى بالظواهر وليس بجذور المشكلات، مثل الفقر والنزاعات العرقية، لأن أمريكا لن تكون قادرة على حل جذور هذه المشكلات، ولهذا ينبغي أن يكون التركيز على حلول عملية وقصيرة المدى للمحافظة على الهيمنة الأمريكية حول العالم (عطار، 2007: 122).

أما المبدأ الرابع الذي يؤمن به المحافظين الجدد، فهو "تجاوز المؤسسات الدولية". إذ يسود الاعتقاد لديهم بأن مؤسسات النظام الدولي هي مؤسسات عاجزة عن تحقيق الأمن والعدالة بمقاييس المصلحة الأمريكية. ولهذا فهم يميلون للعزوف عن الاعتماد على المؤسسات الدولية، مثل الأمم المتحدة وأجهزتها التابعة، ويذهبون إلى التأكيد على قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على إقامة تحالفات واتفاقات خارجة عن أطرها، بهدف تحقيق المصالح الأمريكية حول العالم (فريدمان، 2016: 68).

من ناحية التطبيق العملي، فإن كل رئيس من الرؤساء الأمريكيين، يختلف عن غيره في طريقة ونسبة تبنيه لأفكار ومبادئ كل مدرسة من هذه المدارس، فمنهم من يميل إلى تبني مبادئ وأفكار

مدرسة بعينها، مثل دونالد ترامب (2017-2012م)، إذ قام نهجه على أسس المدرسة الجاكسونية، والتي تركز على جعل الولايات المتحدة الأمريكية قائدة للعالم، من خلال رفع شعار "أمريكا أولاً"، مع إعطاء الأولوية للمصالح على حساب القيم.

بينما يتجه آخرون إلى محاولة الدمج بين أفكار ومبادئ مدرستين أو أكثر في سياسته الخارجية، مثل جورج دبليو بوش (2001-2009)، الذي كان تهج إدارته مزيجاً ما بين المدرسة الجاكسونية، التي تعبر عن أفكار وسياسات متشددة تقوم على استخدام القوة المفرطة في سبيل تحقيق المصالح الأمريكية، والمدرسة الويلسونية، التي تعبر عن أفكار ومبادئ مبدئية، كما في السعي إلى نشر الديمقراطية، وهو الشعار الذي رفع مع الغزو الأمريكي للعراق عام 2003م.

توصّلت الدراسة إلى أنه يمكن القول بأن النزعة الواقعية في الفكر السياسي الأمريكي، هي المهيمنة على صناعة قرارات السياسة الخارجية الأمريكية، وهي فكرة براغماتية مصلحة، تبنى على أسس دينية تعود للمبادئ والمعتقدات البروتستانتية، إضافة إلى تأثرها الكبير بفلسفة داروينية الاجتماعية. وهي في جوهرها نهج محافظ، يرى أن من حق الولايات المتحدة الأمريكية اتباع كل وسيلة ممكنة في سبيل تحقيق مصالحها، مؤكداً أن هذا هو الحق والعدل والخير.

المبحث الثاني

أثر النظرية الواقعية على السلوك السياسي الخارجي للولايات المتحدة الأمريكية

عرفت الولايات المتحدة الأمريكية تحولاتٍ هامةٍ في سياستها الخارجية، بحيث جاءت متلائمة ومواكبة مع تطوّر وتغيّر مصالحها، وبروز حاجات جديدة لها دفعتها لممارسة المزيد من النفوذ والتأثير في السياسة العالميّة، حتى باتت الدولة ذات الحضور والثقل السياسي والعسكري الأكبر حول العالم.

وبعد مرحلة من العزلة النسبيّة التي ميّزت السياسة الخارجيّة الأمريكية منذ تأسيس الولايات المتحدة الأمريكية عام 1776م، وحتى دخولها لأول مرة في صراعٍ دوليّ خارج حدود القارتين الأمريكيتين وعبر المحيط الهادئ، في الحرب العالمية الأولى، إذ لم تدخل قبل ذلك في صراعاتٍ خارجيّة سوى ما كان من صراعات وحروب ومواجهات مع جيرانها، وعلى مستوى القارة الأمريكيّة الشماليّة وأمريكا اللاتينية، مثل الحرب الأمريكية المكسيكية (1846-1848م)، والحرب الأمريكية الإسبانية عام 1898م. فكانت نقطة التحول بالنسبة لسياسة الولايات المتحدة الأمريكيّة بعد قرار الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون (1912-1921م) بدخول الحرب العالمية الأولى (1914-1918م) في نيسان/أبريل 1917م، والتدخّل فيها إلى جانب معسكر الحلفاء، أخذت تتجه نحو ممارسة دور أكثر حضوراً على مستوى الساحة الدوليّة، وبحيث باتت مصالحها تقتضي ممارسة الدور العالمي وفرض الهيمنة على مستوى العالم، وذلك بالتزامن مع صعودها الاقتصادي والعسكري والتقنيّ، وبلوغها مرتبة الصدارة بين القوى الدوليّة (مكنمارا، 2003: 11).

وقد تجدد وترسخ بروز دور الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية كبرى بعد دخولها الحاسم في الحرب العالمية الثانية، وما رافق ذلك من بروزها كقوة نوويّة، إثر استخدامها القنبلة النوويّة في

هجومى مديننا هيروشيما وناجازاكي اليابانيتين عام 1945م. وقد كان لهذه الحرب تداعيات كبرى، على القوى الأوروبية، حيث تسببت في إضعاف ودمار كبير لها. وبالإضافة إلى ألمانيا المهزومة، خرجت القوتين الاوروبيتين الأكبر، فرنسا وبريطانيا، بخسائر ودمار هائل، في حين أن الولايات المتحدة الأمريكية لم يلحق بها أضرار جسيمة بالمقارنة مع القوى الأوروبية جراء الحرب. ولعل السبب في ذلك يعود إلى ما منحها إياه موقعها الجغرافي البعيد عن قارات العالم القديم، والمحاط بالمحيطات الكبرى، من حصانة جيوسراتيجية، وبالتالي عززت الولايات المتحدة الأمريكية من موقعها في صدارة القوى العالمية في أعقاب هذه الحرب (مكنمارا، 2003: 23).

ومع مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، أخذت تبرز قوتين كبيرتين، غير أوروبيتين، هيمنتا على الساحة الدولية، وهما الولايات المتحدة الأمريكية، القوة الرأسمالية الكبرى، والاتحاد السوفيتي، المتزعم للمعسكر الاشتراكي. وبذلك برزت بنية جديدة للنظام الدولي، عرفت ظهور مصطلح "القوى العظمى"، والمتمثلة في القطبين: الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفيتي. وأخذت تتبلور مرحلة جديدة من المواجهة الدولية، عرفت بـ "الحرب الباردة" (1945-1991م)، والتي تميّزت أيضاً باعتبارها صراعاً أيديولوجياً، بين معسكرين، اشتراكي، ورأسمالي (العلي، 2016: 42).

تعزّز النهج الواقعي في السياسة الخارجية الأمريكية مع دخول مرحلة الحرب الباردة، إذ ساد المنطق والتفكير القائم على أساس حسابات التنافس الدولي والصراع على الهيمنة واحتكار القوة والصراع على موقع الصدارة بين القوى الدولية. وتعزز الاعتقاد بأهمية القوة في العلاقات الدولية، على حساب الاعتقاد بأولوية المبادئ والمثل. وتراجع بذلك ما كان ينادي به الرئيس الامريكى وودرو ويلسون، من مبادئ وحقوق، سادت في الفكر الأمريكي في فترة الحرب العالمية الأولى وما تلاها

من توقيع لمعاهدة فرساي للسلام عام 1919م، وإنشاء عصبة الأمم المتحدة في نفس العام، وفي مقدمتها المناداة بإحلال السلام العالمي، وحق تقرير المصير للشعوب حول العالم.

كما تميّزت المرحلة الجديدة بترسيخ الولايات المتحدة معالم نظام اقتصادي دولي جديد يحفظها لها تفوقها الدولي، وهو ما تحقق عبر اتفاقية بريتون وودز الموقعة عام 1944م، والذي عرف بمؤتمر النقد الدولي، وهدف لوضع الخطط من أجل استقرار النظام العالمي المالي وتشجيع إنماء التجارة بعد الحرب العالمية الثانية، وقد انبثق عنه تأسيس صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، اللذين أصبحا الأساس في إدامة الهيمنة والاقتصادية المالية الغربية على مستوى العالم (موسى، 1998: 115).

وخلال مرحلة الحرب الباردة تعزز انفتاح الولايات المتحدة الأمريكية بشكل كبير على العالم الخارجي، وصار لها مصالح في أغلب مناطق ودول العالم. وبالتالي ظهر ما يمكن تسميته بـ "النزعة العالمية" في سياسات الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية، خلافاً لما اعتبر بمثابة مرحلة "عزلة" سادت في الفترة منذ تأسيس الولايات المتحدة وحتى الحرب العالمية الأولى. وستحاول الدراسة الوقوف على بعض النماذج التطبيقية لهذه السياسة.

مع بدايات الحرب الباردة، سرعان ما بدأ بروز مبادئ واستراتيجيات جديدة حكمت ووجهت السياسة الخارجية الأمريكية، وسياسة الاحتواء، ذات البعد الاستراتيجي العالمي، وهي السياسة التي هدفت إلى احتواء تمدد الاتحاد السوفيتي ووقف انتشار الشيوعية وتمدها باتجاه دول غرب أوروبا وسائر المناطق والقارات، من آسيا، إلى أفريقيا، إلى أمريكا الجنوبية (العلي، 2016: 108).

وقد بدأت استراتيجية الاحتواء فعلياً بتقديم مساعدات أميركية لكل من تركيا واليونان عام 1947م، بعد عجز بريطانيا عن ذلك. إذ حثّ مستشارو الرئيس الأمريكي هاري ترومان (1945-1953م) على اتخاذ خطوات لمواجهة خطر تنامي النفوذ السوفيتي، وذلك بعد إعلان الحكومة البريطانية في

شباط/فبراير 1947م عدم قدرتها على تمويل النظام العسكري الملكي اليوناني في الحرب الأهلية ضد الشيوعيين (1946-1949م) (العلي، 2016: 109). وكان الهدف من ذلك الحيلولة دون تمدد النفوذ السوفيتي إلى هذه البلدان التي كانت قابلة لتمدد السوفييت نحوها. وهنا يظهر تبلور المنظور الواقعي المتعامل مع الأقاليم وفق حسابات تمدد النفوذ والقوى المناوئة والحاجة لمنافستها والتصدي لها.

وبالتالي، تبلورت توجهات الرئيس الأمريكي، هاري ترومان، في السياسة الخارجية، باتجاه إعلان ضرورة دعم ما أسماه بـ "الدول الحرة"، أي غير الخاضعة لحكم الشيوعية، حول العالم. وسرعان ما اقترن هذا التفسير الأيديولوجي للمساعدات الأمريكية بمبدأ الرئيس ترومان في السياسة الخارجية، والذي ينص على أنه: ((حين يهدد العدوان، مباشراً كان أو غير مباشر، أمن الولايات المتحدة الأمريكية وسلامتها فعندئذ يكون لزاماً على الحكومة الأمريكية أن تقوم بعمل ما لوقف هذا العدوان)). وقد عبّر جورج كينان، الدبلوماسي والموظف في وزارة الخارجية الأمريكية، عام 1947م، عن استراتيجية الاحتواء الهادفة إلى الوقوف أمام المد الشيوعي، بقوله: ((المبدأ الأساسي لكل سياسة أمريكية تجاه الاتحاد السوفيتي على المدى البعيد يجب أن تركز على احتواء الاتجاهات التوسعية السوفيتية، ويكون ذلك بحذر وصرامة)) (صايح، 2007: 48).

وكذلك، كان من أولى التوجهات الأمريكية التي نتجت عن سياسة الاحتواء التنبئي والتنفيذ لـ "مشروع مارشال"، للمساعدات الاقتصادية، في حزيران/يونيو 1947م، والذي كان موجهاً بالخصوص إلى دول غرب أوروبا، وهدف لخلق مجال نفوذ للولايات المتحدة الأمريكية فيها، وهو ما جاء أيضاً ضمن حسابات واقعية تسعى للحيلولة دون تقدم المد الشيوعي باتجاه أوروبا الغربية (صايح، 2007: 50).

ازدادت حدّة المواجهة مع الشيوعية بعد امتلاك الاتحاد السوفيتي القنبلة الذرية عام 1949م، وما عناه ذلك من نهاية للاحتكار الذريّ الأمريكي. وبالتالي، ترسّخ منطق الردع وعقيدة "الضربة الثانية المؤكدة"، وعقيدة "الانتقام الهائل"، في الحسابات السياسيّة الأمريكيّة، إثر هذا التطور العسكري، وترسخت بذلك القناعة الواقعيّة المتمثلة في أنه على الولايات المتحدة الأمريكية امتلاك التفوق العسكري دائماً. وتواكب ذلك مع بداية تبلور الأحلاف العسكريّة مع تشكيل حلف الناتو العسكري في نيسان/أبريل 1949م، ولنترسخ بكلّ ذلك المبادئ والمنطلقات الواقعيّة، القائمة على حسابات القوة والهيمنة والتنافس الدوليّ، في السياسة الخارجيّة الأمريكيّة.

واستمرت المواجهة مع الشيوعية بالتصاعد والتوسع، وقد تعززت وتوسعت جبهاتها مع نجاح الثورة الشيوعية الصينية، وإعلان ماو تسي تونغ تأسيس جمهورية الصين الشعبيّة، في الأول من تشرين الأول/أكتوبر 1949م، وانتقال الحكم في الصين بذلك إلى الحزب الشيوعي الصيني. ثم في حزيران/يونيو 1950م جاء اجتياح الجيش الشعبي الكوري التابع للحزب الشيوعي الكوري الشماليّ، جنوب كوريا، ما أدى إلى تدخّل الولايات المتحدة عسكرياً واندلاع الحرب الكورية (1950-1953م)، وما أدت إليه من تقسيم شبه الجزيرة الكوريّة. وكان هذا التدخل العسكري الأمريكي المباشر في الحرب الكوريّة تعبيراً صريحاً عن لجوء الولايات المتحدة لخيار استخدام القوّة الصريحة بغرض تحديد خارطة الهيمنة والنفوذ الدوليّة، وذلك لتطويق واحتواء التمدد الشيوعي المناوئ لها (عبد الباقي، 2019: 37).

وأمام هذا التصاعد والتوسع في دائرة المواجهة وجبهاتها لجأت الولايات المتحدة إلى توسيع سياسة الاعتماد على الأحلاف العسكريّة والدفاعيّة، فبادرت إلى تأسيس حلف الـ "سيانغو" (حلف

مانبلا) في أيلول/سبتمبر عام 1954م، في مناطق أستراليا وجنوب شرق آسيا، وحلف الـ "سانتو" (حلف بغداد) في غرب آسيا، في شباط/فبراير عام 1955م.

حافظت إدارة الرئيس جون كينيدي (1961-1963م) على التزامها بسياسة الحرب الباردة الخارجية، ومبادئها التي ورثتها عن إدارة الرئيسين هاري ترومان، ودوايت أيزنهاور. وفي مقدمتها "سياسة الاحتواء". وفي عام 1961م، في خطاب تنصيبه، قام كينيدي بالتعهد بـ "دفع أي ثمن وتحمل أي عبء ومواجهة أي صعوبة ودعم أي صديق والتصدي لأي عدو، من أجل ضمان بقاء ونجاح الحرية". ولتستمر بذلك هيمنة الواقعية على التفكير الاستراتيجي الأمريكي خلال مرحلة الحرب الباردة. وقد بلغ الصراع في الحرب الباردة ذروته مع أزمة الصواريخ الكوبية عام 1962م (أزمة الكاريبي)، والتي كادت تؤدي إلى اندلاع حرب نووية، والتي جاءت بعد فشل الولايات المتحدة في إسقاط النظام الكوبي الاشتراكي، وأهمها محاولة غزو خليج الخنازير عام 1961م، ومن ثم جاء شروع السوفييت ببناء قواعد سرية للصواريخ النووية في كوبا. ولم تنفج الأزمة إلا بعد مشاورات مطولة بين السوفييت والإدارة الأمريكية، وافق الرئيس الأمريكي جون كينيدي إثرها على إزالة قواعد الصواريخ الموجودة على الحدود التركية السوفيتية مقابل إزالة السوفييت لجميع المنصات الموجودة بكوبا. وجاء الموقف الأمريكي في هذه الأزمة منطلقاً من حسابات الحرب النووية المحتملة، واحتمالية التعرض لضربة مدمرة انطلاقاً من القواعد القريبة الموجودة في الأراضي الكوبية، في حال ظلت موجودة (مكنامارا، 1991: 59).

استمرت مواجهات الحرب الباردة، واستمر المنطق الواقعي الأمريكي بالترسخ والتعزز معها، وبعد تولي الرئيس ليندون جونسون (1963-1969م)، في أوائل آب/أغسطس من عام 1964م، دخلت الولايات المتحدة بشكل عسكري مباشر الصراع في فيتنام، وفي مقابل تلقي الجيش الفيتنامي

الشمالي الدعم من الاتحاد السوفيتي، والصين، تلقى الجيش الفيتنامي الجنوبي الدعم من الولايات المتحدة، قبل أن تتدخل عسكرياً بشكل مباشر، وذلك وفقاً لحسابات "نظرية الدومينو"، التي سيطرت على التفكير الاستراتيجي الأمريكي في حينه، ومفادها أن سقوط فيتنام بيد الحكم الشيوعي سيتلوّه تساقط الدول في جنوب شرق آسيا تبعاً بأيدي الشيوعيّة (مكنمارا، 1991: 71).

وفي عام 1965م، جاء الإنزال الأمريكي في جمهورية الدومينيكان، حيث شاركت القوات الأمريكية في الحرب الأهلية الدومينيكانية، التي اندلعت ما بين شهر نيسان/أبريل 1965م، وأيلول/سبتمبر من ذات العام. وذلك بهدف ضمان عدم تولي الشيوعيين السلطة في الجمهورية، فدعمت الولايات المتحدة الحكومة الدومينيكانية في مواجهة الحزب الثوري الدومينيكاني (Yates, 1988: 55).

في آخر مراحل الحرب الباردة، ومع عودة الجمهوريين إلى الرئاسة، مع تولي رونالد ريغان الرئاسة في الفترة (1981-1989م)، بدأت السياسة الخارجية الأمريكية تتبنى رؤية قائمة على مزج للمثالية بالواقعية، عبر الجمع بين القوة العسكريّة والدعوة إلى نشر مبادئ السلام والديمقراطيّة الرأسماليّة. وفي هذا السياق وصف ريغان الاتحاد السوفيتي بأنه "دولة الشر". وقد استمر التبنّي الأمريكي لسياسة الاحتواء، وهو ما جاء عبر اتخاذ خطوات تدخل عسكري كما حصل في دعم قوات الكونترا" المتمردة في نيكاراغوا ضد الجبهة الساندينية للتحرير الوطني، في الفترة ما بين (1981-1990م). ومن ثم غزو غرينادا عام 1983م، بحجة منع قيام حكومة شيوعية فيها. واستمرت كذلك خلال فترة حكم الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب (1989-1993م)، كما ظهر في غزو الولايات المتحدة لبنما، في العملية التي عرفت باسم "عملية القضية العادلة"، في ديسمبر/كانون الاول عام 1989م.

خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وبالرغم من نهاية الحاجة لسياسة الاحتواء التي اتبعتها الإدارات الأميركية المتعاقبة في مواجهة خطر تمدد المعسكر الاشتراكي، إلا إنها قد تجددت وفق صياغات جديدة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وذلك بهدف احتواء دول اعتبرتها الولايات المتحدة الأميركية معادية ومعارضة لمصالحها حول العالم، وهو ما برز خلال عهد الرؤساء جورج بوش الأب (1989-1993م)، وبيل كلينتون (1993-2001م)، وجورج بوش الابن (2001-2009م)، ولتستمر بذلك هيمنة الفكر الواقعي في السياسة الخارجية الأمريكية.

ظهرت هذه الصياغات في إطار مسميات جديدة، بدايةً من اعتماد مسمى "الدول مارقة"، والذي بدأ استخدامه منذ عام 1985م، واستمر استخدامه حتى العام 2000م، وشمل الدول التي تشكل بشكل أو بآخر خطراً على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية. وبموجب هذا المسمى فإن كل دولة، لا تتعاون مع الولايات المتحدة تكون هدفاً للاحتواء، وذلك عبر إخضاعها للعقاب الأميركي، كما في فرض "قانون داماتو"، قانون العقوبات الذي فرض على إيران وليبيا عام 1996م. وقد عكس استمرار استحداث هذه التصنيفات والمسميات استمرار الحسابات والاعتبارات الواقعية الأمريكية الساعية إلى تحقيق الهيمنة والنفوذ على أكبر رقعة من العالم، وعدم القبول بوجود أي قوى منافسة ومتحدية لهيمنتها (نشومسكي، 2004: 48).

وخلال إدارة الرئيس الأميركي جورج بوش الابن (2001-2009م) برز مسمى دول "محور الشر"، والذي بدأ بالتردد على لسان جورج بوش بدايةً من خطاب ألقاه بتاريخ 29 يناير/كانون الثاني عام 2002م، وقصد به وصف كل من: العراق، وإيران، وكوريا الشمالية. وذلك باعتبارها دول يُعتقد بأنها تدعم "الإرهاب" وتسعى لامتلاك أسلحة الدمار الشامل (رايس، 2008: 21).

وقد تمخضت السياسة الخارجية لإدارة جورج بوش الابن عن شن حرب على احدى دول ما أطلق عليه "محور الشر"، كما حصل في الغزو والاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003م، والذي جاء ضمن منطقتين وتبريرات تتحدث عن ضرورة نشر الديمقراطية في العراق، وبما يتوافق مع فكر المحافظين الجدد الذي ينطلق من فكرة الترويج والنشر للقيم والمبادئ الأمريكية ولو تطلب ذلك اللجوء إلى خيار القوة (عطار، 2007: 108).

في حين أنه كان منطلقاً من أساس واقعي يتعلق بالسعي للسيطرة على موارد البلاد، وكذلك من اعتبارات جيوسياسية تتمثل في السعي للحفاظ على الأمن القومي لـ "إسرائيل"، وتعزيز الهيمنة الأمريكية بالشرق الأوسط، عبر إسقاط وإضعاف الدول العربية غير الخاضعة لها.

أما إدارة الرئيس باراك أوباما (2009-2017م)، فكان نهجها يشير إلى محاولة الدمج ما بين أفكار ومبادئ المدرسة الجيفرسونية، التي تدعو إلى تقليل الارتباطات والالتزامات الأمريكية في الخارج، وهو ما ظهر في التوجه نحو الانسحاب من كل من أفغانستان والعراق، والتركيز على القضايا الداخلية، وبين أفكار المدرسة الويلسونية، التي تدعو إلى التعاون مع المجتمع الدولي لتحقيق الأمن والاستقرار، وترى أن أفضل تأثير يمكن أن تحدثه الولايات المتحدة الأمريكية في العالم يكون باستخدام سياسة التعاون مع المجتمع الدولي من خلال التركيز على بعض القضايا الدولية كمحاربة "الإرهاب"، وهو ما ظهر في تشكيل التحالف الدولي ضد داعش عام 2014م، وتوقيع اتفاقية باريس للمناخ عام 2015م، والاتفاق النووي الإيراني عام 2015م (القيسي، 2016: 173).

أما إدارة دونالد ترامب (2017-2021م)، فقد قام النهج السياسي لها على أسس المدرسة الجاكسونية، والتي تركز على جعل الولايات المتحدة الأمريكية قائدة للعالم، من خلال رفع شعار "أمريكا أولاً"، وإعطاء الأولوية للمصالح وليس للقيم. وقد اعتمدت على استخدام موارد الدول الأخرى

في سبيل تحقيق القيادة، والابتعاد عن المواجهات المباشرة طويلة الأمد، التي قد تؤدي إلى خسائر بشرية. ومن هنا جاءت الضغوط الأمريكية على دول الخليج للدفع مقابل حصولها على الحماية الأمريكية، وكذلك الضغوط الأمريكية على دول حلف "الناتو" لزيادة مساهمتها في ميزانيته، وكذلك الانسحاب الأمريكي من عدد من الاتفاقيات الدولية، ومن ضمنها اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية "النافتا"، واتفاق باريس للمناخ، والاتفاق النووي مع إيران، واليونيسكو، ومجلس حقوق الإنسان.

كل ذلك أكد على تبني إدارة ترامب للجاكسونية، فإدارته لم تؤمن بمبدأ التدخل المثالي، إذ أن ثروة أمريكا وقوتها، من منظورها، لا يجب إهدارها من أجل نشر القيم العالمية التي تتنادي بها الوبلسونية. ولكن ذلك لا يتنافى مع التأكيد على الاستعداد التام لاستخدام القوة في سبيل تحقيق المصالح والأهداف الأمريكية. من هنا جاءت عملية إعادة الانتشار التي قامت بها القوات الأمريكية في تشرين الأول/أكتوبر 2019م، شمال شرق سوريا، وتدعيم قواعدها في المنطقة الغنية بالبتروول في محافظة الحسكة السورية، كما سيأتي بيانه وتفصيله في الفصل القادم من هذه الدراسة.

ترى الدراسة بأن الولايات المتحدة الأمريكية، ومنذ توجهها للانخراط والتدخل في ساحات السياسة الدولية، وما رافق ذلك من تبوئها لمكانة الصدارة بين القوى الدولية وبلوغها مرتبة "القوة العظمى"، فإن ذلك اقتضى تحولاً على صعيد التفكير السياسي الأمريكي وما ترتب عليه وتبعه من تطبيقات، بحيث اتسم بالتحول نحو تبني الواقعية السياسية، والابتعاد عن المثالية، في سياستها الخارجية، وهو ما تمثل في الانطلاق من أسس القوة والمصلحة القومية والحفاظ على الأمن القومي والمصالح الحيوية، وإعطاء الأولوية لاعتبارات وحسابات التنافس والنفوذ الدولي، والسعي لتحقيق الهيمنة والتفوق على سائر القوى الدولية، والسعي لاستدامة المحافظة على هذه المكانة.

الفصل الرابع

الطبيعة الواقعية للسياسة الخارجية الأمريكية
في التعامل مع الأزمة السورية

الفصل الرابع

الطبيعة الواقعية للسياسة الخارجية الأمريكية في التعامل مع الأزمة السورية

بالرغم من الطبيعة والشكل المركّب الذي اتخذته الأزمة السورية منذ اندلاعها عام 2011م، باعتبارها قد جاءت في سياق من الحركات الشعبية والاجتماعية المطليّة، ومن ثم أخذت تتحول نحو طابع الحراك المسلح المعتمد على مقاتلين من غير القوات العسكرية النظامية، وهو ما تحوّل ليتخذ شكل حالة من الاحتراب والصراع الأهلي والطائفي، إلا إن الولايات المتحدة الأمريكية كانت قد انخرطت في الأزمة منذ بداياتها كأحد أبرز القوى الدولية الفاعلة بها، وإن كان ذلك الانخراط، بالدرجة الأولى، قد جاء من الخلف، لا عبر الظهور في واجهة الأحداث.

وجاء هذا الانخراط الأمريكي بدافع تحقيق المصالح العديدة للولايات المتحدة في سوريا، وهي المصالح والمساعي التي كانت قد أخذت بالتبلور منذ عقود سابقة، وباتت مصاغة ضمن قائمة من البنود المحددة مع سنوات العقد الأول من الألفية الثالثة.

وقد تباينت السياسات الأمريكية المتبعة لتحقيق المصالح الأمريكية في سوريا ما بين عهد إدارة الرئيس الأمريكي أوباما، منذ اندلاع الأزمة عام 2011م وحتى العام 2017م، وما بين عهد إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، ما بين عام 2017م و2021م. وكان التوجه في عهد أوباما بدايةً نحو الدعم غير المعلن للمعارضة السورية، ومن ثم جاءت خطوة تفكيك الكيماوي السوري عام 2013م، كأبرز مكسب أمريكي، ومن ثم التحوّل عام 2014م نحو الدخول المباشر من بوابة محاربة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، قبل أن يستجدّ تحدي التدخل العسكري الروسي المباشر عام 2015م، وما تبعه من تعامل أمريكي حذر اتسم بتجنب الصدام والمواجهة المباشرة، ومن ثم جاءت

خطوة تأسيس قوات سوريا الديمقراطية (قسد) وعمادها من المقاتلين الأكراد، وتقديم الدعم لها، باعتبارها وكيلاً للأمريكان في سوريا.

وفي عهد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، برز اللجوء الأمريكي لتوجيه ضربات مباشرة محدودة على مواقع عسكريّة للنظام، كما في قصف مطار الشعيرات عام 2017م، ومواقع في محيط دمشق عام 2018م وكان العنوان الأبرز للاستراتيجية الأمريكية في سوريا كما تبلورت خلال سنوات عهد ترامب هو السعي للحدّ من النفوذ الإيراني والروسي في سوريا، مع تثبيت التواجد العسكري الأمريكي طويل المدى، بالتزامن مع تفعيل وتشديد أداة العقوبات، وبما يخدم هدف إطالة أمد الأزمة.

وقد ظلّ الأساس في السياسة الأمريكية تجاه سوريا هو الحسابات الواقعية، مع الحرص على تحقيق أكبر قدر من المكاسب بأقل قدر ممكن من الخسائر، والابتعاد عن التورط والانخراط المباشر والمندفع، والذي قد يؤدي إلى الغرق في مستنقع وأزمة قد يطول أمدها، وتتفاقم كلفها، وهو ما جعل التدخل الأمريكي في الأزمة السورية مختلفاً عن الشكل الذي اتخذته التدخلات الأمريكيّة في مطلع الألفية، كما حصل في حالة حرب أفغانستان عام 2001م والحرب على العراق عام 2003م.

وقد اعتمدت الدراسة في هذا الفصل كلا من المناهج التالية: الوصفي التحليلي، وتحليل النظم،

وصنع القرار.

المبحث الأول

الإدراك الأمريكي لطبيعة الأزمة السورية في عهد الرئيس أوباما

تعود إرهابات ومقدمات الأزمة في سوريا إلى سنوات عدّة قبل بدايتها في العام 2011م، وهي تتوزع ما بين أسباب داخلية وأهمها ما يتعلق بالقبضة الأمنية في سوريا، وتعرش مسيرة الإصلاح والديمقراطية والمشاركة في الحكم، والقيود على الحريّات، وما بين أسباب خارجية ترتبط بوضع سوريا الجيوسياسي وخارطة التحالفات والنفوذ على مستوى إقليم الشرق الأوسط.

فمن جهة هناك حسابات الصراع العربي الإسرائيلي وما آل إليه من مسارات، وتحديدًا في مرحلة ما بعد حرب العام 1967م، وحرب العام 1973م، وما انتهى إليه مسار المفاوضات والسلام في منطقة الشرق الأوسط، حيث كان المسار متعثراً في حالة المحادثات بين سوريا و"إسرائيل"، خلافاً لما جرى عليه الأمر مع كل من مصر والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية. وكانت قضية الجولان وقضية إيواء سوريا للتنظيمات الفلسطينية التي تصفها "إسرائيل" بـ "الإرهابية" من أهم القضايا العالقة، إذ ظلّت عُقْدَةً في المفاوضات والمحادثات غير المباشرة التي كانت تجري بين الجانبين السوري والإسرائيلي، وكانت الجولة الأخيرة منها قد جرت في العام 2008م في أنقرة، برعاية تركيا (جوني، 2009: 31).

كانت بين سوريا والولايات المتحدة الأمريكية نقاط خلاف عدّة على مستوى خارطة القوى والتحالفات والنفوذ في الإقليم، وفي عهد إدارة الرئيس جورج بوش الابن (2001-2009م) كانت هناك مرحلة من المساومات والتفاوض على نقاط الخلاف هذه، وخصوصاً في أعقاب هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001م، وما تلا ذلك من حملات عسكرية أمريكية في كل من

أفغانستان، والعراق، وما رافقه من تلويح وتخمينات بأن سوريا قد تكون الدولة التالية ضمن قائمة أهداف الإدارة الأمريكية في حينه.

في هذا السياق جاءت زيارة كولن باول، وزير الخارجية الأمريكي، إلى سوريا في أيار/مايو عام 2003م. عقب احتلال القوات الأمريكية للعراق وسيطرتها على جميع الأراضي العراقية بشهر واحد، والتي كان قبيلها قد صرّح في زيارة له إلى مدريد: ((إن الشرق الأوسط قد تغير بعد حرب العراق، وعلى سوريا أن تغير سياستها))، وقال أيضا إنه سيعرض على الرئيس بشار الأسد ((قلق واشنطن العميق من إيوائها لجماعات إرهابية فلسطينية)) (أبو كروم، 2017: 52).

في ذات الفترة، كانت الإدارة الأمريكية قد حددت مآخذها على السياسة السورية على لسان أكثر من مسؤول، بما في ذلك الرئيس جورج بوش نفسه الذي توعد سوريا ((إن لم تتعاون)) (سنان، 2018: 1259). بالإضافة إلى وزير الدفاع دونالد رامسفيلد ووزير الخارجية كولن باول، وقد تحددت هذه المآخذ في نقاط، أولاها تسهيل سوريا سفر المتطوعين العرب لمحاربة القوات الأمريكية في العراق. وثانيها استضافتها لمنظمات فلسطينية تصفها الولايات المتحدة بكونها "إرهابية". ومن ثم علاقتها وتأييدها لحزب الله في لبنان، ووجودها العسكري في حينه بلبنان، وكذلك امتلاكها لأسلحة كيميائية (أبو كروم، 2017: 54).

من المنظور الأمريكي تتلخّص أهم المصالح الاستراتيجية الأمريكية في سوريا بدايةً بكونها مجاورة لـ "إسرائيل" وما يقترن بذلك من دور والتزام أمريكي بحفظ أمن "إسرائيل"، وضمان استقرارها وتفوقها على جوارها، وضمان عدم وجود دول عربية أو غيرها معادية لها وتشكل تهديداً على أمنها ووجودها. وعلى مستوى آخر فإن الولايات المتحدة ترى في سوريا منطقة نفوذ تاريخي للاتحاد السوفيتي ومن ثم ورثت غريمها روسيا ذلك، في قلب منطقة الشرق الأوسط، وبالتالي فهي تسعى

لإحداث اختراق عبر إنهاء وتقليص هذا النفوذ، وكذلك هي حليف لإيران منذ مطلع الثمانينات، إذ يعطي هذا التحالف من المنظور الأمريكي لإيران مجالاً للتمدد على مستوى كامل إقليم الشرق الأوسط.

وفي الحسابات الأمريكية أيضاً، يبرز السعي لمواجهة نفوذ القوى الإقليمية والدولية الطامعة للمزيد من التمدد في منطقة الشرق الأوسط، وفي مقدمتها كل من روسيا والصين وإيران، وخصوصاً كون الإقليم يكتسب أهمية خاصة للولايات المتحدة باعتباره يحتوي على نسب كبيرة من احتياطات النفط العالمية المؤكدة، إذ يوجد فيه خمس من بين أكبر عشر دول منتجة للنفط في العالم هي: السعودية، والكويت، والإمارات، والعراق، وإيران، وذلك باعتبار أن السيطرة والضببط لصادرات النفط في العالم من أسس استقرار الاقتصاد والتعاملات المالية حول العالم (سنان، 2018: 1272).

جاءت بداية أحداث الأزمة في سوريا ضمن سياق ما عُرف بأحداث "الربيع العربي" عام 2011م، مع خروج مظاهرات في سوريا تباينت مطالبها، وتمحورت حول الدعوة إلى إحداث التغيير في النظام السياسي السوري وتحقيق مطالب مدنية وسياسية، بما في ذلك الدعوة إلى رفع قانون الطوارئ، وكان من بين المطالب ما وصل إلى المطالبة بإسقاط نظام الحكم أسوةً بما حصل في كل من مصر وتونس. وهو ما قوبل من قبل النظام بالمزاوجة ما بين الحل الأمني، وكذلك بتقديم بعض التنازلات والإصلاحات، التي ظلت دون المستوى الذي كان ينشده الشارع (أبو حنيفة، 2020: 9).

جاء الموقف الأمريكي الرسمي بدايةً عبر توجيه الخارجية الأمريكية الإدانات وإطلاق الدعوات لرحيل الرئيس الأسد. ومن ثم شرعت وزارة الخزانة الأمريكية بفرض العقوبات على العديد من المسؤولين السوريين. وفي نيسان/أبريل 2011م، وجّه الرئيس أوباما بنفسه دعوة للرئيس الأسد إلى

الرحيل. وفي تشرين الاول/أكتوبر 2011م، قامت واشنطن بسحب السفير الأمريكي روبرت فورد من سوريا (عوض، 2019: 184).

كانت هذه الأدوات هي سُبُل ووسائل الضغط الأولى التي وظفتها الإدارة الأمريكية مع بدايات الأزمة، في سبيل الدفع باتجاه إحداث التغيير في سوريا، إلا أنها ظلت بعيدة عن توظيف الأدوات الأكثر صرامة وتأثيراً، بما في ذلك استبعاد خيار التدخل العسكري المباشر، وهو ما جاء في جانب منه بسبب الممانعة من قبل الصين وروسيا في مجلس الأمن لاتخاذ أي قرارات تشرعن التدخل العسكري الدولي على نحو ما حصل في ليبيا في آذار/مارس من ذلك العام.

سرعان ما تصاعدت الأحداث في سوريا واتجهت نحو التصعيد والعمل المسلح، مع تحول شكل المعارضة من التظاهر إلى نشوء الفصائل المسلحة وخروج مناطق عدّة عن نطاق سيطرة الحكومة السوريّة. وضمت القوات المعارضة للحكومة تنظيمات إرهابية مثل تنظيم القاعدة الذي ظهر في سوريا، في كانون الثاني/يناير 2012م، تحت مسمى "جبهة النصرة". وعلى المستوى السياسي تشكل "الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السوريّة" بالعاصمة القطرية الدوحة، في تشرين الثاني/نوفمبر من عام 2012م، كمحاولة لخلق جسم سياسي بديل عن الحكومة السوريّة (الكيلاني، 2017: 167).

اتجهت عدد من دول الجوار لتقديم مختلف أشكال الدعم المادي والعسكري واللوجستي والدبلوماسي لقوى المعارضة بجناحيها، السياسي والعسكري. وكانت كل من تركيا والسعودية وقطر في طليعة الدول التي قدمت الدعم للمعارضة السوريّة. في المقابل، كان إيران وحزب الله هما الحليفان الأبرز على الأرض للحكومة السوريّة، ومن منظور إيرام فإن بقاء نظام الحكم في سوريا غاية في الأهمية لضمان مصالحها على مستوى الإقليم، بما في ذلك ضمان استمرار خطوط التواصل والإمداد

مع حليفها حزب الله في لبنان، والذي يشكل بالنسبة لإيران القوة الرادعة الأهم في مواجهة أي عمل عسكري إسرائيلي محتمل ضد إيران (عبد ربه، 2016: 33).

وقد التزمت إيران طوال سنوات الأزمة في سوريا بتقديم المساعدة والدعم العسكري واللوجستي للحكومة السورية، من خلال المساعدة في توفير الوقود والسلاح، ونشر خبراء عسكريين، وإرسال الآلاف من المقاتلين المنتظمين ضمن تشكيلات شبه عسكرية موالية لها وتحت قيادة وإشراف قوة فيلق القدس للتدريب، والتي خاضت معارك وعمليات عسكرية ضد المتمردين.

بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فإنها كانت حريصة على عدم الانخراط عسكرياً وبشكل مباشر في سوريا، وظلت بعيدة عن خيار اللجوء إلى إطلاق عملية عسكرية مباشرة تؤدي لتغيير نظام الحكم في سوريا واسقاطه، على غرار ما صنعت إدارة الرئيس بوش الابن قبل ذلك بسنوات في العراق. وربما يعود ذلك لأسباب عدة منها ما يتعلق باعتبارات داخلية، تتعلق بتأثير الرأي العام والضغط باتجاه رفض أي تدخل عسكري مُعلن في الخارج، بل والدافع نحو الانسحاب من النزاعات المسلحة الخارجية، وهو ما جاء بخاصة بسبب تداعيات التجربة قريبة العهد في كل من أفغانستان والعراق، بالنظر لما أدت إليه وتسببت به من كلفة مادية وخسائر في أرواح آلاف الجنود الأمريكيين، وهو ما جاء أوباما لتحقيقه وشرع به مع إتمام الانسحاب الأمريكي من العراق عام 2011م. وبالتالي يمكن القول بأن أمريكا في عهد الرئيس باراك أوباما، كانت محكومة بما يمكن إطلاق عليه "عقدة العراق وأفغانستان" (عوض، 2019: 195).

يُضاف إلى ذلك اعتبارات أخرى أهمها تأثير تداعيات الأزمة المالية العالمية للعام 2008م. كما أن التدخل العسكري المباشر في سوريا، من المنظور الواقعي الأمريكي، ينطوي على مخاطر واحتمالات عالية لاشتعال حرب دولية في كل منطقة الشرق الأوسط، وبما يؤدي إلى الإضرار بشكل

مباشر بمصالح الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في المنطقة، وفي مقدمتها "إسرائيل" وأمنها. هذا عدا عن تأثير الاعتراضات الروسية والصينية الحازمة تجاه مثل هكذا خطوة. كل ذلك كان له أثره في تردد إدارة أوباما باعتماد خيار التدخل العسكري المباشر والموسّع بغرض إسقاط نظام الحكم في سوريا دون تفويض دولي بذلك.

كان الخيار المُفضّل في ظل هذه الاعتبارات بالنسبة للولايات المتحدة هو التوجه نحو التدخل في الحرب بطريقة غير مباشرة عبر إدارة وتسيير قوات غير مُعلنة لدعم فصائل المعارضة المسلحة في سوريا. فأشرفت على تشكيل وإدارة عمليات غرفة "Military Operations Command" المعروفة اختصاراً بـ "MOC" في الأردن، وغرفة "Müşterek Operasyon Merkezi" المعروفة بـ "MOM" في تركيا، أواسط العام 2012م. وضمت الغرفتان مع بداية تشكيلهما المجالس العسكرية لما عُرف بـ "الجيش السوري الحر"، قبل أن يتوسّع عملهما منذ العام 2013م، بعد ضمّ نحو مائة فصيل عسكري في الجبهتين الجنوبية والشمالية بتعداد يقارب ستين ألف مقاتل. وتوسّع الدعم تدريجياً عبر تسليم الفصائل بمضاد المدرعات الأميركي "التاو"، ومن ثم بالراجمات البعيدة "بي 21" (بشارة، 2020: 516).

تزامن هذا التدخل الأمريكي غير المباشر وما أدى إليه من سيطرة لقوات المعارضة على مساحات واسعة من البلاد، وعلى امتداد الخريطة من إدلب وحلب شمالاً، وحتى حمص في وسط البلاد، ووصولاً إلى ريف دمشق ومحافظة درعا في الجنوب، تزامن ذلك مع تفعيل وطرح المسار السياسي الدولي، وإجراء محادثات بين الأطراف السورية في مدينة جنيف السويسرية، وقد عقد مؤتمر جنيف الأول في حزيران/يونيو 2012م، ثم عقد مؤتمر جنيف الثاني في كانون الثاني/يناير 2014م.

سعت الولايات المتحدة عبر هذا المسار التفاوضي للدفع باتجاه تحقيق مساعيها في سوريا، حيث شددت مخرجات المؤتمرين على ضرورة رحيل الرئيس الأسد وإحداث التغيير الجذري على مستوى النظام السياسي السوري والانتقال لمرحلة ما بعد الأسد، عبر الإشارة إلى ((تأسيس هيئة حكم انتقالي بسلطات تنفيذية كاملة تتضمن أعضاء من الحكومة السورية والمعارضة ويتم تشكيلها على أساس القبول المتبادل من الطرفين))، وذلك بحسب التفسير الأمريكي للبيان الختامي لمؤتمر جنيف الأول، ووفقاً لما جاء في تصريحات وزيرة الخارجية الأمريكية في حينه، هيلاري كلينتون. في حين اعتبرت روسيا، على لسان وزير خارجيتها بأن البيان ((لا يتضمن شرط تخلي الرئيس السوري بشار الأسد عن منصبه))، وقد سعى مؤتمر جنيف الثاني إلى جمع طرفي المعارضة والنظام لمناقشة كيفية تنفيذ بيان جنيف الأول، إلا إن الخلاف استمر بين الأطراف المشاركة حول نقطة رحيل الرئيس الأسد (مدوخ، 2018: 229).

في آب/أغسطس من عام 2013م، أقدمت الولايات المتحدة على اتخاذ قرار حاسم باتجاه سوريا، جاء بعد اتهام النظام السوري بشنّ هجوم كيماوي قرب دمشق، راح ضحيته المئات. في الأشهر السابقة لذلك، كان أوباما قد وعد بالتحرك العسكري من قبل أمريكا في حال تجاوزت سوريا ما أسماه "الخط الأحمر"، والذي كان قد عنى به استخدام السلاح الكيماوي، باعتباره سلاحاً محظوراً استخدامه في الحروب (سنان، 2018: 1275).

بعد الحادثة، التي وقعت في صباح الحادي والعشرين من آب/أغسطس 2013م، أمر الرئيس الأمريكي باراك أوباما البنتاغون بإعداد قائمة أهداف تابعة للنظام في سوريا، وكانت خمسة مدمرات أمريكية من نوع "آرلي بورك" في البحر المتوسط مستعدة لإطلاق صواريخ عابرة للقارات على الأهداف

المحددة. إلا أن أوباما تراجع في اللحظة الأخيرة عن قصف البنى التحتية للنظام (التامر، 2015: 211).

لم يكن أوباما مؤيداً لفكرة هجوم غير مدعوم بقرارٍ دوليٍّ أو من الكونجرس. كما أن الرأي العام الأمريكي لم يكن منحازاً لقرار تدخل عسكري خارجي جديد. هذا بالإضافة إلى أنّ حسابات أوباما، التي وصفت بكونها تعبّر عن واقعيةٍ شديدة الوضوح في العمل السياسي، لم تكن تفضل انجرار أمريكا بشكل غير محسوب نحو تورّط عسكري في البلدان المسلمة من جديد. وبحسب التقييم الواقعي الذي أجراه أوباما، فإنه وبينما كان باستطاعة الولايات المتحدة الأمريكية تحقيق بعض الدمار لنظام الأسد، فإنها لن تتمكن عبر هجوم صاروخي، من إنهاء حكم النظام أو حتى القضاء على الأسلحة الكيميائية نفسها، وذلك مقابل ظهور الأسد انه قد نجا من الضربة، وادعاء أنه هزم أمريكا، وأن الولايات المتحدة تحركت بشكل غير قانوني بغياب تفويض أممي، الأمر الذي سيزيد من فرص إسناده وتقويته داخلياً وخارجياً بدلاً من إضعافه. وزاد من تعقيد الخيار العسكري تواجد قوات بحرية روسية في قاعدة طرطوس والمياه الإقليمية السورية، ما عني إن التورط في عملية عسكرية قد يكون لها عواقب وقد تتصاعد باتجاهات غير متوقعة، كلّ ذلك دفع أوباما وإدارته للإحجام عن الخيار العسكري.

إلا أن إحجام الإدارة الأمريكية عن توجيه ضربة عسكرية للنظام السوري، كان من شأنه أن يضع مصداقية أمريكا على المحكّ. لذا اقترح وزير الخارجية الأمريكي جون كيري، وفي خطابه في الثلاثين من آب/أغسطس 2013م أن تعاقب سوريا جزئياً، إذ بدون ذلك ستوضع مصداقية الولايات المتحدة على المحكّ، مضيفاً أن ((هذا مرتبط مباشرة بمصداقيتنا وتصديق الدول الأخرى للولايات المتحدة عندما تقول شيئاً)). وانطلاقاً من هذا الإدراك، اختارت الإدارة الأمريكية في أيلول/سبتمبر، كحلّ وسط، أن تجري تفاهماً مع روسيا حول تفكيك الترسانة الكيميائية السورية. ونتيجة لذلك، وفي السابع

والعشرين من سبتمبر/أيلول تبنى مجلس الأمن الدولي بالإجماع القرار رقم (2118) والذي طالب بالتخلّص من الترسانة السوريّة من الأسلحة الكيميائية بحلول منتصف العام 2014م (التامر، 2015: 213).

وبذلك، فإنه جرى تحقيق إحدى المصالح الأمريكيّة في سوريا، والمتمثلة بنزع السلاح الكيميائي، وهو المسعى الذي كان موضوعاً على طاولة التفاوض منذ العام 2003م، كما تقدمت الإشارة إليه. وهو ما يُضاف إلى خطوة انسحاب سوريا من لبنان عام 2005م.

شهد العام 2013م أيضاً تطوراً هاماً على مستوى الأزمة السوريّة، تمثل في ظهور تنظيم "داعش"، حين نشأ كمجموعة مسلحة فاعلة في سوريا أواخر نيسان/أبريل 2013م. تمددت سيطرة التنظيم سريعاً، وتركزت بشكل أساسي مناطق في شمال وشرق سوريا، إضافة إلى جيوب في حماة وحمص وفي القلمون والغوطة الشرقية (محمد، 2014: 129).

عقب احتلال التنظيم لمدينة الموصل العراقية في العاشر من حزيران/يونيو 2014م وتمدده في مساحات واسعة بين سوريا والعراق، تعهد أوباما في بداية أيلول/سبتمبر 2014م بالحق هزيمة بالتنظيم المتطرف بالتعاون مع تحالف دولي واسع. وفي 23 أيلول/سبتمبر، بدأت عملية "العزم الصلب" بمشاركة تحالف دولي تقوده الولايات المتحدة، وبدأت بتنفيذ ضرباتها ضد مواقع للتنظيم في سوريا والعراق (Mumford, 2021: 54).

هكذا، يمكن ملاحظة بأن الولايات المتحدة أقدمت على الانخراط العسكري المباشر في الأزمة السوريّة، إلا أنه بقي ضمن حدود وسقف محدد يتمثل بمواجهة تنظيم الدولة الإسلامية. وقد رافق عملية "العزم الصلب" نشر ألفي جندي أمريكي من القوات الخاصة في مواقع بسوريا والعراق. وبالتالي

فإن العملية حققت مصلحة أمريكية تمثلت في العودة العسكرية المحدودة والمحسوبة، ومن خلال قوات برية، إلى المنطقة، وذلك بعدما كانت قد أكملت انسحابها من العراق عام 2011م.

جاء التطور العسكري الأبرز على مستوى الأزمة السورية في الثلاثين من أيلول/سبتمبر 2015م، حين بدأ سلاح الجو الروسي بتوجيه ضربات جوية في سوريا، ضد مواقع تابعة لتنظيمات داعش وجبهة النصر وفصائل المعارضة السورية. إثر هذا التطور الميداني المستجد، بدأ يظهر التنسيق الأمريكي الروسي في تبادل الأدوار بعيداً عن الاشتباك الميداني، وفي العشرين من تشرين الأول/أكتوبر 2015م، أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية أن الولايات المتحدة وروسيا، وقعتا مذكرة تفاهم تتضمن عدداً من القواعد والقيود، الرامية إلى تجنب حوادث اصطدام بين الطائرات الروسية والأميركية في الأجواء السورية. وتبلورت عملية التواصل عبر إجراء خط ساخن بين القوتين العسكريتين لمنع حدوث أي تصادم عسكري، وذلك عبر عقد مؤتمرات دورية بواسطة الفيديو لمتابعة سير تنفيذ هذه المذكرة. ويظهر هذا التفاهم السياسة الواقعية للولايات المتحدة الأمريكية التي اتبعتها في سوريا، حيث كانت حريصة على تجنب التصعيد الشامل غير المحسوب في سوريا والذي قد يؤدي إلى خسائر هي بغنى عنها.

على المستويات السياسة والاستراتيجية فإن إدارة أوباما كان لها نظرتها الخاصة فيما يتعلق بالتدخل العسكري الروسي في سوريا وما رافقه من تطورات وانعكاسات ميدانية على الأرض. حيث لم تنظر له، ومن المنظور الواقعي البراغماتي، باعتباره معارضاً بالضرورة للمصالح الأمريكية في سوريا، بل هو يحقق جملة من هذه المصالح.

بدايةً، رأى أوباما بأن هذا التدخّل سيغرق روسيا في "المستقع السوري" لسنوات، دون القدرة على تحقيق الحسم، وسيكون لذلك كلفة وعبء كبير عليها وعلى اقتصادها وبما يؤدي إلى استنزافها وإنهاكها، كما حصل للاتحاد السوفيتي في أفغانستان.

ثم إنّ التدخل العسكري الروسي في سوريا سيؤدي دوراً في محاربة المجموعات الجهادية، كما سيسهم في المحافظة على النظام حتى يتم إيجاد تسوية تتفق عليها الأطراف الدولية وانتقال منظم للسلطة، حيث كان قد ساد التخوّف في الولايات المتحدة من التوجهات الأيديولوجية المتطرفة لجانب من المجموعات المسلحة المعارضة للنظام السوري، إذ لم ترغب إدارة أوباما بدعم هذه المجموعات بالسلاح بما يؤدي إلى حسم المعركة لصالحها، وذلك في ظل استنكار ما آلت إليه التجربة الأمريكية في أفغانستان عندما سلّحوا جماعات المجاهدين لطرد القوات السوفيتية، ثم اتخذوا بعد ذلك أميركا نفسها هدفاً لهجماتهم. وقد تعمّقت هذه المخاوف بعد مقتل السفير الأميركي في بنغازي في أيلول/سبتمبر 2012م. وكانت الولايات المتحدة قد أدرجت جبهة النصرة في قائمة المنظمات الإرهابية في كانون الأول/ديسمبر 2012م.

وقد احتفظت إدارة أوباما بنظرة مرتابة إلى واقع الثورة السورية ومسارها المسلّح، وما قد يخلفه الحسم العسكري لقوات المعارضة من نتائج محتملة، أبرزها فوضى السلاح، وانتشار الجماعات المتشددة، وغياب سلطة مركزية. إذ تنذر مثل هذه النتائج بتداعيات سلبية على أمن المنطقة بما في ذلك أمن "إسرائيل".

وبالتالي، وبالنظر لتشرذم قوى المعارضة السورية، وبخاصة العسكرية منها، وبسبب تأثير التجربة الأميركية في العراق أيضاً والنتائج والتداعيات لانهايار الدولة هناك، وما أتاحه ذلك من تمدد للنفوذ الإيراني في العراق، مالت الإدارة الأميركية إلى رؤية متقبلة للموقف الروسي الهادف إلى إيجاد حل

سياسي يضمن الحفاظ على النظام وفق بنيته الحالية ومؤسساته، ولاسيما الأمن والجيش، مع احتمالات بإعادة هيكلته، وكذلك فرص لتغيير رأس الهرم في النظام السياسي، وكذلك تغيير الدستور للدولة، وربما بما يتضمن تقسيمها وتحويلها إلى اتحاد فدرالي، وهذا هو عين الواقعية الأمريكية، حيث يمكن وفق هذا المقاربة تحقيق المصالح الأمريكية وذلك بجهد روسي. وكانت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة، هيلاري كلينتون قد صرحت عقب لقائها وزيرة خارجية جنوب أفريقيا في برينوريا في السابع من آب/أغسطس 2012م، عند سؤالها عن الموقف الأمريكي من التطورات في سوريا: ((علينا أن نضمن بقاء مؤسسات الدولة سليمة)) (الوسط، 2012/8/7).

وبالتالي، فإن التدخل الروسي أسهم في تحقيق المصلحة الأمريكية المتمثلة في منع الانهيار المفاجئ للنظام السوري، والتأسيس لعملية الانتقال المنظم للسلطة، وهو أحد أهم المبادئ التي تقوم عليها السياسة الخارجية الأميركية التي تكره الفراغ والانتقال إلى المجهول. ومصصلحة أخرى حققها هذا التدخل، تمثلت التخفيف من نفوذ إيران في سوريا، إذ يمثل التدخل الروسي العسكري تنصيباً لروسيا فاعلاً رئيسياً في الصراع، وحليفاً أول للنظام، إذ أصبح الدعم الروسي للنظام يتعدى نظيره الإيراني، فهو يجمع بين قوة "الفيديو" وقدرة الطيران الحربي اللذين لا تملكهما إيران، مما سيؤدي إلى زيادة النفوذ الروسي على حساب الإيراني. أما فيما يتعلق بالشكوك الأمريكية حول نشاط وتموضع القوات الروسية وتأثير ذلك على أمن حليفتها "إسرائيل"، فقد سارع بوتن بالحديث صراحة وبدون غموض عما سماه ((احترام المصالح الإسرائيلية بسوريا)) (رويترز، 2015/9/29).

وفي نهاية المطاف، ومن منظور الحسابات الاستراتيجية الأمريكية، فإنه ومهما كانت نتائج التدخل الروسي فإن الولايات المتحدة ترك بأن سوريا كانت حليفاً لروسيا ومن قبله الاتحاد السوفيتي ومنذ عقود، وفي النهاية فإن روسيا تعزز وجودها وحضورها في إحدى مجالات نفوذها، وهو أمر

يقع ضمن التفاهات وقواعد اللعبة الدولية، فروسيا لم تحقق بهذا التدخّل اختراقاً وتمدداً باتجاه إحدى الدول التي كانت حليفة لأمريكا كدول الخليج أو مصر أو المغرب.

وبالتالي، وباعتبار كلّ ما تقدّم، فإن إدارة أوباما ظلّت على إصرارها في عدم التوجه نحو خيار التدخّل العسكري الموسّع في سوريا، وبحيث تصطدم مع روسيا، وذلك باعتبار أن مثل هذا الخيار يجلب عليها مشاكل أكثر من المنافع، أيّ أنها لم تقرر الدخول في نزاع عسكري مع روسيا من أجل سوريا. وإثر بداية العمليات العسكريّة الروسيّة في روسيا أفادت صحيفة "واشنطن بوست" بأن الرئيس الأمريكي عقد اجتماعاً رفيع المستوى مع مستشاري السياسة الخارجيّة، وقرر عدم مواجهة روسيا في سوريا مباشرة. ولكن مع توجه أمريكا نحو اتباع طريقة جديدة في مكافحة تنظيم "داعش"، تتمثّل بإرسال أسلحة للمقاتلين العرب والأكراد في سوريا بصورة مباشرة (Washington Post, 2/10/2015).

وبذلك، فإن الرد الأمريكي على التدخّل العسكري الروسي كان عبر التوجه نحو إنشاء ودعم قوات سوريا الديمقراطية. ففي تشرين الأول/أكتوبر من العام التالي، 2015م، جاء مستوى آخر من التدخّل العسكري الأمريكي غير المباشر، مع الإشراف على تشكيل قوات سوريا الديمقراطية، من خمسة وعشرين ألف مقاتل معظمهم من مقاتلي وحدات حماية الشعب الكرديّة. وقد ضمت هذه القوات إلى جانب وحدات حماية الشعب مقاتلين من العرب، إضافة إلى الآشوريين والأرمن. وشرعت هذه القوات المدعومة أمريكياً بمقاتلة تنظيم داعش على الأرض في حين كانت قوات التحالف توجه له ضربات من الجو. وقد انتشرت قوات سوريا الديمقراطية في المناطق التي انتزعتها من التنظيم، وبالتحديد في مناطق شرق الفرات، ضمن محافظات: الرقة، ودير الزور، والحسكة (مصطفى، 2020: 173).

ضمّن انتشار هذه القوات على الأرض، وهي المدعومة مباشرة من قبل الولايات المتحدة، مصالح عدة للولايات المتحدة، تحققت عبر السيطرة على في شرق الفرات. وفي مقدمتها قطع طريق التواصل ما بين العراق وإيران وسوريا، والسيطرة على الموارد النفطية في الحسكة، والضغط على الدولة السوريّة واستنزافها عبر السيطرة على السلّة الغذائية في منطقة الجزيرة الفراتية. كلّ ذلك مثل أوراق ضغط بيد الولايات المتحدة إلى حين فرض التغيير والمعادلة التي تريدها على مستوى النظام السياسي السوري وخارطة النفوذ في سوريا، وبخاصة تحقيق المطالب الأميركية المتمثلة في انسحاب إيران والقوات الموالية لها بشكل كامل من سوريا.

تجد الدراسة بأن السياسة الأميركية في سوريا خلال عهد إدارة الرئيس الأمريكي، باراك أوباما كانت عبارة عن سلسلة إجراءات تتغير في الغالب بحكم تطورات ظرفية، ذات صلة بالأزمة السورية، أو بالفاعلين الأساسيين فيها. وقد خضعت في مجملها للحسابات الواقعية، وكان من ضمن ذلك التراجع عن الانخراط في تدخل عسكري مباشر يؤدي إلى إسقاط نظام الحكم في سوريا، بسبب ما قد يؤدي له ذلك من كلف مادية وبشرية وأمنية، حيث إن مثل هذا التراجع يدخل ضمن دائرة التفكير الواقعي.

ومع ذلك، فإنها تمسك بخيارات ووسائل أخرى تضمن تحقيق المصالح الأميركية في سوريا. ومن بين ذلك كان فرض نزع السلاح الكيماوي من سوريا عام 2014م، عن طريق إصدار قرار من مجلس الأمن ودون الحاجة لتوجيه ضربات عسكرية في سبيل تحقيق ذلك.

أيضاً، ترى الدراسة أنه كان هناك تدخل عسكري مباشر ولكنه جاء تحت سقف إطار محاربة تنظيم داعش، إلا أن ذلك كان يحظى بالقبول والإجماع الدولي خلافاً لخطوة من قبيل إسقاط النظام. وقد ضمن هذا التدخل تموضع القوات البرية الأميركية على الأرض في سوريا، ومع نوع من غطاء

الشرعية الدولية، وهو ما سعت الولايات المتحدة لتحقيق مصالح عدّة عبره، بما في ذلك محاولة قطع طرق الاتصال البرية بين سوريا والعراق، وكذلك السيطرة على الموارد النفطية.

بالإضافة إلى ذلك، لجأت الولايات المتحدة إلى تفعيل خيارات أخرى، بديلة عن التدخل العسكري المباشر، ولكنها ضمنّت تحقيق مصالح عدّة، وهو ما يهتم من المنظور الواقعي الذي يركّز على النتائج النهائية لا الوسائل والأدوات، ومن أهمها تشكيل ودعم قوات سوريا الديمقراطية، التي سيطرت على مساحات واسعة شمال وشرق البلاد ضمن عمليات قتال لتنظيم داعش، ومن ثم باتت جزءاً أساسياً من معادلة الحلّ النهائي في سوريا. ومن قبل ذلك كانت الولايات المتحدة قد جربت خيار توجيه الدعم لفصائل المعارضة، مع المزاجية مع السعي لفرض حلّ سياسي عبر المفاوضات. إلا أن تبدلات الواقع العسكري على الأرض، بما في ذلك التدخل العسكري الروسي في تشرين الأول/أكتوبر من العام 2015م، فرض على الولايات المتحدة تدرجياً التراجع عن هذا الخيار، وذلك ضمن حسابات واقعية لم تكن ترى في وسيلة محددة فرضاً ثابتاً على خيارات أمريكا في سوريا.

وقد أظهر تحديد نطاق عمل قوات سوريا الديمقراطية ضمن المناطق الواقعة شرق الفرات، في حين انصرفت القوات الروسية والقوات الحكومية السورية والقوات الحليفة لها عن تنفيذ عمليات عسكرية هناك، أظهر ذلك وجود تفاهم ضمني أمريكي روسي حول تقاسم نطاقات النفوذ في سوريا بينهم وإن لم يكن ذلك ضمن صيغة معلنة.

المبحث الثاني

الإدراك الأمريكي لطبيعة الأزمة السورية في عهد الرئيس ترامب

مع تولي إدارة الرئيس دونالد ترامب مهام الرئاسة بواشنطن في العشرين من كانون الثاني/يناير عام 2017م، واصلت اعتمادها على الخيارات والأدوات التي كانت الإدارة السابقة قد اختتمت عهدها بالاعتماد عليها في تنفيذ السياسة الأمريكية تجاه الأزمة السورية، وتوزعت هذه الخيارات ضمن مسارين، الأول دبلوماسي، تمثل في دعم المفاوضات الأممية في جنيف، وذلك في مواجهة الجهود الروسية للتوصل إلى الحل السياسي عبر سلسلة مؤتمرات أستانا وسوتشي. إذ واصلت الولايات المتحدة الأمريكية رفضها أن تقرر روسيا ماهية وتوقيت الحل السياسي للأزمة السورية، واستمرت في التأكيد على مسارات الحل الأممية (شافعي، 2018: 60).

أما المسار الثاني فهو عسكري لوجستي، تمثل في تشكيل "قوات سوريا الديمقراطية"، التي شكّلت ميليشيات "وحدات حماية الشعب" الكردية عمادها، وتمركزت في الشمال والشرق السوري، وبحيث وسّعت من نطاق سيطرتها على حساب المناطق التي انتزعتها من سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية. كما استمرت الولايات المتحدة الأمريكية في نشر قواتها العسكرية وبخاصة في مناطق شرق سوريا، وفي قاعدة التنف العسكرية، جنوب شرق سوريا (نوح، 2017: 225).

كذلك تواصلت العمليات التي تشنها الولايات المتحدة ضمن عمليات التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة الإسلامية، وتركزت العمليات في منطقة وادي نهر الفرات، مع تجنّب التجاوز لحدود نطاق "شرق سوريا" باتجاه مناطق وسط وغرب سوريا، حرصاً على تجنب أيّ مواجهات واحتكاكات مع سلاح الجو الروسي المهيمن على سائر الأجواء السورية (نوح، 2017: 227).

وفي السابع عشر من تشرين الأول (أكتوبر) 2017م، تمكّنت قوات سوريا الديمقراطية المدعومة من القوات الجوية للتحالف الدولي من السيطرة على مدينة الرقة، عاصمة تنظيم الدولة الإسلامية، وهو ما اعتبرته الولايات المتحدة تنويجاً لعملية "العزم الصلب" الهادفة للقضاء على التنظيم (عوض، 2019: 233).

كان توالي الخسارات والهزائم لقوات المعارضة السورية المدعومة بأشكال غير مباشرة وغير معلنة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والدول الحليفة والمقرّبة منها، منذ بدء عمليات سلاح الجو الروسي في الثلاثين من أيلول (سبتمبر) 2015م، وانحسار مناطق نفوذها إلى نطاقات حدودية شمالية على الحدود مع تركيا، كان ذلك يعني تراجع وانحسار للنفوذ الأمريكي في مناطق واسعة من سوريا. إلا أنّ النفوذ الأمريكي كان في الآن ذاته يتعزز في المناطق الواقعة شرق الفرات، وهي المناطق التي أخذ الرهان الأمريكي يعول عليها ويتمسك بها أكثر فأكثر.

اتجه الخيار الأمريكي خلال عهد إدارة دونالد ترامب نحو المراهنة أكثر فأكثر على قوات سوريا الديمقراطية، الناشطة بمناطق شرق الفرات، وتقديم الدعم لهم. وتتضمن مناطق سيطرة هذه القوات نحو (60%) من آبار النفط والغاز في سوريا، إضافة إلى نحو (80%) من المناطق الزراعية. وبحيث عنّت هذه المعطيات أن الولايات المتحدة لا زالت تمسك بأوراق هامة ومؤثرة في الصراع السوري، وأنه لا يمكن بحال إغفال الدور الأمريكي في الحلّ السياسي النهائي للأزمة السورية (دياب، 2018: 11).

على الأرض، بدأت تتكرّس خارطة تقاسم مناطق النفوذ بين القوى المختلفة وداعميها، وهو ما ظهر جلياً في أيلول/سبتمبر 2017م، عندما تعرّضت مواقع للجيش السوري قرب نهر الفرات لقصف جوي بالصواريخ وقذائف الهاون من مناطق تسيطر عليها القوات الأمريكية وقوات سوريا الديمقراطية.

وجاء هذا الاشتباك بعد محاولة القوّات السوريّة عبور نهر الفرات والاتجاه لفرض سيطرتها على مناطق في دير الزور، والتقدم أكثر باتجاه الضفة الشمالية من نهر الفرات، حيث جاءت الضربات لتؤكد إن الولايات المتحدة ترفض إخضاع تلك المناطق لسيطرة الحكومة السوريّة، وحرصها على بقائها ضمن نطاق سيطرة وكلائها وحلفائها الأكراد.

مع فشل سياسة إسقاط النظام عبر توجيه الدعم غير المعلن لجماعات المعارضة المسلّحة، لجأت الولايات المتحدة لسياسة الانخراط المباشر طويل الأمد في سوريا، مع التواجد بالأخصّ في الشرق والشمال الشرقي من الأراضي السوريّة. وتأتي أهمية هذا التموضع في إطار حسابات واقعيّة أمريكيّة تتمحور حول المواجهة الأمريكية للنفوذ الإيراني بسوريا وعموم منطقة الشرق الأوسط، وذلك عبر محاولة قطع الطرق البريّة التي تسعى إيران لتأمينها، بحيث تصل إيران بمناطق وكلائها وحلفائها في كل من العراق، وسوريا، ولبنان. ويأتي ذلك ضمن تخطيط وحرص أمريكي على عدم ترك سوريا محلّ نفوذ مُطلق لروسيا وإيران، كما حصل من قبل في الحالة العراقيّة عندما انسحبت عام 2011م تاركةً العراق ساحة خالية أمام النفوذ الإيراني (دياب، 2018: 9).

شهد العام 2017م لجوء الرئيس ترامب إلى خيارات اعتبرت بمثابة خروج عن التوجه العام والاستراتيجية الأمريكية في سوريا، والتي تركز بالدرجة الأولى على الانخراط غير المباشر، وذلك عبر التوجه للقيام بعمليات عسكريّة مباشرة، كما حصل في السابع من نيسان/أبريل 2017م، عندما أمر بقصف مطار الشعيرات العسكري في محافظة حمص بتسعة وخمسين صاروخاً من طراز "توماهوك"، وهو المطار الذي يُعتقد أنه قد تم تنفيذ هجوم كيميائي انطلاقاً منه على بلدة خان شيخون شمال سوريا، في بداية نيسان/أبريل 2017م. وجاء ذلك القرار بعد نحو شهرين ونصف من وصول ترامب إلى البيت الأبيض، وهو أول استهداف أمريكي مباشر لقوات النظام السوري، وقد جاء دون

إجراء أيّ تحقيق بحادثة الهجوم الكيماوي، ولم تتمتع هذه الضربات بأيّ غطاء دولي قانوني (فان دام، 2018: 299).

كان من المتوقع أن يكون للهجوم ما بعده، إما الضغط باتجاه صفقة على غرار صفقة نزع السلاح الكيماوي بعد حادثة هجوم الغوطة في آب/أغسطس 2013م، أو القيام بإجراءات عسكرية مباشرة واسعة، وهو ما لم يتم، بحكم تعقيد المشهد والإدراك الأمريكي خطورة التورط في مواجهات عسكرية مفتوحة، وبحيث أن القوات الأمريكية لن تكون قادرة على حسمها في وقت وجيز، وبذلك فإن عدم البناء على الضربات والمواصلة له أكد على الطابع العام للاستراتيجية الأمريكية في سوريا الحريصة على عدم التورط بصراع عسكري واسع ومباشر.

في الحادي عشر من تشرين الثاني/نوفمبر 2017م أعلن في العاصمة الأردنية عمّان عن عقد اتفاق خفض التصعيد في الجنوب السوري، وضمّ كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والأردن، ونصّ على جلاء جميع القوات الأجنبية عن جنوب سوريا، وكان الحرص الأمريكي في الاتفاق هو إبعاد الميليشيات الإيرانية عن مناطق الجنوب الغربي من سوريا (محافظة درعا) وتقليص مساحات نفوذها في سوريا، وبخاصة أن هذه المناطق متاخمة لـ "إسرائيل" وأيّ تموضع عسكري موالي لإيران فيها يعني فتح جبهة عسكرية جديّة مهددة لـ "إسرائيل" على غرار جبهة جنوب لبنان (الرشدان، 2019: 104).

وهكذا، فإنه قد تأكّدت الحسابات العسكريّة الميدانيّة بسوريا، من حيث المناطق الأهم التي تحرص الولايات المتحدة الأمريكية على التموضع العسكري فيها، وهي مناطق شرق الفرات والجنوب الشرقي (في قاعدة التنف)، والتي مكن فرض السيطرة والتواجد العسكري الأمريكي فيها، سواء المباشر أو عبر الحلفاء، مكن الولايات المتحدة من قطع خطوط التواصل والإمداد بين إيران والعراق وسوريا

ولبنان. وكذلك أهمية مناطق جنوب غرب سوريا (محافظة درعا) والتي تعتبر منطقة بالغة الحساسية بالنسبة لأمن "إسرائيل"، حيث تنتظر "إسرائيل" لها باعتبارها تهديد عسكري استراتيجي، و"جنوب لبنان" آخر، في حال ما تمكنت إيران وحزب الله من تثبيت تواجد عسكري دائم فيها، وبالتالي فإن اتفاق عمّان جاء لضمان الحيلولة دون ذلك.

جاء الموقف الأمريكي الأبرز في عهد إدارة ترامب، في السابع عشر من كانون الثاني/يناير 2018م، عبر تصريح وزير الخارجية الأميركي، ريكس تيلرسون، الذي أكد أن ((إدارة ترامب تعتزم الإبقاء على وجود عسكري مفتوح في سوريا، وليس فقط لمواجهة القاعدة وتنظيم الدولة، وإنما أيضا للتصدي لنفوذ إيران والإطاحة بالأسد، ولتهيئة ظروف عودة اللاجئين)). وجاء التصريح ليفصح عن استراتيجية أمريكية تتمثل في البقاء العسكري طويل الأمد للولايات المتحدة بسوريا. وليكشف عن الانتقال صراحةً من مرحلة مواجهة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) إلى مواجهة مع القوات السورية وحلفائها الروس والإيرانيين، في ظل مسعى أمريكي لمنع النظام السوري من إعادة سيطرته على كامل التراب السوري (أبو حنيفة، 2020: 117).

تزامن هذا الإفصاح مع انطلاق محادثات مؤتمر الحوار الوطني بمدينة سوتشي الروسية في كانون الثاني/يناير 2018م، الذي ترعاه روسيا بهدف التوصل لحلّ سياسي للأزمة السورية، ما عني أن الولايات المتحدة ترسل رسالة واضحة بأنّ الحلّ النهائي للأزمة السورية لن يكون كما ترتئيه وتفرضه روسيا، وأنّ الولايات المتحدة سيكون لها كلمة حاسمة فيه (أبو حنيفة، 2020: 118).

في الرابع عشر من نيسان/أبريل 2018م تكررت ثانية خطوة شنّ هجوم عسكري أمريكي مباشر على أهداف سورية، وجاءت هذه المرة بالاشتراك مع قوات فرنسية وبريطانية. وتركزت الضربات على محيط العاصمة دمشق، حيث تم استهداف مواقع في جبل قاسيون، وفي حي برزة. ولكن، من جديد،

وكما حصل بضربة مطار الشعيرات قبل ذلك بنحو العام، جاءت هذه الضربات مركزة وضيقة النطاق، ضمن هدف معلن مُحدّد هو منع دمشق من استخدام الأسلحة الكيميائية، ولم تأتِ في إطار عملية عسكرية موسعة تهدف لإحداث تغيير جذري في الوضع العسكري بالميدان. (أبو حنيفة، 2020: 170).

ولكن هذه الضربات اعتبرت بمثابة رسالة تهديد صلبة ضد أي استخدام للسلاح الكيماوي من قبل النظام السوري، ولتكون بذلك مخالفة لـ "الخطوط الحمراء" التي تحدث عنها أوباما ولكنه لم يتقيّد بها حتى بعد توجيه الاتهام باستخدام السلاح الكيماوي في سوريا.

ظلت المسألة الأهم في عهد إدارة ترامب هي مسألة حسم خيار التوضع العسكري الأمريكي في سوريا، وهل سيتم تكريسه أو سيكون الاتجاه نحو خيار الانسحاب العسكري الأمريكي من سوريا؟ وهو ما ظلّ محلّاً للخلاف بين الرئيس ترامب من جهة، وبين إدارته ووزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) من جهة أخرى. ففي الثامن عشر من كانون الأول /ديسمبر 2018م، أعلن ترامب أنه ناقش مع الرئيس التركي أردوغان انسحاب القوات الأمريكية من سوريا خلال شهر، على أن تتولى تركيا مكافحة تنظيم الدولة. لكن، وبعد يوم واحد، تقدّم وزير الدفاع الأمريكي جيمس ماتيس باستقالته من منصبه، احتجاجاً على نية ترامب للانسحاب من سوريا. وبعد أسبوعين، ونتيجة للممانعة والضغط، قال مسؤولون في واشنطن إن ترامب تراجع عن قراره، وقرّر تمديد خطة الانسحاب. وفي الخامس والعشرين من شباط/فبراير 2019م، أعلن البيت الأبيض أن الولايات المتحدة ستترك ((مجموعة صغيرة لحفظ السلام، مكوّنة من (200) جندي أميركي، في سوريا، لفترة من الوقت)) (صويص، 2021: 163).

وكان ترامب ينطلق في توجهه للانسحاب من اعتبار أن مهمة القضاء على تنظيم "داعش" انتهت أو أوشكت على النهاية، وأنه ما من داعٍ بعد ذلك للبقاء في سوريا، ولكن حسابات المؤسسات الأمريكية كانت مختلفة، وتتنظر بخاصة لخارطة النفوذ العسكري الحالية والمستقبلية على الأرض في سوريا، وتتطلب من رفض تركها ساحة فارغة أمام تمدد كل من إيران وروسيا.

تكرّست الاستراتيجية الأمريكية خلال عهد ترامب نحو الاعتماد على خيار دعم المقاتلين الأكراد، عماد قوات سوريا الديمقراطية (والمعروفة اختصاراً بـ "قسد")، والتي باتت تسيطر على كامل مناطق شرق الفرات بعد انتزاعها من تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش). إلا أن هذه الاستراتيجية بدأت تخلق الخلاف مع دولة إقليمية هامة وحليفة تقليدياً للولايات المتحدة هي تركيا، التي ترى في المقاتلين الأكراد امتداداً لحزب العمال الكردستاني التي تصنفه بأنه "إرهابي"، وتعتبرهم بمثابة خطر على أمنها القومي ووحدة وسلامة أراضيها في الحاضر والمستقبل.

لقد ولدت الأولوية القصيرة الأمد القاضية بمحاربة "تنظيم الدولة الإسلامية" تناقضاً استراتيجياً بالنسبة للولايات المتحدة. إذ لم تقبل تركيا بالدعم الأمريكي لقوات سوريا الديمقراطية وهي التي تتشكل بشكل أساسي من مقاتلي وحدات حماية الشعب الكردية، الذي أن تعتبرهم تركيا مرتبطين بشكل مباشر بـ "حزب العمال"، الذي تعتبره كل من تركيا والولايات المتحدة منظمة إرهابية. وبدأ الخلاف الأمريكي - التركي يظهر تحت عناوين المطالبة التركية بعمل منطقة عازلة شمال سوريا على امتداد الشريط الحدودي مع تركيا، وذلك بهدف إبعاد قوات وحدات حماية الشعب عن الحدود التركية، وهو المطلوب الذي أبدى الجانب الأمريكي تردداً في الاستجابة له (النجار، 2017: 92).

من جهتها، لم يأتِ قرار وحدات حماية الشعب بمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية بنية مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية فقط، بل كان لها أهدافها المتعلقة بطموح ضمّ مناطق شمال سوريا ضمن

منطقة واحدة مستقلة يسيطر عليها الأكراد، وبحيث تغدو إقليمياً على غرار إقليم كردستان العراق. بيد أن متاخمة هذا الإقليم المفترض للحدود التركيّة وتحديدًا للأجزاء الجنوبيّة من تركيا حيث تعيش أكثرية السكّان الأكراد في البلاد، عنى أن دعم الولايات المتحدة لوحدة حماية الشعب في سوريا يمكن أن يؤدي إلى تجدد الصراع الكردي - التركي داخل تركيا، بما ذلك إعادة تنشيط وتعزيز نشاط حزب العمال الكردستاني.

وعندما طلبت القيادة العسكرية الأمريكية من قوات "قسد" في ربيع العام 2016م عبور نهر الفرات لطرد مقاتلي الدولة الإسلامية من بلدة "منبج"، جاء ذلك ليتصادم مع رؤية الأتراك ويؤجج مخاوفهم من المشروع الكردي في شمال سوريا. ووعدت الولايات المتحدة تركيا أنّ المقاتلين الأكراد سيغادرون، وهو ما لم يتحقق، فجاء الرد التركي عبر إطلاق عملية "درع الفرات" في آب/أغسطس من العام 2016م بهدف طرده مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية من مناطق ريف حلب الشمالي وكذلك وإبعاد المقاتلين الأكراد وإعادتهم إلى مناطق شرق نهر الفرات. وفي كانون الثاني/يناير انطلقت عملية عسكرية تركية جديدة تحت الاسم "غصن الزيتون"، وذلك بهدف إخراج ما تبقى من القوات الكرديّة في مدينة "عفرين" ومحيطها، وهي المدينة الواقعة كذلك غرب نهر الفرات (أبو حنيفة، 2020: 115).

سعت تركيا عبر دخول القوات التركيّة إلى مناطق شمال غرب سوريا إلى الشروع بتأسيس المنطقة العازلة في شمال سوريا، وعندئذٍ، وبهدف منع تركيا من إطلاق عمليات عسكريّة جديدة تتجه نحو مناطق شرق الفرات، بدأ الجانب الأمريكي بالتعاون مع الأتراك لوضع خطط لإنشاء منطقة عازلة محدودة، وبدأ الجانبان بتسيير دوريات مشتركة وأسّسا مركز عمليات مشتركة. وطلبت الولايات المتحدة من الأكراد الانسحاب ونزع التحصينات على طول الحدود مع تركيا. كل ذلك ضمن مقاربة

وتفكير واقعي أمريكي يسعى للحفاظ على المصالح الأمريكية متمثلةً في عدم خسارة أي من الحليفين، الأتراك والأكراد. بيد أن الأتراك لم يرضوا بهذه الخطوات، خصوصاً مع المماثلة الأمريكية في الاتفاق على تفاصيل إنشاء منطقة عازلة، وطالبوا بإنشاء ممر عرضه ثلاثين كيلومتراً بطول (480) كيلومتراً، وهو أكبر بكثير من الشريط الضيق الذي تصوّره الأمريكيون، فكان أن أطلق الجيش التركي عملية جديدة تحت اسم "تبع السلام"، في تشرين الأول/أكتوبر من العام 2019م، وسيأتي فيما يلي بيان الرد والاستجابة الأمريكية لها.

وفي المجمل، يمكن القول بأنّ هذا الخلاف، حول دعم المقاتلين الأكراد، بين الولايات المتحدة وتركيا يقلل من فاعلية ونجاح استراتيجية الرهان على دعم المقاتلين الأكراد وجعلهم وكيلاً لأمريكا في سوريا، خاصةً وأن الولايات المتحدة في حاجة لحليف لها كتركيا في الإقليم ضمن إطار المواجهة مع الروس والإيرانيين. ولا يقف الأمر فقط عند خسارتها للحليف التركي، بل يتعدى ذلك لما يؤدي له هذا الخلاف من تعزيز للتفاهم والتقارب التركي مع الروس والإيرانيين في الملف السوري، وهو ما يظهر في تعاونهم وتفاهمهم ضمن اتفاق "مناطق خفض التصعيد"، الموقع في الرابع من أيار/مايو 2017م، ومسار مؤتمرات "أستانا" و"سوتشي"، والتي بدأت في كانون الثاني/يناير 2017م، ولا زالت جولاتها مستمرة.

من جهة أخرى، فإنّ هناك شكّ كبير في رغبة واستعداد القوات الكردية لخوض مواجهة مع النفوذ الإيراني، خلافاً لما كانت عليه حالة المعارضة السورية المسلحة، والتي كانت تنظر للمواجهة مع إيران في إطار مواجهة وجودية شاملة تسعى لإسقاط حكم نظام بشار الأسد. أما الأكراد فليس لديهم ذلك العداء تجاه إيران، وكذلك الأمر بالنسبة لروسيا. ومن ثم فإنّ خيار الدعم الأمريكي للأكراد يقلل من فاعلية الاستراتيجية الأمريكية وموقفها عموماً في الأزمة السورية.

في تشرين الأول/أكتوبر 2019م، وعلى صلةً بمسألة الدعم الأمريكي للأكراد، احتدم الخلاف الأمريكي التركي حول إقامة منطقة آمنة في شمال سوريا، والتي تهدف تركيا أساساً منها إلى إبعاد المقاتلين الأكراد عن حدودها، مع وجود مقترح تركي لتوطين اللاجئين السوريين فيها. وبعد ترددٍ وتأخرٍ أمريكي، اعتبر الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، أن ((الولايات المتحدة هي المسؤولة عن ضمان انسحاب المقاتلين الأكراد من "المنطقة الآمنة" التي تسعى بلاده لإقامتها في شمال سوريا)). وحذّر من أن ((القوات التركية ستعاود عملياتها العسكرية ضد الفصائل الكردية إذا لم تتسحب من المنطقة)) (دياب، 2019: 11).

وفي التاسع من تشرين الأول/أكتوبر 2019م أعلنت تركيا عن انطلاق عملية عسكرية في شمال شرق سوريا أطلقت اسم "تبع السلام"، تهدف إلى طرد قوات سوريا الديمقراطية، وإنشاء "منطقة آمنة" بعمق ثلاثين كيلومتراً داخل الأراضي السورية. إثر ذلك بدأت القوات الأمريكية بالانسحاب من شمال شرق سوريا، وضمن حدود ذلك العمق فقط، ما اعتبر بمثابة رضوخ أمريكي جاء متأخراً للمطالب التركية بخصوص المنطقة الآمنة (دياب، 2019: 12).

وقد أكدّ الانسحاب الأمريكي الجزئي من مناطق بشمال شرق سوريا، وتنسيق ذلك مع انطلاق العملية العسكرية التركية، "تبع السلام"، وهو ما اعتبر بمثابة تنسيق ضمني غير معلن من قبل الجانب الأمريكي مع الأتراك، أكدّ ذلك على الحرص الأمريكي على إرضاء الأتراك، في ذات الوقت الذي تحافظ فيه الولايات المتحدة على تحالفها مع الأكراد، ما أكدّ على المنطق والتفكير الأمريكي الواقعي في إدارة العمليات بسوريا، وعدم تمسكها بشكل صلب ومنغلق من العلاقات والتحالفات تكون له الأولوية على حساب المصالح.

في اليوم التالي لانطلاق العملية التركيبية، جاء قرار ترامب بإعلان سحب القوات الأمريكية من سوريا. إلا أنه وفي غضون ثمانية وأربعين ساعة، تبدّل موقف الإدارة الأمريكية بخصوص التواجد العسكري الأمريكي في سوريا، وتعدّد بتعدد المسؤولين الذين تحدثوا بهذا الخصوص، ما بين التراجع عن الانسحاب ثم تقرير الإبقاء على مائتي جندي فقط، ثم زيادة العدد ليصل إلى ستمائة. وبينما صرح وزير الدفاع، مارك آسبر، أن: ((هذه القوات ربما قد تعمل مع قوات "قسد" لمطاردة بقايا داعش هناك))، أعلن الرئيس ترامب أن ((القوات الأميركية الباقية في المنطقة معنية بحماية آبار النفط في شمال شرق سوريا)) (صويص، 2021: 255).

واعتبر القرار بالتراجع عن قرار ترامب بالانسحاب بمثابة تأكيد على استراتيجية التواجد العسكري الأمريكي طويل الأمد في سوريا، وربطه برحيل الأسد والانسحاب الإيراني من سوريا. وبذلك برز رسوخ التوجه لدى المؤسسات الأمريكية ممثلة بـ المؤسسة العسكرية والبنتاغون والكونغرس تجاه المعارضة لخيار الانسحاب من سوريا. وإن جاءت تعليقات قرار البقاء متباينة، فبينما اعتبر ترامب أن الولايات المتحدة متمركزة في البلاد لحفظ النفط. شدّد القادة العسكريون على أهداف المواجهة مع تنظيم الدولة الإسلامية وردع الطموحات الإيرانية في المنطقة.

وكان ترامب قد أعطى الأولوية في حساباته لمنطق الربح والخسارة المباشر، إذ كان غير راضٍ عن المبالغ الكبيرة المخصصة من الميزانية الأمريكية للإنفاق العسكري الأمريكي في سوريا. وبناءً على ذلك كان يرى بأنه لا بد من الاستيلاء على النفط لتعويض جزء من تلك النفقات. أما منطق البنتاغون والجيش كما عبّر عنه القادة فكان ينطلق من حسابات أمنية واستراتيجية بالأساس.

بالإضافة إلى الدخول العسكري التركي في مناطق شمال شرق سوريا، وإعادة الانتشار العسكري الأمريكي، قامت القوات الروسية كذلك بدايةً من شهر تشرين الأول/أكتوبر 2019م بنشر دوريات

عسكرية في مناطق شرق الفرات، وقد استدعى ما استجدّ من هذه التحوّلات، وضع تفاهات ميدانية جديدة، فجرى عقد اجتماع بين رئيسي الأركان الروسي فاليري غيراسيموف ونظيره الأميركي مارك ميلي في مدينة بيرن السويسرية في الثامن عشر كانون الأول/ديسمبر 2019م، تمحور حول "تنسيق التحركات" ومنع وقوع اشتباكات بين الطرفين خلال تنفيذ العمليات العسكرية في سوريا. وقد تزامن اللقاء مع تزايد حدّة السجالات، خصوصاً على وقع تصاعد اللهجة الروسية المنتقدة لإعادة نشر القوات الأميركية في مناطق شرق الفرات، واتهام روسيا للولايات المتحدة بـ ((سرقة النفط السوري، والعمل لإقامة هياكل انفصالية موازية في شرق البلاد)). (الشرق الأوسط، 2019/12/20).

وفي أيار/مايو 2020م، جاء تصريح المبعوث الأميركي الخاص إلى سوريا، جيمس جيفري، في مقابلة مع صحيفة "الشرق الأوسط"، حول القوات الأجنبية الموجودة في سوريا، وتحديد من عليه المغادرة ومن عليه البقاء، وفق الرؤية الأميركية، ليكشف ويؤكد على أساس الاستراتيجية الأميركية المعتمدة في سوريا وعلاقتها بالوجود العسكري الأميركي، حيث بيّن أنّ: ((السياسة الأميركية تتمحور حول مغادرة القوات الإيرانية للأراضي السورية كافة، جنباً إلى جنب مع كل القوات العسكرية الأجنبية الأخرى التي دخلت البلاد عقب عام 2011م، وهذا يشمل قواتنا، والقوات التركيّة كذلك)) (الشرق الأوسط، 2020/5/2).

وبخصوص تواجد القوات الروسية أوضح جيفري أنها ((دخلت الأراضي السورية قبل عام 2011م، وبالتالي، فإنهم مستثنون من ذلك))، في إشارة منه إلى العلاقات العسكرية التي كانت تجمع روسيا والنظام السوري، والتي كانت تتمحور حول صفقات السلاح والتعاون والتدريب العسكري (الشرق الأوسط، 2020/5/2).

بذلك يتضح بأن السياسة الأمريكية في سوريا تتجه نحو تحقيق هدف مزدوج، الحفاظ على وجود عسكري أمريكي في شرقي سوريا لمواجهة النفوذ الإيراني ومنعها من إقامة ممرها البري الذي يربط بين إيران والعراق وسوريا ولبنان، وكذلك منع عودة ظهور تنظيمات متطرفة مثل الدولة الإسلامية والقاعدة، وكذلك بغرض الاحتفاظ بأوراق ضغط في عملية التسوية السياسية للأزمة السوريّة.

وفي تصريح لتيلرسون بكانون الثاني/يناير 2018م، كان قد أكد على أن الإدارة الأمريكية لن تكرر تجربة العراق قبل سنوات قليلة عندما انسحبت القوات الأمريكية قبل أن تستقر الأوضاع الأمنية والسياسية تماماً، حيث قال: ((لا يمكننا تكرار أخطاء عام 2011م، حين غادرنا العراق قبل الأوان، الأمر الذي سمح بظهور تنظيم القاعدة أولاً وثم الدولة الإسلامية، مما اضطر الولايات المتحدة إلى العودة إلى العراق مجدداً، وبالتالي هناك حاجة لوجود أمريكي إلى أجل غير منظر في سوريا لمنع تنظيم الدولة الإسلامية من الظهور مجدداً)) (بي بي سي، 2018/1/18).

وتأكيداً على الهدف الأول من الوجود العسكري الأمريكي في سوريا، وهو التصدي لنفوذ إيران في سوريا، أكدّ تيلرسون: ((الضغط على إيران سيكون من بين أهم أهداف الوجود العسكري الأمريكي في سوريا هذا الأمر لن يكون سهلاً)) (بي بي سي، 2018/1/18).

أما بخصوص ربط الوجود العسكري الأمريكي برحيل الرئيس الأسد، فلم يصدر أي تصريح أمريكي يفيد بذلك. بل أنه وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2018م، صرّح جيمس جيفري بأنه ((فيما يتعلق بنظام الأسد، لا تركز سياستنا على الشخصيات في حد ذاتها، ولكن على ما تقوم به الحكومة السورية. نحن بحاجة إلى حكومة سورية لا تدفع نصف سكانها إلى مغادرة البلاد. نحن بحاجة إلى حكومة لا تشن حرب إجرامية على شعبها ولا تستخدم الأسلحة الكيماوية ولا تهدد جيرانها ولا توفر قاعدة لمشروع الطاقة الإيراني ولا تنشئ أو تنتسب في إنشاء حركات إرهابية مثل داعش)) (سي إن

إن، (2018/11/7). في تأكيد على أن السعي الأمريكي فيما يخص التسوية والسياسية لا يتعلق بالضرورة بشخص الرئيس الايد وانام بالسياسات التي تتبناها وتنتهجها الحكومة السورية المنبثقة عن التسوية.

في جانب آخر من الاستراتيجية الأمريكية تجاه سوريا، وفي السادس عشر من حزيران/يونيو 2020م، جاء تفعيل قانون العقوبات المعروف بـ "قانون قيصر"، وذلك ضمن استراتيجية لتصعيد الضغط على الحكومة السورية، وإجبارها على تقديم التنازلات، وذلك عبر المراهنة على سلاح العقوبات الاقتصادية، بعد تراجع القدرة الأمريكية على خلق المزيد من الضغط العسكري على النظام في الأرض، منذ هزيمة المعارضة المسلحة. ويستهدف القانون الأفراد والشركات الذين يقدمون التمويل أو المساعدة للحكومة السوريّة. وركز القانون على استهداف عدد من الصناعات السورية، وبخاصّة تلك المتعلّقة بالبنية التحتية، والصيانة العسكريّة، وإنتاج الطاقة (صوبص، 2021: 266).

وتجد الولايات المتحدة الأمريكيّة، وضمن منطق التفكير السياسي الواقعي، في سلاح العقوبات الاقتصادية وسيلة ناجعة لإرغام خصومها، دون تقديم أي خسائر بشرية أو ماديّة من قبلها.

مما تقدم، تخلص الدراسة إلى أن حسابات المؤسسات الأمريكية ممثلة بوزارة الدفاع الأمريكية ومؤسسة الجيش الأمريكي بقيت هي الأقوى خلال عهد إدارة ترامب، وهو ما ظهر في التراجع عن قرار ترامب بالانسحاب من سوريا، والتأكيد على البقاء في سوريا حتى تحقيق المصالح الأمريكية وفي مقدمتها إنهاء التواجد والتموضع العسكري الإيراني.

وترى الدراسة بأنّ الاستراتيجية الأمريكيّة تبلورت خلال عهد إدارة الرئيس ترامب باتجاه التركيز بالدرجة الأولى على مزاحمة النفوذ الروسي ومواجهة النفوذ الإيراني في سوريا. وهو ما سعت لتحقيقه عبر تثبيت التموضع العسكري الأمريكي طويل المدى في سوريا، واستمرار دعمها للأكراد. وإن كانت

المزاحمة للحضور الروسي لم تعنِ المواجهة والصدام المباشر، وإنما ظلّت في إطار التفاهم والتقاسم لمناطق العمليات.

وتخلص الدراسة إلى أنّ الاعتماد على الأكراد، وبالرغم مما ضمنه للولايات المتحدة من نقاط قوّة في الأزمة السوريّة، إلّا أنه سبب تخبّطاً للولايات المتحدة بسبب عدم قدرتها على التوصل لصيغة توافقية، تحفظ بها علاقاتها الاستراتيجية بحلفائها الأتراك والأكراد معاً. وثمّة إدراك أمريكي أنه لا بد في النهاية من إنهاء التحالف مع المقاتلين الأكراد في سوريا، لكنّ متطلبات إدارة الأزمة في سوريا تفرض إدامة هذه التحالف إلى حين يتم التوصل إلى تسوية نهائية تكون مرضية ومحققة للمصالح الأمريكية. وبالتالي فإن الولايات المتحدة تظلّ تصف تعاونها مع المقاتلين الأكراد بأنّه مؤقت وتكتيكي.

الفصل الخامس

الخاتمة، الاستنتاجات والتوصيات

الفصل الخامس

الخاتمة، الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الخاتمة

تعود جذور الأزمة في سوريا إلى سنوات سابقة على العام 2011م، عندما تزايدت الضغوط الأمريكية على سوريا وتحديداً منذ الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003م، وهي ضغوط مستمرة منذ أن طلب كولن باول، وزير الخارجية الأمريكي الأسبق، في أيار/مايو من العام 2003م إنهاء دور سوريا الإقليمي في كل من لبنان وفلسطين والعراق، ووضع السياسة السوريّة في فلك السياسة الأمريكية.

إثر اندلاع الأزمة السوريّة تحوّلت سوريا إلى ساحة صراع تتجاذبها التناقضات الدوليّة، وأصبحت سوريا مسرحاً للتنافس والصراع بين القوى الإقليمية والدوليّة، وطغى على وجه الخصوص التنافس بين المصالح الأمريكيّة ومصالح حلفائها بالمنطقة من جهة والمصالح الروسيّة والإيرانية من جهة أخرى.

من وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية، ووفقاً لمنظورها الواقعيّ، تمثّلت المصالح والأهداف الأمريكية في سوريا بالأساس في الحفاظ على دعم موقف حلفائها الاقليمي بالمنطقة، بما في ذلك تعزيز محور حلفاءها بدول الخليج العربي والذي عُرف في سنوات ما قبل اندلاع الأزمة بـ "محور الاعتدال"، والسعي لكسر الهيمنة والنفوذ الإيراني بالمنطقة، وكذلك الالتزام بالحفاظ على أمن "إسرائيل".

ومع مرور سنوات الأزمة وما استجدّ فيها من تطوّرات عسكريّة ميدانيّة، وبخاصّة بعد التدخل العسكري الروسي المباشر في نهاية أيلول/سبتمبر من العام 2015م، تحددت أهداف أمريكا في

سوريا، ب: التخلّص من السلاح الكيماوي السوري، وهزيمة تنظيم "داعش"، ودعم مسار الأمم المتحدة لتنفيذ القرار الدولي (2254)، وإخراج إيران من سوريا.

لتحقيق أهدافها في سوريا، فعّلت الولايات المتحدة عدداً من الأدوات، شملت التواجد العسكري المحدود في شمال شرقي سوريا قرب ثروات النفط وعلى الحدود مع العراق، ومن ثم اعتمدت خيار دعم قوات سوريا الديمقراطية (قسد)، بهدف دعم وتعزيز سيطرتهم على تلك المنطقة الاستراتيجية. وبالإضافة إلى هاتين الأدوات، اعتمدت أداة فرض العقوبات الاقتصادية على الحكومة السوريّة. هذا بالإضافة إلى الضغط باتجاه وقف، أو إبطاء جهود التطبيع العربي أو الأوروبي مع سوريا، وكذلك عرقلة جهود إعمار سوريا ومساهمة دول عربية وأوروبية في ذلك، قبل تحقيق الأهداف والمصالح الأمريكيّة.

ومن منطلق الواقعيّة السياسة فإن السياسة الأمريكيّة الخارجيّة تجاه الأزمة السورية تخضع لإعادة تقييم باستمرار وذلك وفقاً لما تحقّقه من المصالح والغايات. ومن هنا فإنه ومع تعزّز الإدراك لدى صانعي القرار الأمريكي بأن العقوبات الأمريكيّة قد أدت إلى ضررٍ حاد في الاقتصاد السوري، إلا أنها، في الآن ذاته، لم تؤدي إلى إضعاف وفضّ الحاضنة الداعمة الرئيسيّة للنظام الحاكم في سوريا، ولم تؤدي إلى إحداث تغيير جذري وهام على مستوى مواقف وتوجهات النظام السوري، ولم تؤدي إلى إخضاعه وإرغامه على تنفيذ المطالب الأمريكيّة. بل إنّ هذه السياسة أدت إلى تراجع دور وتأثير الولايات المتحدة في سوريا، وجعلت روسيا وتركيا وإيران المتحكّمين الرئيسيّين بمستقبل سوريا، وذلك مع استمرار تعثّر الجهود الدبلوماسية التي تقودها الأمم المتحدة. وإن كان ذلك قد خدم المصلحة المتمثلة في إضعاف الدولة السوريّة كدولة قويّة ذات حكم وسيادة وقرار مركزيّ وجعلها بدلاً من ذلك موضعاً لتجاذب النفوذ بين كلّ من إيران وروسيا وتركيا. ومن ثم يُضاف إلى ذلك ما تسببت به هذه

العقوبات من عواقب إنسانية، من خلال تعميق معاناة عموم المواطنين السوريين، وإضعاف وتدمير الطبقة الوسطى السورية، المُحرك المُحتمل للإصلاح طويل الأمد في سوريا.

كل ذلك، ووفقاً للمنظور الواقعي، يفرض على إدارة الرئيس الأمريكي الحالي، جو بايدن، إعادة النظر في تقييم السياسات والمواقف الأمريكية تجاه الأزمة السورية، وبحيث يكون بالإمكان أن يتم التراجع عن الأدوات التي لا تحقق المصالح الأمريكية ويتم انتهاج وتفعيل أخرى بديلة تكون أكثر قدرة على تحقيقها.

والآن، فإن إدارة بايدن أمام خيار استمرار التعامل مع الأزمة بذات الأدوات، التي نجحت فقط في الإسهام بالدفع نحو الفشل المزمّن للدولة السورية، أو تفعيل شكل وإطار جديد من العملية الدبلوماسية، التي يُعاد صياغتها بهدف تطوير إطار لإشراك الحكومة السورية في مجموعة محدودة من الخطوات العملية والملموسة، مثل التقدّم في مسار عمل "اللجنة الدستورية السورية"، وكذلك على صعيد المسائلة ومحاسبة من تصنفهم واشطنون بكونهم "مجرمي حرب" في سوريا، والتي في حال تنفيذها ستُقابل بمساعدة مُوجّهة وتعديلات في العقوبات من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي في إطار ما يعرف باستراتيجية الـ "خطوة مقابل خطوة".

يتضمن هذا الإطار، استعداد الغرب لتقديم حوافز بينها رفع أو تخفيف أو عدم فرض العقوبات وفكّ العزلة الدبلوماسية والسياسية على دمشق مقابل إقدامها على خطوات إيجابية في مجال العملية السياسية ودور إيران في سوريا، وبإشراك روسيا في هذه العملية كراعي وضامن. وبحيث يكون الهدف من تفعيل هذا الإطار هو وقف دوامة الانحدار في سوريا، وإعادة تنشيط الدبلوماسية من خلال تقديم نهج يمكن من إحراز تقدّم في القضايا المنفصلة، مثل لجنة إعادة صياغة الدستور، وتنفيذ جميع الالتزامات المتعلقة بالبرنامج الكيماوي وفقاً لما تقرر في اتفاق العام 2013م، وكذلك العمل والتنسيق

مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بخصوص عودة اللاجئين السوريين وفق الشروط التي تضعها، وأيضاً فيما يخصّ المساءلة، وتحقيق إصلاح هادف في البلاد، ومواصلة دعم دور الأمم المتحدة في التفاوض على تسوية سياسية بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن رقم (2254)، وذلك مقابل إعطاء الحكومة السورية وداعميها مساراً واضحاً للخروج من الأزمة الاقتصادية والإنسانية الراهنة، عبر تخفيف الضغط خطوة بعد خطوة ورفع العزلة الدبلوماسية والعقوبات، وبما يخدم ويحقق في نهاية المآل المصالح والأهداف الأمريكية في سوريا، مثل خروج إيران وقواتها من سوريا، وتنفيذ القرار الدولي (2254)، وكل ذلك في إطار رؤية ومنظور واقعيّ أميركيّ، لا يركّز على شكل الأدوات بقدر تركيزها على النتيجة النهائية.

ثانياً: الاستنتاجات

في ضوء الإجابة عن أسئلة الدراسة والفرضية التي تضمنتها، توصلت الدراسة إلى الاستنتاجات

التالية:

1. تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية، وبحكم تبوئها مكانة الصدارة بين القوى الدولية وبلوغها مرتبة "القوة العظمى"، سياسة خارجية تقوم على تبني فكر الواقعية السياسية، وهو ما يتمثل في الانطلاق من أسس القوة والمصلحة القومية والحفاظ على الأمن القومي والمصالح الحيوية، وإعطاء الأولوية لاعتبارات وحسابات التنافس والنفوذ الدولي، والسعي لتحقيق الهيمنة والتفوق على سائر القوى الدولية، والسعي لاستدامة المحافظة على هذه المكانة، وذلك مع حرص على توظيف منظومة من القيم والمثل والمبادئ، على مستوى المواقف والخطابات، ولكنها تبقى ضمن إطار خدمة المصالح القومية الأمريكية العليا.

2. اتجهت إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما نحو تفضيل خيار عدم اللجوء إلى التحرك العسكري المباشر في سوريا، بالرغم من قدرة مثل هذا الخيار على إحداث تغيير هام في الوضع العسكري بالميدان، وبحيث يؤدي إلى إسقاط نظام الحكم. وجاء ذلك انطلاقاً من حسابات واقعية سعت لتحقيق الأهداف الأمريكية مع الحرص على تجنب الخسائر وعدم توريط الجيش الأمريكي في تبعات حروب جديدة، وما يرافق ذلك من خسائر بشرية واقتصادية وسياسية بالغة، على غرار ما حصل في تجربة حربي العراق وأفغانستان، وبالتالي كان التفضيل لخيار الانخراط غير المباشر عبر توجيه الدعم والتنسيق مع الوكلاء والحلفاء الإقليميين والمحليين في سوريا.

3. في عام 2013م اتهمت إدارة أوباما الحكومة السورية باستخدام الأسلحة الكيماوية، وتساعد التبعات إلى إن وصلت إلى حد أن جلبت الولايات المتحدة سفنها الحربية إلى البحر المتوسط،

مهدة باستخدامها في توجيه ضربة عسكرية ضد سوريا. إلا أنّ تغليب منطق الحسابات الواقعية وتوحيّ التبعات والعواقب وبخاصّة احتمال التورّط في مجابهة عسكرية مع السفن الروسية في طرطوس، اضطر الولايات المتحدة إلى التراجع عن التهديد والعودة عن قرار تحريك السفن باتجاه الساحل السوري.

4. كان من ضمن الحسابات التي أثنت إدارة أوباما عن التحرك باتجاه دعم عسكري مباشر وموسّع يؤدي إلى إسقاط النظام في سوريا هو التحوّف من سيناريو الفوضى التي تعقب ذلك، والتحوّف من عدم وجود بديل للنظام، مهياً للحكم، واحتمال انهيار مؤسسات الدولة في سوريا، وما ينتهي إليه ذلك ويؤدي له من تبعات وعواقب على الوضع الأمني في سوريا وجوارها، بما في ذلك انتشار جماعات مسلحة متشددة تهدد الأمن الدولي وأمن دول الجوار المحيطة وفي مقدمة ذلك أمن "إسرائيل".

5. توجه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب نحو اتخاذ قرار بإعادة القوات الأمريكية المتواجدة في سوريا، إلا انه واجه معارضة في ذلك من قبل المؤسسات الأمريكية، والتي كانت تستند إلى حسابات واقعية أمريكية بعيدة المدى، تتعلق بفرض وتحقيق المصالح والأهداف الأمريكية في سوريا، وفي مقدمتها خروج إيران من سوريا، والدفع باتجاه إطلاق مسار تسوية سياسية تحقق المصالح الأمريكية.

6. توجهت الولايات المتحدة منذ العام 2015م نحو الاعتماد على المقاتلين الأكراد لمواجهة تنظيم "الدولة الإسلامية"، وذلك بهدف حرمان الدولة السورية من استعادة السيطرة على كامل التراب السوري. وبالرغم مما ضمنه اعتماد هذه الورقة للولايات المتحدة من نقاط قوة في الأزمة السورية، إلا أنه سبب تخبّطاً للولايات المتحدة بسبب عدم قدرتها على التوصل لصيغة توافقية، تحفظ بها

علاقاتها الاستراتيجية بحلفائها الأتراك والأكراد معاً. وذلك في ظلّ اعتبار تركيا الأكراد بمثابة إرهابيين، مرتبطين بحزب العمال الكردستاني، الأمر الذي يؤدي بالإضرار بالشراكة الاستراتيجية الأمريكية مع تركيا. وبالتالي فإنه وفقاً للمنطق الواقعي الأمريكي فإنه من غير المستبعد أن تقوم الولايات المتحدة بالتخلي عن علاقتها مع الأكراد، وذلك بعد التخلص من اعتمادها كورقة تكتيكية تحقق أهدافاً ضمن المرحلة الحالية من الأزمة السوريّة.

7. لم تجد الولايات المتحدة في التدخل الروسي العسكري في سوريا بالضرورة خسارة حاسمة لها وإنما تعاملت مع ذلك من منظور واقعي باعتباره يأتي بدايةً ضمن مناطق نفوذ تاريخية لروسيا، ومن ثمّ باعتباره قد يكون سبباً لإغراق روسيا في "المستنقع" السوري، كما حصل للولايات المتحدة في فيتنام والاتحاد السوفيتي في أفغانستان، وذلك بخاصة مع التزام الولايات المتحدة بعرقلة التقدّم على صعيد جهود إعادة الإعمار والتوصّل إلى التسوية السياسية النهائية طالماً لم تكن هذه التسوية وفقاً لما ترضيه، ما يحدّ من جنّي المكاسب للتدخّل من قبل روسيا.

8. بالرغم مما قد يبدو لسلاح العقوبات الاقتصادية من تأثير ونجاعة، إلا أنه وبسبب ما يؤدي له من نتائج قد تكون غير مرجوة، بما في ذلك الإسهام في زيادة تردّي الأوضاع المعيشية والإنسانية لدى الناس العاديين في سوريا، وذلك مقابل عدم تأثيره على مواقف النظام، فإنه قد يخضع انطلاقاً من ذلك لإعادة حساب فيما يتعلق بشكل الاستمرار في استخدامه، وبحيث قد تتخلى إدارة الرئيس الأمريكي الحالي، جو بايدن، ومن منطلق المنظور الواقعي الذي يركز على عواقب والنتائج النهائية دون التصلّب والتمسك بشكل محدد من الوسائل والأدوات، فإنها قد تعتمد إلى تفعيل إطار يتم فيه التنازل والتخفيف من استخدام هذه السلاح وذلك مقابل تحقيق المزيد من التقدم على صعيد تلبية المطالب والاشتراطات الأمريكية.

ثالثاً: التوصيات

1. تعزيز الإدراك لدى صانع القرار العربي بطبيعة المواقف والسياسات الأمريكية، وذلك من حيث اعتبارها تنطلق بالمقام الأول من منظور المصالح الأمريكية، وبحيث يتم اعتبار ذلك في عمليات التفاوض وإدارة الأزمات التي تكون الولايات المتحدة طرفاً فيها، وبما يسهم في إدارة عمليات التفاوض على نحو أفضل.
2. في أثناء عمليات التفاوض، تتأكد ضرورة الحرص من قبل صانع القرار العربي على تفعيل أدوات واعتماد أوراق يكون لها التأثير على المصالح الأمريكية وبحيث يرغم ذلك المفاوضات الأمريكي على تقديم التنازلات وعدم التشدد في المواقف، وذلك انطلاقاً من إدراك حرصه على عدم الحاق أي تأثير بالمصالح الأمريكية.
3. اعتماد الدول العربيّة استراتيجية في الأزمة السوريّة تقوم على تقديم ضمانات للولايات المتحدة الأمريكيّة بالحفاظ على مصالحها، وذلك بالتزامن مع السعي لإعادة وفرض الاستقرار في سوريا والسعي لإعادة إدماجها في النظام الإقليمي العربي وبما يخدم المصالح العربيّة.

قائمة المصادر والمراجع

1- العربية

أولاً: المصادر

ابن منظور، محمد بن مكرم (1996). *لسان العرب*. لبنان - بيروت: دار الكتب العلميّة.

الجهري، اسماعيل بن حماد (2017). *الصّحاح؛ تاج اللغة وصّحاح العربية*. لبنان - بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

ثانياً: المراجع

أبو جابر، فايز صالح (1985). *الفكر السياسي الحديث*. الطبعة الأولى. لبنان - بيروت: دار الجيل.

أبو حنيفة، الوليد (2020). *الأزمة السورية: الجذور، الاسباب، الفواعل والأدوار*. الطبعة الأولى. الأردن - عمّان: مركز الكتاب الأكاديمي.

أبو حنيفة، الوليد (2020). *الأزمة السورية: الجذور، الأسباب، الفواعل والأدوار*. الطبعة الأولى. الأردن - عمّان: مركز الكتاب الأكاديمي.

أبو خزام، إبراهيم (2009). *الحروب وتوازن القوى؛ دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقتها الجدلية بالحرب والسلام*. الطبعة الثانية. لبنان - بيروت: دار الكتب الجديدة المتحدة.

أبو دية، سعد (1990). *عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية*. لبنان - بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

أبو كروم، بهاء (2017). *الممانعة وتحدي الربيع*. الطبعة الأولى. لبنان - بيروت: دار الساقى.

برايار، فيليب (2009). *العلاقات الدولية*. ترجمة: حنان فوزي حمدان. الطبعة الأولى. لبنان - بيروت: مكتبة هلال.

- بشارة، عزمي (2020). الانتقال الديمقراطي وإشكالياته: دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة. الطبعة الأولى. لبنان - بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- بطرس، فرج الله (2008). جدلية القوة والقانون في العلاقات الدولية المعاصرة. الطبعة الأولى. مصر - القاهرة: مكتبة الشروق الدولية.
- التامر، عبادة محمد (2015). سياسة الولايات المتحدة وإدارة الأزمات الدولية: إيران، العراق، سورية، لبنان أنموذجًا. الطبعة الأولى. لبنان - بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- تشومسكي، نعوم (2004). الدول المارقة: استخدام القوة في الشؤون العالمية. ترجمة: اسامة إسبر. الطبعة الأولى. السعودية - الرياض: العبيكان للنشر.
- جلال، شوقي (1997). العقل الأمريكي يفكر. الطبعة الثانية. مصر - القاهرة: مكتبة مدبولي.
- جونى، منصور (2009). اسرائيل الأخرى: رؤية من الداخل. الطبعة الأولى. قطر - الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.
- دونللي، جاك (2014). الواقعية في نظريات العلاقات الدولية. في: نظريات العلاقات الدولية. ترجمة: محمد صفار. الطبعة الأولى: مصر - القاهرة: المركز القومي للترجمة.
- دياب، طارق (2018). استراتيجية ترامب في سوريا: ماذا بعد؟ (تقرير). الطبعة الأولى. مصر - القاهرة: المعهد المصري للدراسات.
- دياب، طارق (2019). نبع السلام: قراءة في التفاهات والتداعيات (تقرير). الطبعة الأولى. مصر - القاهرة: المعهد المصري للدراسات.
- رايس، كونداليزا (2008). إعادة التفكير في المصلحة القومية: واقعية أمريكية من أجل عالم جديد. الطبعة الأولى. الإمارات - أبو ظبي: مركز الإمارات لدراسة السياسات.
- الرشدان، عبد الفتاح، وبركات، نظام (2019). العالم العربي: من الانقسام إلى المصالحات. الطبعة الأولى. الأردن - عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط.

سليم، محمد (1989). *تحليل السياسة الخارجية*. مصر - القاهرة: جامعة القاهرة - مركز البحوث والدراسات السياسية.

سنان، محمد نذير (2018). *لماذا سوريا؟ - الجزء الثاني*. الطبعة الأولى. سوريا - دمشق: دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع.

شليبي، السيد أمين (2008). *نظرات في العلاقات الدولية*. مصر - القاهرة: عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع.

صويص، عودة سليمان (2021). *الاستراتيجية الأمريكية والحرب على سوريا: وتداعيات كورونا*. الطبعة الأولى. الأردن - عمان: دار البيروني.

عبد الباقي، فردوس (2019). *العلاقات بين الكوريتين ومصالح القوى الكبرى*. الطبعة الأولى. مصر - القاهرة: العربي للنشر والتوزيع.

عبد ربه، إبراهيم محمد منيب نوري (2016). *الأبعاد السياسية لموقف حزب الله من الصراع على السلطة في سوريا (2011 - 2015)*. الطبعة الأولى. فلسطين - القدس: دار الجندي للنشر والتوزيع.

عطار، موفق صادق (2007). *المحافظون الجدد والحلم الإمبراطوري*. الطبعة الأولى. سوريا - دمشق: الاوائل للنشر والتوزيع والخدمات الطباعية.

العلي، محمود أنس (2016). *الحرب الباردة بين القوى العظمى: فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية*. الطبعة الأولى. الأردن - عمان: الجنادرية للنشر والتوزيع.

عوض، جيهان عبد السلام (2019). *أمريكا والربيع العربي: خفايا السياسة الأمريكية في المنطقة العربية*. الطبعة الأولى. مصر - القاهرة: المركز العربي للنشر والتوزيع.

عوض، جيهان عبد السلام (2019). *أمريكا والربيع العربي: خفايا السياسة الأمريكية في المنطقة العربية*. الطبعة الأولى. مصر - القاهرة: العربي للنشر والتوزيع.

فان دام، نيقولاس (2018). *تدمير وطن: الحرب الأهلية في سوريا*. ترجمة: لمى بوادي، وأحمد بشارة، وأنطوان باسيل، وكمال ديب. الطبعة الأولى. لبنان - بيروت: جنى تامر للدراسات والنشر.

- فرج، أنور (2007). *نظرية الواقعية في العلاقات الدولية*. الطبعة الأولى. العراق - السلیمانیة: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية.
- فريدمان، جورج (2016). *الإمبراطورية والجمهورية في عالم متغير*. ترجمة: أحمد محمود. الطبعة الأولى. لبنان - بيروت: الدار المصرية اللبنانية.
- فهيمى، عبد القادر (2009). *الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية؛ دراسة في الأفكار والعقائد ووسائل البناء الإمبراطوري*. الأردن - عمان: الشروق للنشر والتوزيع.
- فهيمى، عبد القادر (2014). *المدخل إلى دراسة الاستراتيجية*. الطبعة الثانية. الأردن - عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.
- القيسي، محمد وائل (2016). *الأداء الإستراتيجي الأمريكي بعد العام 2008: إدارة باراك أوباما أنموذجاً*. الطبعة الأولى. السعودية - الرياض: العبيكان للنشر.
- الكيلاني، شمس الدين (2017). *مدخل في الحياة السياسية السورية: من تأسيس الكيان إلى الثورة*. الطبعة الأولى. لبنان - بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- محمد، جاسم (2014). *داعش والجهاديون الجدد*. الطبعة الأولى. الأردن - عمان: دار الياقوت للطباعة والنشر والتوزيع.
- مدوخ، نجاه محمد (2018). *السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط*. الطبعة الأولى. الأردن - عمان: مركز الكتاب الأكاديمي.
- المرهج، علي عبد الهادي (2008). *الفلسفة البراجماتية - أصولها ومبادئها*. الطبعة الأولى. لبنان - بيروت: دار الكتب العلمية.
- مصطفى، طلال عبد المعطي (2020). *بعض من سوسيولوجيا الثورة السورية*. الطبعة الأولى. بريطانيا - لندن: e-Kutub Ltd.
- مكنمارا، روبرت (1991). *ما بعد الحرب الباردة*. ترجمة: محمد حسين يونس. الطبعة الأولى. الأردن - عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.

مكنمارا، روبرت (2003). شبح ويلسون: تقليص خطر النزاعات والقتل والكوارث. ترجمة: هاشم الدجاني. الطبعة الأولى. السعودية - الرياض: العبيكان للنشر.

موسى، إبراهيم (1998). السياسة الاقتصادية والدولة الحديثة. الطبعة الأولى. لبنان - بيروت: دار المنهل اللبناني.

ميرشايمر، جون (2012). مأساة سياسة القوى العظمى. ترجمة: مصطفى محمد قاسم. الطبعة الأولى. المملكة العربية السعودية - الرياض: جامعة الملك سعود.

ميرل، مارسيل (1986). سوسيولوجيا العلاقات الدولية. ترجمة حسن نافعة. الطبعة الأولى. مصر - القاهرة: دار المستقبل العربي للنشر.

النجار، هشام (2017). سوريا.. والتحول الكبرى: مشكلات الوطن.. ومستقبل العرب. الطبعة الأولى. سوريا - دمشق: سما للنشر والتوزيع.

نوح، ضياء (2017). السياسة الخارجية الأمريكية لترامب اتجاه سوريا. في: الشرق الأوسط في ظلّ أجنداث السياسة الخارجية الأمريكية؛ دراسة تحليلية للفترة الانتقالية بين حكم أوباما وترامب. الطبعة الأولى. ألمانيا - برلين: المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسة الاقتصادية.

هلال، رضا (2001). تفكك أمريكا. الطبعة الثانية. مصر - القاهرة: الشركة الإعلامية للطباعة والنشر.

هلال، رضا (2003). الحرب الأمريكية العالمية. مصر - القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

ثالثاً: الدوريات

أحمد، حميد شهاب، وماهود، عماد مزعل (2019). تداخل المواقف الدولية (الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية) تجاه الازمة السورية. مجلة العلوم السياسية. العدد (58). ص: 1-25. العراق - بغداد: جامعة بغداد - كلية العلوم السياسية.

البريزات، رايق سليم (2020). النظرية الواقعية والسياسة الخارجية الأمريكية. مجلة العلوم السياسية والقانون. المجلد (4). العدد (20). ألمانيا - برلين: المركز الديمقراطي العربي.

- راسل، والتر (2009). بلاد الرب والسياسة الخارجية الأمريكية. ترجمة: أمير روش. مجلة مسارات. المجلد (4). العدد (1). ص: 6-18. العراق - بغداد: مؤسسة مسارات للتنمية.
- شافعي، بدر (2018). الدور الروسي في سوريا: المحددات والآليات والمآلات. مجلة دراسات شرق أوسطية. المجلد (22). العدد (84). الأردن - عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط.
- محمد، رائد ارحيم (2017). تأثير الصعود الروسي على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الأزمة السورية. مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية. المجلد (8). العدد (1). ص: 411-445. العراق - الديوانية: جامعة القادسية - كلية القانون والعلوم السياسية.
- نومان، عصام عبد الحسين (2013). الفكر التوسعي الأمريكي؛ دراسة في تأصيل المفهوم. مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية. المجلد (3). العدد (2). ص: 41-75. العراق - بابل: جامعة بابل.

رابعاً: رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه

- ابراهيم، عبد الأمير (2009). رسالة ماجستير غير منشورة، بعنوان: "المنهج الواقعي وأثره على السياسة الخارجية الأمريكية". العراق - بغداد: جامعة بغداد.
- حكيمي، توفيق (2008). رسالة ماجستير غير منشورة بعنوان: "الحوار النيو واقعي والنيوليبرالي حول مضامين الصعود الصيني". الجزائر - باتنة: جامعة باتنة.
- صايح، مصطفى (2007). أطروحة دكتوراه غير منشورة بعنوان: "السياسة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية؛ التركيز على إدارة جورج ولكر بوش (2000-2008)". الجزائر - العاصمة: جامعة الجزائر.
- قريشي، المختار (2015). رسالة ماجستير غير منشورة، بعنوان: "دور السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الأزمة السورية (2011-2014م)". الجزائر - المسيلة: جامعة محمد بوضياف.

خامساً: المواقع الإلكترونية

- الوسط، 2012/8/7. كلينتون تُحذر من إرسال «إرهابيين» إلى سورية. رابط الموقع: <http://www.alwasatnews.com>. تاريخ الزيارة: 2021/3/27.

رويترز، 2015/9/29. بوتين: علينا احترام مصالح إسرائيل في سوريا. رابط الموقع: [/https://www.reuters.com](https://www.reuters.com). تاريخ الزيارة: 2021/3/27.

بي بي سي، 2018/1/18. ما الهدفان الرئيسيان لاستراتيجية واشنطن في سوريا؟ رابط الموقع: [/https://www.bbc.com](https://www.bbc.com). تاريخ الزيارة: 2021/3/12.

سي إن إن، 2018/11/7. كيف رد مسؤول أمريكي على سؤال: هل واشنطن مستعدة لقبول بقاء الأسد؟ رابط الموقع: [/https://arabic.cnn.com](https://arabic.cnn.com). تاريخ الزيارة: 2021/3/12.

الشرق الأوسط، 2019/12/20. رئيسا الأركان الروسي والأميركي «ينسقان التحركات» في سوريا... على وقع السجلات. رابط الموقع: [/https://aawsat.com](https://aawsat.com). تاريخ الزيارة: 2021/3/27.

نرش، بشار، الجزيرة نت، 2020/1/1. كيف تؤثر المدارس السياسية الفكرية في السياسة الخارجية الأمريكية؟ رابط الموقع: [/https://www.aljazeera.net](https://www.aljazeera.net). تاريخ الزيارة: 2021/6/2.

الشرق الأوسط، 2020/5/2. جيفري: روسيا تعرف طبيعة حليفها السوري... وعقوباتنا تضغط على «الحلقة الضيقة». رابط الموقع: [/https://aawsat.com](https://aawsat.com). تاريخ الزيارة: 2021/3/12.

2- الأجنبية

أولاً: المراجع

Barron, Robert, and Barnes, Joe (2018). **Trump Policy in the Middle East: Syria**. 1st edition. USA - Texas: Baker Institute for Public Policy.

Modelski, George (1963). **A Theory of Foreign Policy**. 1st edition. U.S - New York: Praeger.

Morgenthau, Hans J. (1954). **Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace**. 2nd edition. USA - Chicago: University of Chicago Press.

Mumford, Andrew (2021). **The West's War against Islamic State: Operation Inherent Resolve in Syria and Iraq**. 1st edition. UK - London: Bloomsbury Publishing.

Ratney, Michael (2019). **Five Conundrums: The United States and the Conflict in Syria**. 1st edition. USA - Washington D.C.: Institute for National Strategic Studies.

Waltz, Kenneth (1979). **Theory of International Politics**. 1st edition. USA - California: addison-wesley publishing company.

Yates, Lawrence (1988). **Power Pack: U.S. intervention in the dominican Republic (1965-1966)**. 1st edition. U.S. - Washington D.C.: Library of Congress Publications.

Young, Oran: (1967). **The intermediaries: third parties in international crises**. 1st edition. USA - New Jersey: Princeton University.

ثانياً: الدوريات

Ekşi, Muharrem (2017). The Syrian Crisis as a Proxy War and the Return of the Realist Great Power Politics. **Uluslararası Kriz ve Siyaset Araştırmaları Dergisi**. Hybrid Warfare Special Issue. Pp. 106-129. Turkey - Ankara: ANKASAM.

Hermann, Charles: (1969). Crisis in Foreign Policy: A Simulation Analysis. **American Political Science Review**. Vol. 64. No. 3. Pp. 913-914.

Jervis, Robert (1978). Cooperation under the Security Dilemma. **World Politics**. Vol (30). No. (2). (1978). Pp: 167-214.

Mearsheimer, John (1994). The false promise of international institutions. **International security**. Vol (19) .No (3). pp: 5-49.

ثالثاً: المواقع الالكترونية

Washington Post, 2/10/2015. **U.S. will not directly confront Russia in Syria, Obama says**. At: <https://www.washingtonpost.com/>. Accessed at: 27/3/2021.